

مكتبة السهيلى : ١

من الآثار الأندلسية

أَمَّا إِلَى السَّهِيلِ

أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْدَلُسِيِّ

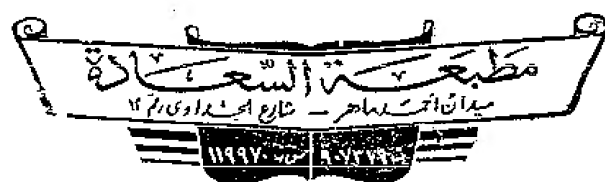
٥٠٨ - ٥٨١

فِي النُّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ

مُحَقِّق

مُحَمَّدُ ابْرَاهِيمُ بْنُ

بِكَلِيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ



$$v \in L_{\chi \chi} \cap L_{\chi \chi}$$

72

صلى الله عليه وسلم
من اهل البيت العتيق والعتيق
ابن الفلاح من اهل البيت العتيق
وجله الجوهري من اهل البيت العتيق
ابو عمرو بن قيس بن مهران

مجرای الزمان به دست لایق و مستقیم
 ایستاده و لایق و مستقیم
 از عجب و لایق و مستقیم
 و عجب و لایق و مستقیم

Ab Nasem el-Jasiam Syntaxis
lingue Arabice F. r. egypt. 697

~~God 192~~

21. 33A

Co2. 189

صورة لغلاف المخطوطة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَفُتْنَا فِي الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

مسئله میا لا تصرف من زمانه

قال ما شاء أبو الفلاس فهو ان كلامه ان لا يعرف اشنع من الخبث
والشوف فلما رعته البعل اذ البعل جرح للاسم وتنازل والحق لا يخطئ
من لم يأت به علتان فرعيتان كالتمزيق فانه فرع للتسليم وكذلك الثاني
فانه فرع للتركيز وكما جمع فانه ثلث للافراد الرماهي العلل التسع المذكورة
في كتبهم ونوا الباب بالوفصروه على الصماح ولم يعلموه باكثر من
القول عن العرب لا تنفع بنفلم ولم يكن المشوحي كلامهم ولا تضاهي
اصل العلوم من فساد تعليمهم حتى ضلوا التلبيح بفالجوا الضعيف من حجة
يحيى وتعليمهم لهذا الباب يشتمل على ضرب من التعميم وانواع
من التناقض فساد من العلل لان العلة الصحيحة هي المظهر، المنعكة
انما يوجد الحكم بوجوده ما ويغير بغيرنا كما نقول اننا نكار
في الفهرسة القوم بغيرنا لتبليح صحيح لان الحكم وهو القوم يوجد
بوجوده الشكر وبغيره بغيره وكثير ما في العلل الغيبية الصحيحة

الصفحة الأولى من الكتاب

ليس يميز فكيف سخرج تحت قوله الايمان لا زمة كل يميز الملائكة
 او العتاق او شي من سزا انما يخرج تحت قوله الايمان لا زمة لحوار
 كذا وكذا وكل يميز جعل الله فيها الكبار والمذكورة
 في القرآن مثل اريفل الجبل بالله او بل الرحمن الى سائر اسمائه
 سبحانه او بعزة الله وفردته الى سائر صفاته باذ السر
 تبقه مثل هذه الايمان كانت عليه الكفاية المشرعة في
 هذه الايمان ولم يكن عليه كمال ولا عتاق ولا كمال والغنيان
 وخومها ليست من الايمان لا والله تبارك وتعالى انما مسألة
 كفاية ايمانكم اذا احلتم وفرا جمعت دلالة انه ما معنى
 سبحانه الا الايمان به وصفاته وان من قال علمي الكلا والكتاب
 كذا وكذا بل انما سور اية الكلا فيه بضره ان وقع ولا معنى للتكرار
 بمر من بعده وضع السيل واستبان وجه التليل والحمله وبالقلمين
 كملت المصايل بحمد الله تعالى على نعمه كل ثمة عيسى الله محمداً صلى الله عليه وسلم

الصفحة الأخيرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السهيلي

٥٠٨ - ٥٨١

نسبه :

هو أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن ،
واسمه : أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح ، وهو الداخل
للأندلس .

قال تلميذه ابن دحية : « هكذا أملى عليّ نسبه ، وقال : إنه من ولد
أبي ربيعة الخثعمي الذي عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم لواء
عام الفتح ^(١) » .

وقد عرف السهيلي بثلاث كنى ، اثنتان منها ذكرهما ابن دحية ، وأما الثالثة
فهي أبو الحسن ، وقد جمع الثلاث ابن الأبار ^(٢) ، ولكن السكنية الأولى أعرف
هذه الكنى ، وتتردد كثيراً في كتب اللغة والنحو .

وقد نشأ السهيلي في بيت علم وخطابة ، يقول الذهبي في ترجمته : « . . ولد
الخطيب أبي محمد بن الإمام الخطيب أبي عمر ^(٣) » .

(١) للطرب من أشعار أهل المغرب : ٢٣٠ .

(٢) ينظر التكملة : ٥٧٠/٣ . (٣) تذكرة الحفاظ : ١٤٢/٤ .

السهيلى :

أما السهيلى فنسبة إلى سهيل قرية أو حصن بالأندلس ، كذا ذكر قدامى المترجمين له ، ويقولون : إن سهيلا من أعمال مالقة ، التى تقع على البحر المتوسط ، ويذكر الحميرى سبب تسميتها بذلك فيقول : « وهناك جبل منيف عال ، يزعم أهل تلك الناحية أن النجمسمى سهيلا يرى من أعلاه ، ولذلك سمي أبو القاسم الأستاذ الحافظ مؤلف الروض الأنف : السهيلى ^(١) » .

ويبدو أن تسمية العرب لها بسهيل قد نشأت عن تحريف لاسمها الرومانى ؛ إذ كانت تدعى قبل دخول المسلمين للأندلس : Selitana ، وما تزال هذه المدينة قائمة حتى الآن ، وتسمى : Fuengirola ؛ يقول الأستاذ عنان وقد زارها : « وسهيل أو فونخورولا : بلد كبير يقع على البحر مباشرة فوق سفح الجبال المجاورة ، على قيد ثلاثين كيلومتراً غربى مالقة ويمتد من الشاطئ إلى مسافة كبيرة . . . » ^(٢) ، ويذكر الأستاذ عنان أن بجانبها حصناً يرجع تاريخ بنائه إلى عهد عبد الرحمن بن الحكم فى منتصف القرن التاسع الميلادى ، ويقول : « وفى حصن سهيل كان مولد العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ابن أبى الحسن السهيلى ^(٣) » .

وقد نشأ السهيلى فى مالقة ، ولهذا فهو ينتسب إليها أيضاً باعتبارها الكورة أو الإقليم الذى يتبعه سهيل ، يقول عنه الذهبى : « العلامة الأندلسى المالئى النجوى ^(٤) » ويقول تلميذه ابن دحية : « نشأ بمالقة ، وبها تعرف ، وفى أكنافها تعرف ، حتى بزغت فى البلاغة شمسُه ، ونزعت إلى مطامح الهمم نفسه ^(٥) » .

(١) صفة جزيرة الأندلس : ١٨٠ .

(٢) الآثار الأندلسية الباقية فى أسبانيا والبرتغال : ٢٥٧ .

(٣) المصدر السابق والصفحة . (٤) العبر : ٢٤٤ / ٤ .

(٥) المطرب : ٢٣٠ .

مولده :

يقول ابن دحية: «وسألته عن مولده فأخبرني أنه ولد سنة ثمان وخمسة^(١)»
ولا يكاد يقوم خلاف حول هذا التاريخ .

عماه :

وتتفق أغلب المصادر على أن أبا القاسم قد أضر وهو في السابعة عشرة من
عمره^(٢)، ولكن تلميذه ابن دحية لا يشير إلى ما أصاب السهيلي، كما أن كلامه في
الروض^(٣) قد يدفع إلى تحقيق مسألة ضرره .

شيوخه :

تلمذ السهيلي لجمهرة من أعلام عصره في مالقة وقرطبة وإشبيلية ، وقد كانت
مالقة موطنه من أهم مراكز الحركة العلمية في الأندلس ، ومن تتبع شيوخه فيها
نقبين أن عناية بالقراءات والفقهاء والنحو كانت واضحة^(٤) ، وأبرز شيوخه فيها
وأعظمهم أثراً في فكره اللغوي هو أبو الحسين بن الطراوة .

وفي قرطبة التقى السهيلي كذلك بشيوخ القراءات والنحو والحديث ،
ويبدو أن إقامته فيها لم تكن طويلة ، وكانت رحلته الثانية إلى إشبيلية وفيها لازم
أبا بكر بن العربي وتخرج عليه في الأصول ؛ بيد أنه أخذ أيضاً عن جماعة من
أعلام إشبيلية بين محدثين وقراء ونحاة ، ومن نحاتها الأستاذ أبو القاسم
عبد الرحمن بن الرماك ، وهو من تلاميذ ابن الطراوة ، وقد لازمه السهيلي ولقن
عنه فوائد في النحو .

(١) المطرب : ٢٣٣ .

(٢) ينظر بغية الملتبس : ٣٥٤ ، والتسكيلة : ٢ / ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(٣) ينظر الروض الأنف : ١ / ٢٨٧ ، ودراستنا عنه .

(٤) ينظر المطرب : ٢٣٠ — ٢٣١ .

ومن المرجح أن السهيلي قد فرغ من الطلب قبل سنة ٥٤٢ هـ وعمره حينئذ أربع وثلاثون سنة ، وقد حسبنا ذلك بوفاة شيوخه في إشبيلية ، وكان أبو بكر ابن العربي آخرهم وفاة ؛ فقد وافاه الأجل بفاس سنة ٥٤٣ هـ ، وكان قد غادر إشبيلية قبل هذا التاريخ ، وذلك في أوائل سنة ٥٤٢ هـ مع وفد من أهلها لمبايعة الموحدين .

تنقـلاته وأعماله :

يبدو أن السهيلي قد أقام بإشبيلية فترة من الزمن^(١) ، وقد نقل السيوطي عن ابن الزبير أنه دخل غرناطة^(٢) ، وقد انتهى به المطاف إلى مائدة موطنه الأول فكانت له بها حلقة وتلاميذ ، أما عن حالته فقد تواترت الأنباء بفقره وحرمانه ، وكان تأليفه للروض الأنف سبباً في استدعاء أمير الموحدين له ، يقول تلميذه ابن دحية ، « وكان يبده يتسوغ بالعفاف ، ويتبلغ بالكفاف ، إلى أن وصلت إليه ، وصُحِّحَ الروض الأنف بين يديه ، فطلعت به إلى حضرة مراکش ، فأوقفتُ الحضرة عليه ، فأمرُوا بوصوله إلى حضرتهم ، وبذلوا له من مراكبهم وخيلهم ونعمتهم ، وقوبل بمكارم الأخلاق ، وأزال الله عنه عـلام الإملاق... »^(٣)

ولا يحدثنا ابن دحية عن الأعمال التي أسندت إليه في مراکش ، ويبدو من كلامه أن السهيلي قد تعرض للحملات منافية ، يقول : « وفي كل يوم يجنيهم من حديثه أزهاراً ، ويقطفهم من مُلحه آساً وبهكاراً ، حتى حسده الطلبة ، وجردوا للملامه حساماً . وكان وصوله إلى الحضرة والعمر قد عسا وذبل عوده... »

(١) ينظر نفح الطيب : ٤ / ٣٧١ ، والإحاطة : ٤٧٩ .

(٢) بغية الوعاة : ٢ / ٨١ .

(٣) المطرب : ٢٢٢ .

فعندما عاش مات . . . وكان مقامه بالحضرة نحواً من ثلاثة أعوام ، كلها أضغاث أحلام»^(١) .

ويبدو أنه قد غادر الأندلس إلى مراکش في أوائل سنة ٥٧٩ هـ .

تلاميذه :

أما تلاميذ أبي القاسم ومن روى عنه فكثيرون ، ومن أشهرهم أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلويني (٥٦٢ — ٦٤٥) وأبو الخطاب عمر بن الحسن المعروف بابن دحية (ت ٦٣٣) وأبو علي عمر بن عبد الحميد الرندي (ت ٦١٦) .

وفاته :

توفي السهيلي بمراكش في السادس والعشرين من شعبان سنة ٥٨١ هـ .

مؤلفاته :

لم يشغل السهيلي بالتدريس عن التأليف ، فله مصنفات كثيرة بين الكتب والمسائل المفردة ، ومن أشهرها :

- ١ — نتائج الفِكر في النحو ، وهو الكتاب الذي نقوم بتحقيقه الآن^(٢) .
- ٢ — كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية^(٣) .
- ٣ — التعريف والإعلام بما أنهم في القرآن من الأسماء والأعلام ، وقد طبع سنة ١٣٥٦ - ١٩٣٨^(٤) .
- ٤ — الروض الأنف والمشرع الرّؤى ، في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى ، وهو من أجل كتبه ، وقد طبع^(٥) سنة ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .

(١) المطرب : ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٢) توجد بمكتبتى مصورتان له .

(٣) توجد بمكتبتى مصورة له .

(٤) مطبعة الأنوار . (٥) مطبعة الجمالية .

وللسهيلي غير هذه الكتب مسائل عديدة بلغ ما حصرت منها خمسا وعشرين مسألة متنوعة في النحو والحديث والفقه والتفسير .

٥ - الأمالى : وهو المخطوط الذى تقدمه للطبع أول مرة .

وقد حصلت على مصورة له من مكتبة الاسكوريال بأسبانيا^(١) ، وقد زار هذه المكتبة العلامة محمد محمود الشنقيطى ، وذكره فى فهرسته لأسماء أشهر الكتب العربية فى أسبانيا فقال : « . . وهو كتاب نفيس جدا ، ما وقفت عليه بالمشرق^(٢) » .

ولم أعثر على نسخة أخرى لهذا المخطوط .

خطه : كتب بقلم مغربى جميل ، ويقع فى خمسين لوحة من الحجم المتوسط ويكاد يخلو من التصحيف والتحريف .

(١) عنوانه :

كتب على غلافه الآتى :

« مسائل من إمام الفقيه أبى القاسم بن أبى الحسن [كذا] الخشعى ثم السهيلي ، رحمه الله ، وجله أجوبة فى مسائل له ، سألها عنها الفقيه المحدث أبو إسحاق ابن قرقول^(٣) رحمه الله عليهما » .

تاريخه :

ذكر ناسخه بعد الفراغ منه : « كملت المسائل بحمد الله تعالى ، على يد

(١) ينظر فهرس الأسكوريال : ١ / ١١٣ ورقم المخطوط : ١٨٩ .

(٢) هذه الفهرسة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

(٣) هو إبراهيم بن يوسف الوهرانى (ت ٥٦٩) وكان فيها محدث حافظاً ،

ينظر العبر : ٢٠٥ / ٤ .

كاتبها عبيد الله محمد بن عبد الملك في الموفى ثلاثين من شهر المحرم عام سبعة وتسعين وستمائة .

(ب) بدايته ونهايته :

تبدأ المخطوطة بعد البسملة بالعنوان الآتي : (مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء) وبعده : قال الاستاذ أبو القاسم : زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين « وقد اختتمت بقوله : « فقد وضح السبيل واستبان وجه الدليل ، والحمد لله رب العالمين » .

(ج) قيمة الكتاب :

يستطيع قارئ هذا الكتاب أن يخرج بتصور هام عن صاحبه أبي القاسم السهيلي ، وهو أن الرجل كان رحب الأفق ثاقب الفكر واسع الثقافة مشاركاً في كثير من الفنون ، لم تقطعه اللغة عن أن يسهم في مجالات العلم المختلفة بأصالة واجتهاد ، فهو محدث حافظ ، عالم بالتفسير والأخبار والأنساب ، فقيه أصولي مجتهد ، وهذه الأملى - على صغر حجمها - يمكن أن تعطي هذه الجوانب ، وأن تنبه على مكان صاحبها أبي القاسم السهيلي .

وأعتقد أن إخراج هذا المخطوط سوف يسهم إن شاء الله في التعرف أيضاً على مدرسة النحو في الأندلس ، هذه المدرسة التي نبغ علمها باللغة من ممارسة النصوص ودراسة دراستها تقوم على التفقه في أساليبها ، ومن ثم كان نجاحها أساتذة يقومون على تدريس الأدب كما يقومون على تعليم صناعة العربية ، وفي هذا الكتاب نرى السهيلي البصير باللغة ذا الحس المرهف الذي يصدر في أحكامه وآرائه عن رعاية المعنى وإصابة الغرض ، ونرى السهيلي صاحب الأسلوب العلمي المشرق الذي صقله الأدب وأحكمته ممارسة اللغة والتعرف على طرائقها في التعبير .

ولقد نتج عن طبيعة هذه الدراسة المعنية بالنصوص أن أتيح لنحاة الأندلس الوقوف على مصادر اللغة في دواوين شعرائها وكلام المتكلمين بها ، فإذا كانت لهم ترجيحات أو آراء مبتكرة فليست نابعة عن النظر المجرد ، وإنما هي صادرة عن استقراء اللغة وتتبعها ، والسهيلي في كتابه هذا يعتمد النصوص فيما انتهى إليه من رأى ، ويكثر من ذكر الشواهد ، حتى إن مسلكه في التوجيه والتعليل لم يكن كذلك نظريا في بعض الأحيان ، فهو يحاول النظر في عامية بلاده ومسلكها في التعبير ، ويُفيد من ذلك في توجيهاته للغة العرب الفصحى ^(١) .

ولقد كان من نتائج هذه الدراسة أن رأينا السهيلي يخالف النحاة في كثير من المسائل ، وفي هذا الكتاب مسألة له في الممنوع من الصرف حمل فيها عليهم حملة واضحة وعلى زعيمهم أبي بشر سيبويه ، وهي نتيجة طَبَعِيَّة تنتظر ممن بلغ مبلغه في العلم باللغة والبصيرة بها .

(د) مسائل الكتاب :

تتضمن هذه المخطوطة على المسائل الآتية :

١ — مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء ، وتقع فيما يزيد على عشر ورقات (من ٢ - ١٢) .

٢ — مسألة في كاف التشبيه (١٢ - ١٤) .

٣ — في الجواب ببلى ونعم (١٤ - ١٧) .

وهذه المسائل لم يعلها السهيلي على ابن قرقول ، فقد أثبت على هامش الورقة ١٧ عند بداية المسألة الرابعة : « من هنا جوابه على المسائل التي سأله عنها ابن قرقول رحمهما الله » .

٧٤ أربع وسبعون مسألة ، هي أجوبة السهيلي على ابن قرقول ، وتتناول مشكلات وقعت في الحديث ، وأغلبها مشكلات نحوية ونحوية .

(١) ينظر ورقة : ٨ من هذا الكتاب .

٧٩ مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة .
وهي آخر مسائل هذه المخطوطة .

(هـ) توثيقها :

في هذه المخطوطة بحوث معروفة للسهيلي في كتبه الأخرى ، فقد تناول فيها موضوع الاسم والمسمى^(١) ، وهو من مسائله في النتائج^(٢) ، كما أن فيها ردّه المعروف على الفراء في قوله تعالى : (ولمن خاف مقام ربه جنتان)^(٣) بما لا يخرج عما قاله في الروض الأنف^(٤) ، هذا وقد اقتبس منها الزركشى في البرهان نصا في تخريج قوله تعالى : (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم) فقال : « وقال السهيلي في أماليه : ليس معنى الآية كما قالوا ، لأن نفي الحرج عن القوم ليس مشروطا بالبكاء^(٥) » وهذا النص المقتبس يكاد يكون بلفظه في هذا الكتاب^(٦) .

(و) لماذا اخترت أن تعنون هذه المخطوطة بالأمالي ؟

من الثابت أن السهيلي لم يجمع هذه المسائل المتقدمة في إملاء مستقل ، وأنّ جمعها من صنع أحد العلماء ، وقد ارتضيت أن تعنون بالأمالي وهو عنوان مقتبس من عبارة السهيلي ، فقد كان كثيرا ما يذكر أماليه ، ويعنى بها أماليه المستقلة المفردة ، وقد تكون ضمن هذا الكتاب أو لا تكون ، كما هو مقتبس أيضا من عبارات الذين نقلوا عنه ، وقد تكون نقولهم أيضا مما يشمل هذا الكتاب أو غيره ، فإذا وجدنا الزركشى مثلا يقول : « قال السهيلي في أماليه » أو « ذكره

(١) الأماني : ورقة ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) النتائج : ورقة ٢ ، ٣ .

(٣) الأمالي : ورقة ٤٣ .

(٤) الروض الأنف : ١٧٥ / ٢ . (٥) البرهان : ٣ / ٢١٠ ، ٢١١ .

(٦) الأمالي ورقة : ٣٧ .

السهيلي في أماليه»^(١) فربما كان هذا القول مقتبسا من هذا الكتاب أو غيره ، وإنما كان السهيلي ومن نقلوا عنه يعنون المسائل المفردة المستقلة .

(ز) منهج التحقيق :

١ — سبق أن قدمنا أني لم أعتز على نسخة أخرى لهذه المخطوطة ، ولذلك كان الاعتماد كله على مخطوطة الأسكوريال .

٢ — لقد عُنيت بضبط نصوص هذه المخطوطة ، وقد أفادتني صحة السهيلي في كتبه الأخرى في تحقيقها والتنبيه على مواضع السقط فيها ، فكثيرا ما كنت أجا إلى نصوصه الأخرى التي تناولت بعض مباحث هذا الكتاب رغبة في توضيحها وضبطها .

٣ — كما عُنيت أيضا بتخريج الشواهد والأحاديث ، ونسبة الآراء إلى أصحابها والتعريف بالأعلام الواردة فيها .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه ، وأن ينفع به ، إنه سميع مجيب .

محمد إبراهيم البنا
بكلية اللغة العربية

٣ من رمضان ١٣٨٩ هـ

١٣ من نوفمبر ١٩٦٩ م

مسائل

من إماماء الفقيه الأستاذ أبي القاسم بن أبي الحسن الخثمي
ثم السهيلي . . رحمه الله . . وجله أجوبة في مسائل له
سأله عنها الفقيه الحدث أبو إسحاق بن قرقول . .
رحمة الله عليهما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب أعن وصل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلم تسليما

مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء

قال الأستاذ أبو القاسم :

زَعَمُوا أَنَّ الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعه
الفعل^(١) ؛ إذ الفعل فرعٌ للاسم وثانٍ له ، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه
علتان فرعتان ، كالتعريف فإنه فرعٌ للتفكير ، وكالتأنيث فإنه فرعٌ للتذكير ،
وكالجمع فإنه ثانٍ للإفراد ، إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم ؛ وهذا
الباب لو قصره على السماع ولم يعلّوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع
بتعليمهم ، ولم يكثر الخشوع في كلامهم ، ولما^(٢) تضاحك أهل العلوم من فساد
تعليمهم ، حتى ضربوا المثل بهم ؛ فقالوا :

« أضعف من حجة نحوي »^(٣)

وتعليمهم لهذا الباب يشتمل على ضروبٍ من التحكُّم وأنواعٍ من التناقض ،

(١) ينظر الكتاب : ٦ / ١ ، والمقنضب : ٣ / ٣٠٩ ، وشرح الكافية للرضي :

٣١٠ / ١ .

(٢) في الأصل : ولا .

(٣) هذا عجز بيت نسبته ابن خلكان في الوفيات ١ / ١٠٠ إلى أحمد بن فارس ،

بذلك في قوله :

وفساد من العلل ، لأنَّ العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة ، التي يوجد الحكم بوجودها ، ويفقد بفقدانها ، كما تقول : الإسكار في الخمر علة التحريم ، فهذا تعليل صحيح ، لأنَّ الحكم وهو التحريم يوجد بوجود السكر ، ويُعَدُّم بعدمه ، وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة ، والعلل العقلية في مذاهب القائلين بها ، نحو العلم فإنه علة موجبة إيجاباً عقلياً للحكم ، وهو كون العالم علماً ، ولا يتصوّر في العقل وجود العلة إلا موجبةً لمعلولها ، وعدمه واجب عند عدَمها .

ومن علل النحو ما يطرد وينعكس فيتبدّل صحتها ، كالإضافة فإنها علة للخفض ، يوجد بوجودها ويعدم بعدمها ، وكالتضمن لمعنى الحرف في الأسماء فإنه موجب للبناء مطرداً ومنعكساً ، أى إنَّ عدم التضمن للحرف يُعَدُّم معه البناء في الاسم ، وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلى ، ولا إيجاب شرعى ، ولكنه إيجاب لغوى ، اقتضته اللغة ، فصار أضلاً يُبنى عليه .

وأما علة امتناع الاسم من الصّرفِ ففيها ما ذكرناه من الفسادِ والمناقضة ؛ أما الفساد في الدّالة فعدم الاطراد فيها والانعكاس ، أما عدم الاطراد فإننا قد نجد الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة ، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين ، كضارب ونحوه ، فإنّ فيه لفظ الفعل ومعناه ، ويعمل عمله ، وهو نال للاسم ووصف له ، ثم لم يمتنعوه الخفض والتنوين ؛ ومن ذلك مُسْئِلة ، فإنّه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث وهو مع ذلك منصرف [٢] ، ومن ذلك السّفْسِير^(١) والبُنْدَار^(٢) ، قد اجتمع فيه العجمة والزيادة ثم هو منصرف ، فهذا كسر العلة .

(١) في تاج العروس : « السفسير بالكسر : السمسار ، قال الأزهري : معرب ، وهى كلمة فارسية » وقيل : السفسير : الخادم والتابع والقيم بالأمر المصلح له والرجل الظريف والعبقري .

(٢) في لسان العرب : « البنادرة ، دخيل ، وهم التجار الذين يلزمون المعادن ، وأحدهم بندار » وزاد في تاج العروس : « أوهم الذين يخزنون البضائع للغلاء » .

وأما نقضها ، فإن الجمع ثان للإفراد وقد يجتمع مع الوصف فلا يمنع الصرف ،
كقولك : كرام ، وغيَّب^(١) ، وأجماد^(٢) ، ونحو ذلك ، .

ثم قد تُعَدُّ هذه العلل من الاسم ، وهو مع ذلك ممنوع من الصرف ، نحو
«أبي قابوس»^(٣) فليس فيه إلا التعريف ، وقد منع الصرف ، لأنه عربى مشتق من
القبس ، والقابوس هو الحسن الوجه ، فقد وجد الحكم مع عدم العلة ، وعُدِمَ مع
وجودها فدلَّ على فسادها ، وأى مناقضة أعظم من أن يقولوا : التعريف يوجب مشابهة
الاسم للفعل ، وهم يقولون : إذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف أو
أضفته ، زال شبه الفعل عنه ، وهذان نوعان من التعريف ، فالعلمية أخرى أن
تباعده من شبه الفعل ؛ إذ الألف واللام ، قد تدخل على الفعل المضارع فى
فى ضرورة الشعر ، كما قال :^(٤)

* صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ *

(١) غيب كركم : جمع غائب .

(٢) فى النهاية : أجماد أى : أشراف كرام ، جمع مجيد أو ماجد ، كأشهاد فى
شهيد أو شاهد .

(٣) أبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر ملك العرب ، وفى تاج العروس :
«وقابوس ممنوع للعجمة والمعرفة ، قال النابغة :

نبئت أن أبا قابوس أوعدنى ولا قرار على زار من الأسد

(٤) هو ذو الخرق الطهوى ، شاعر جاهلى ، وبيته فى نوادر أبى زيد ص ٦٧ ،
وهو بتمامه :

يقول الحنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

وحمار مجدع : مقطوع الأذن ، وفى النوادر عن أبى الحسن أن الرواية الجيدة :
المجدع ، وفى اللسان : وقال أبو بكر بن السراج : لما احتاج إلى رفع القافية قلب
الاسم فعلا ، وهو من أفصح ضرورات الشعر »

والإضافة قد تكون في الأفعال إذا أضيفت إليها ظروف الزمان ، وأما العلمية
فمستحيلة في الأفعال ، فليت شعري أيُّ أقرب إلى الفعل : أمكرم ومستخرج
الذي هو في معنى يكرم ويستخرج أم فرعون وقارون وإسماعيل ، ونحوها من
الأسماء ؟ هل هذا إلا بهتٌ وباطلٌ بحت !

فإن قالوا : الفعل أثقل من الاسم ، والعجمي أثقل من العربي ، والمؤنث أثقل
من المذكر ، والجمع أثقل من الواحد ، فإذا اجتمع في الاسم من هذه ثقلان منع
ما منعه الفعل من الخفض والتنوين ، فالثقل هي العلة ، وهو قول إمامهم وزعيمهم
أبي بشر^(١) رحمه الله .

فيقال لهم : أثقلٌ حسيٌّ هو أم ثقل عقلي ؟ فإن أردتم ثقلًا يدرك بالحس :
إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع ، فلا شك أن فرزدقا وشمردلا ومُسْحَنَكَا
وحلِكَوكَا^(٢) واشهيبابا^(٣) أثقلُ على الحاسِّتين من زينب وسعاد وحسنا ،
وإن عَنَيْتُمُ ثقلًا عقليًّا يدرك بالقلب ويوجد في النفس ، فلا شك أن قولك :
هم غمٌّ وسُخْطٌ وبلاءٌ وجُذامٌ وبرصٌ ، أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء
وكلاء ، وألمى وألْعَس ، وثغر أشنبٌ ، ومقلة نجلاء^(٤) ، وشجرة

(١) يعني سيبويه ، وهو أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر (٠٠٠ - ١٧٩) .

(٢) الفرزدق : الرغيف يسقط من التنور ، وفقات الخبز ، ولقب الشاعر همام

ابن غالب . والشمردل : الفتي السريع من الإبل وغيره الحسن الخلق .

واسحَنَكك الليل : أظلم ، ويقال شعر مسحَنَكك - بكسر الكاف وفتحها : شديد

السواد . والحلِكة : شدة السواد ، يقال : حلك كفرح فهو حالك وحلِكَوك
كعصفور .

(٣) الشبهة : بياض يصدعه سواد ، يقال : فرس أشهب ، وقد أشهب اشهبابا ،

واشهب اشهبابا .

(٤) ألمى واللّس : سمرة في الشفة ، والشنب : ماء ورقة تجرى على الثغر =

فَنَوَاءً^(١) ، وروضة غناء^(٢) ؛ فهذا الثقيل منصرف ، وهذا الخفيف غير منصرف ، ولا يُتَصَوَّرُ في العقل ولا في الوجود ثقلٌ خارج عن هذين النوعين : العقلي والحسي ، فإذا لا ثقل في زُنَابٍ^(٣) ورباب عقلا ولا حساً ، ولا خفة في فرزدق ودرديس^(٤) عقلا ولا حساً أيضاً ، وقد صرفوا درديساً ، ولم يصرفوا زُنَابٍ مع ما فيها من الخفة والاستعذاب .

وأما التحكم فجعلهم التعريف فرعا ، ولم يجعلوا التصغير فرعا للتكبير ، ولا المقتل من الأسماء فرعا للصحيح ، ولا المزيد فيه فرعا لما لازوائد فيه ، إلا الألف والنون خاصة ، فكيف صارت تلك الأشياء فروعا لأصول ، ولم يجعلوا هذه التي ذكرنا فروعا لأصول ، فيشبهوها بالأفعال التي هي فروع للأسماء في زعمهم .

ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعدا ، فَمَلًّا كان أقل العلل ثلاثا أو واحدة ، فلم يكشفوا في ذلك عن نية ، ولا نبهوا فيه على حكمة ! !

ومن التحكم قولهم : إِنَّهُ لما أشبه الفعل مُنْعَ الخفض والتنوين ، فيقال لهم : هَلَّا مُنْعَ غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع في الأفعال ، كالثنوية والجمع والتعريف

والنجل : سعة في العين ، والفعل في الجميع من باب فرح ، يقال : لمى فهو ألمى وهي لمياء ، ولعس فهو لعس وهي لعساء ، وشنب فهو أشنب وهي شنباء ، ونجل فهو أنجل وهي نجلاء .

(١) في الأصل : قنواء بالقاف ، وفي تاج العروس : وشجرة قنواء : واسعة الظل .
(٢) روضة غناء : كثيرة العشب .

(٣) في تاج العروس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو زينب بنت أم سلمة بزُنَابٍ .

(٤) الدرديس : الداهية .

والإضافة وغير ذلك مما لا يكون في الأفعال ؟ ولم - أيضا - منعه التثنية مع الخفض ، وهلا منعه واحداً منهما ، أو منعه أكثر من اثنين ، لولا الركون إلى محض التحكم !

وكما تحكموا في العلقين المائعتين كذلك تحكموا في المنوعين ، ثم قد ناقضوا في العلقين فجعلوا ألف التأنيت تقوم مقام علقين ، وقالوا مثل ذلك في الجمع ؛ فياسبحان الله ! كيف استجازوا أن يخبروا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها ، واتسعت بلدانها ، أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها في تركهم التثنية والخفض فيما لا يفصرف ، مع أن العرب جمعاء قد جعلت الفعل عاملاً في الاسم ، والمعمول فيه تال للعامل لا محالة^(١) ، ثم لو كُشفَ منهم عاقلٌ بهذه الأغراض لرأى أنها علل في العقول وأمراض ، ولجعل قول من يقول : إن « إبراهيم » لم ينون ولم يخفض ، لأنه أشبه بفعل وينطلق ، في حيز الجنون والبرسام^(٢) . فضلاً عن أن يراجعه الكلام ، ولاستبرد من يقول : إن عمرو قُثم ، وثلاث ورُباع ، وجمع وأخر ، لم ينون لأنه بمنزلة يقوم ويجلس ، ولرأى هذا القول مما تلفظه الأذهان ، وتمجّه الأذان ، وتقدره الطباع ، وتعافه النفوس ، والله المستعان .

فصل

وإذا ثبت ما قدمناه ، فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التثنية الذي

(١) يرد بذلك على قولهم إن الفعل قرع للاسم .

(٢) في الأصل : البرسيم ، والبرسام كما في تاج العروس : « علة يهذى فيها » وهذه من كلمات شيخه ابن الطراوة ، قال في الإفصاح وهو يرد على الفارس ورقة : « وهذا سقط كلام لوهذى به صاحب برسام لعجز جالينوس عن طبه . . . » .

هو علامة للانفصال^(١) ، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ، ولا متصل به ، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم ، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكّن اسم ، ولا أيضاً التمكن معنى تحتاج إلى بيانه ، وإعلام المخاطب به ، ولا أيضاً قرطعبة^(٢) ، وهديد^(٣) ، ودرداقس^(٤) وهي كلها منصرفة بأكثر تمكّناً في الكلام من أحر وأشقر ، وببيضاء وحسناء ، بل هو أ أكثر تمكّناً في الكلام ، وهم له أكثر استعمالاً .

ومما يدل على أن التنوين ليس هو علامة للتمكن ، وإنما هو علامة للانفصال ، قولهم : حينئذٍ ، ويومئذٍ ، فنؤنّوا لما أرادوا فصل « إذ » عن الجملة ، وتركوا التنوين حين قالوا : إذ زيد قائمٌ ، لما أضافوا الظرف إلى الجملة ، وليس في الدنيا اسم أقلّ تمكّناً من إذ ، ولا أشبه منها بالحرف ، نعم وقد تكون حرفاً محضاً ، بمعنى « أن » في نحو قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ)^(٥) جعلها سببويه ههنا حرفاً^(٦) ولم يجعلها ظرفاً ، كما فعل غيره .

(١) ينظر نتائج الفكر للسبيلي ، ورقة : ١٤ . ١ .

(٢) يقال : ماله قرطعبة ، أي : ماله شيء .

(٣) الهديد : اللبن الحائر جداً .

(٤) في الخصائص ٣ / ٢٠٤ : « وأما الدرداقس فقليل فيه : إنه أعجمي ، وقال

الأصمعي : أحسبه رومياً ، وهو طرف العظم النائيء فوق القفا ، وأنشد أبو زيد :

من زل عن قصد السبيل تزايلت بالسيف هامته عن الدرداقس

وقال ثابت في كتاب خلق الإنسان ٥٥ : « والفائق : عظم صغير في القفا في

مفرز الرأس من العنق ، وهو الدرداقس » .

(٥) الزخرف : ٣٩ .

(٦) ينظر نتائج الفكر : ورقة ٢٦ ، والروض الأنف : ١ / ٢٨٦ .

ومما يدلّك على أنها علامة فصل سقوطها في الوقف ، إذ السكوت مُعْنٍ عنها وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها ، ودخولها في القوافي إذا وصلت بيتاً بيت ، نحو إنشادهم :

* يا صاح ما هاج الدموع الذرفن^(١) *

نَبَّهوا بالتنوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت ، ألا ترى كيف لا ينونون مضمراً ولا مبهماً ولا ما فيه الألف واللام ، لأنّه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك ، فلا حاجة إلى التنوين ، ومن ثمّ لم ينونوا الفعل لاتصاله بالفاعل ، وأنه كالجزء منه ولا تنون الحروف ولا ما ضارعهما من الأسماء ، لأن العامل منها متصل بعموله ، وغير العامل منها لا يتوهم إضافته فيحتاج إلى فصل .

فصل

وإذا صحّت هذه المقدّمة ، فحكم الأسماء الأعلام بحكم سائر المعارف في استغنائه عن التنوين ، لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم [العلم]^(٢) مضافاً إلى ما بعده كما يتوهم النكرة إذا لم تنون ، فإذا نُوتت عُلِمَ أنها غير مضافة ، والعلم ليس كذلك ؛ فإن رأيت علماً منوناً فلعلة ، على أن الشعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلة أو لم تكن ، نحو قول حسان :

* شُلْتُ يدا وَحْشِيٍّ مِنْ قَاتِلِ^(٣) *

(١) من أبيات الكتاب : ٢ / ٢٩٩ ، والذرف جمع ذارف ، وهو القاطر .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) ديوانه : ٢٣٦ ، وصدره كما في سيرة ابن هشام ٢ / ١٥٦ :

* مال شهيداً بين أسيافكم *

من قصيدة في رثاء حمزة بن عبد المطلب .

وقول عباس^(١) :

* يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجَمُّعِ *

وقول الخزومي^(٢) :

* وَوَزَعْنِي مَجْدِي عَنْهُمْ وَرَهْطُهُ *

وقول حسان :

* زَيْدُ بْنُ دَثْنَةَ وَإِبْنُ طَارِقٍ مِنْهُمْ^(٣) *

وقول آخر :

وَمَاتَ مَرْحَبُ لَمَّا رَأَيْتَ مَالِي قَلَّ^(٤)

والشواهد في هذا كثيرة جداً .

(١) هو العباس بن مرداس السلمي ، صحابي ، أسلم قبل فتح مكة ، وكان شاعراً محسناً ، والبيت من قصيدة ذكرها أبو عمر في الاستيعاب : ٨١٨ ، صدره :

* فَمَا كَانَ حَصْنٌ وَلَا حَابِسُ *

وفي سيرة ابن هشام ٢ / ٤٩٤ :

* يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي الْمَجْمَعِ *

(٢) هو أبو جهل عمرو بن هشام الخزومي ، والبيت من قصيدة يرد فيها على حمزة ، وروايته كما في سيرة ابن هشام ١ / ٥٩٧ :

فَوَرَعْنِي مَجْدِي عَنْهُمْ وَصَحْبِي وَقَدْ وَازَرُونِي بِالسُّيُوفِ وَبِالنَّبْلِ

وفي الأصل : وَوَزَعْنَا ، ومجدي هو ابن عمرو الجهني ، ينظر السيرة : ١ / ٥٩٥ .

(٣) روايته كما في الديوان : ٣٣ ، وسيرة ابن هشام : ٢ / ١٨٣ ، والروض

الأنف : ٢ / ١٧٣ :

وَإِبْنُ طَارِقٍ وَإِبْنُ دَثْنَةَ مِنْهُمْ وَافَاهُ ثُمَّ حَمَامَهُ الْمُسَكْتُوبُ

من أبيات يرثي فيها خبيبا وأصحابه ، ومنهم عبد الله بن طارق ، وزيد بن الدثنة .

(٤) ذكر السهيلي البيت في الروض ١ / ١٧٢ ، وروى قبله :

يَا مَنْ جَفَانِي وَمَلَا نَسِيتُ أَهْلًا وَسَهْلًا

وقال : « فلم يصرف مرحباً » .

فإن قيل : فما العلة التي من أجلها تُصَرَّفُ بعض الأعلام ، مثل : زيد ، وعمر ، وجعفر ، ومحمد ؟

قلنا : الأعلام على ضربين : منقولة وغير منقولة ، وغير المنقول على ضروب ، منها المرتجل ، والأعجمي ، والممدول ، وكلُّ هذا لا ينون ، وكذلك المنقول مما لا ينون نحو : يزيد ويشكر ، ونحو : أحمَر وأبيض ، إذا سُمِّيت ، وثلاث ورُبَّاع ، إذا سُمِّيت ، وإنما يُنَوَّن من الأعلام ما كان قبل التسمية به منوناً نحو : أسدٍ وتمرٍ ، وسالم وغانم ، يتركونه على أصله منوناً ، لأنهم - وإن نقلوه عما وضع له - ففي أنفسهم التفتات لتلك المعاني ، ولذلك استحسنوا منها ما كان حسناً قبل التسمية ، واستعجبوا منها ما كان قبيحاً ، وغير رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء كثيرة حين أسلم المسمَّون بها ، استقباحاً لها نحو : غُرَّاب ، وغِيَّان ، وحَزَن^(١) ، وقُنْفُذ ، وهي كثيرة ، فالتفتاتهم إلى موضوعها الأوَّل أَوْجَبَ بقاءها على ما كانت عليه من التنوين والخفض ، ومع الالتفات إلى هذا الغرض فقد يترك الشعراء صرْفَهَا ، كما قدَّمنا .

فإذا سميت بعامر صرفت لأنه منقول من عامر الذي هو صفة ، وكذلك زافر وقائم ، وإن قلت : عُمر وزُفَر ، لم تصرف ، لأنه لم يكن قبل العلمية عبارة عن شيء ، لأن اللفظ المنوَّن قد عدل عنه ، وهو عامر ، وكذلك : زَيْنَبُ وسِنْبِسُ^(٢) ، وكذلك : إبراهيم وإسماعيل ، لم ينقل إلى العلمية من شيء منوَّن .

(١) ينظر جمهرة أنساب العرب : ٤١٥ ، والاستيعاب : ٤٠١ .

(٢) في اللسان عن الجوهري : سنبس : أبوحي من طيء ، وفي التاج ما يدل على أنه علم منقول ، قال : « وعن ابن الأعرابي : سنبس إذا أسرع فهو سنبس ، بالكسر : سريع » .

فصل

[في ذهاب الخفض]

متى عُدِمَ التَّنْوِينُ في شيءٍ من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخفض ، لِثَلَا يُتَوَكَّمُ أنه مضاف إلى ضمير المتكلم لو قلت : مررت بأخٍ ، بالخفض ، بلا تنوين ، أو بِظُرْفَاءٍ أو بِعُمَرٍ ، لتوَكَّمُ إضافته إلى ضمير النفس ، لا سيما وأكثرهم يكتفي بالكسرة من الياء ، وهو في القرآن كثير ، نحو : نكير^(١) ، ونذير^(٢) ، ونحوه ؛ فتركوا الخفض في [مالا تنوين فيه]^(٣) مِمَّا يَسْتَفْنِي عن الإضافة أو لا يستغنى ، وهو الذي نُسِّمِيهِ غير منصرف ، لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط ، فله مجريان ، والمنصرف ثلاثة تجارٍ يجري عليها ، ولذلك قال سيبويه^(٤) : باب ما يجري ومالا يجري .

فصل

[في المذكر المسمَّى بمؤنث لفظيٍّ ومعنوي]

فإن قيل : فما بال حمزة وطلحة غير منصرف ، وهو منقول مما ينون ويخفض ؟

-
- (١) من قوله تعالى في سورة سبأ ، آية ٤٥ : « فكيف كان نكير » . وقد قرأ يعقوب ، نكبرى بالياء في الوصل والوقف .
 - (٢) من قوله تعالى في سورة الملك ، آية ١٧ : « فستعلمون كيف نذير » .
 - (٣) مكرر في الأصل مع زيادة واو العطف ، أي : « وما . . . » .
 - (٤) ليست هذه عبارة سيبويه ، وعبارته في الكتاب ٢ / ٢ : « هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ولكنها عبارة المبرد في المقتضب : ٣ / ٣٠٩ ، وفي شرح للفصل ٥٧١ : « والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف : باب ما لا يجري ، والصرف قريب من الإجراء ؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث ، التي هي علامات الإعراب » .

قلنا : إن تاء التأنيث في حَمْزَةٍ^(١) وَتَمْرَةٍ حرف جاء لمعنى ، وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع ، فإذا سميت به رجلاً أو امرأة ذهب ذلك المعنى وعُذِم الالتفات إلى ذلك الفرق ، فصار الاسم في حال العلمية كعُمَرَ الذى عُدِمَت فيه بنية عامر ، وَغُيِّرَ عن وزنه ، وإِنما يراعى في العلمية حال الاسم قبل التسمية إذا لم يغيّر عن بنيته وبقي على حاله ، فطلحة لم يبق على حاله ، لأن التاء يَمْرَلَةُ اسم ضم إلى اسم ، وكأنها في حال العلمية ليست تلك التى كانت فاصلة بين الواحد والجميع وفاضلة بين المذكر والمؤنث نحو طلحة وطلح ، ومسلمة ، ومسلم ، وكنت تقول : طالت الطالحة^(٢) وفعلت التمرة ، وتقول في حال العلمية : فَعَلْ طَلْحَةٌ ، وتقول قبل التسمية : طَلْحَةٌ عظيمة وكبيرة ، ولا تقول ذلك فى حال العلمية ، فالالتفات قبل العلمية إلى لفظ الإسم ، فهو الذى يُذَكَّرُ أو يُؤنَّثُ ، والالتفات فى حال العلمية إلى المسمى ، فهو المقصود بالتأنيث أو التذكير ، وكذلك تقول : جاء النسابة وفعل العلامة ، فتجرى التأنيث أو التذكير على المعنى لأعلى اللفظ ، لأن تذكيره حقيقة وتأنيث الاسم مجاز ، وإذا كان هذا فى علامة ونسابة ، وليس بعلم ، فهو فى العلم أبعد ، لأن الإسم العلم علامة كالإشارة الدالة على المشار إليه ، فلا يؤنث المشار إليه ، من أجل تأنيث الإشارة ، كذلك لا يؤنث المُعَلِّمُ عَلَيْهِ من أجل تأنيث العلامة ؛ فحكم اللفظ إذن فى حال العلمية غيرُ حكمه قبلها ، لأنه قبل التسمية مقصود فيه ، ومعتمد فى المعنى الزائد على المُسمَّى - وهو الفرق^(٣) - على التاء الزائدة فيه ، وفى حال العلمية

(١) فى تاج العروس : « وحمزة بقلة ، وبها سمى الرجل » .

(٢) فى تاج العروس عن ابن شميل : « الطلح : شجرة طويلة لها ظل ، يستظل بها الناس والإبل .. تنبت فى الجبل ، الواحدة : طلحة » .

(٣) يعنى الفرق بين الواحد والجمع .

لا يلتفت إلى شيء من ذلك فكأنك لم تُسمِّه بذلك ، وإذا سميته بأسد ونمر ، وجدت الاسم على حاله غير مُتَغَيِّر الحِكم ولا البنية ، نعم ، وربما أردت ان يكون في المسمَّى صفة من صفات السبع ونحوه ، ولا تُريدُ ذلك في تاء التأنيث البتة فبان الفرق .

فإن قيل : فإذا سميته بقدَم وقَدَر^(١) لم تصرفه ، وقد كنت قبل العلمية تقول : قَعَلت القدم وغَلَتِ القدر ، فإذا كان اسم رجل تقول : قَعَل قدمُ كذا وكذا ؟ قلنا : قَدَمُ في حال التسمية أيضا على غير ما كانت عليه قبل التسمية ، وإن لم تكن فيها علامة التأنيث ، فإنَّ تأنيثها قبل التسمية ، كان لمعنى في المسمَّى^(٢) وهو الجارحة ، وأما عَنَاقُ ورجُل^(٣) فمثل طَلْحَة وحمزة ، لأنه اسم مخصوص للمؤنث ، فقام وَضْعُهُ مقام التأنيث ، فجري في العلمية مجرى حمزة وطلحة .

فصل

[في الأعلام المؤنثة وسرّ تجردها من التنوين]

فأمَّا عائشة وفاطمة ونحوهما فلم ينصرف ، وإن كان منقولاً عن منصرف ومنقولاً عن مؤنث إلى مؤنث ، ولكن حكم التاء تختلف ، كما كان في اسم الرجل ، والمعنى الذي كان فيها قبل العلمية معدوم في حال العلمية ، وتأنيث المرأة

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٣ ، ٢٢ والمقتضب ٣٠ / ٣٥٠ ، وشرح الكافية

للرضي : ٢ / ٤٤ ، والآراء في شرح يس على الألفية : ٢ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) في الصلب : الاسم ، وما أثبتته عن الهامش .

(٣) في تاج العروس . العناق - كسحاب - الأنثى من أولاد العز . والرجل

بالكسر : القدم ، أو من أصل الفخذ إلى القدم ، أنثى ؛ قاله الزجاج .

وينظر « عناق » في المقتضب : ٣ / ٣٦٨ .

إنما هو لذاتها لا للعلامة التي في اسمها ، فحكم الاسم العلم الذي فيه علامة التأنيث مخالف لحكمه قبل النقل ، كما كان في المذكر ، فجميع الأسماء الأعلام في المؤنث لا تنصرف ، وقد وجدت في الحديث المسند عناقاً اسم امرأة مصروقاً ، هكذا قيده أهل الحديث .

على أن في الاسم العلم المؤنث خاصية تمنع من التنوين ، وهي في قولهم : حذام ورقاش^(١) ، وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهم محبوبات ، وكل محبوب مقرب إلى النفس مضاف إليها ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ألا ترى كيف خصّوه بالكسرة التي هي أخت الياء ، كأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه ، وهذا موجود في زماننا لأن البدويات يُسمّين شَكْلٍ وشمس ، ونحو ذلك ، والحضرىات : مُنْبِة وعَزِيزَة ، يكسرن أواخر هذه الأسماء ، كما فعلت العرب في : حذام ورقاش ؛ إشعاراً بالإضافة إلى النفس من غير ياء ، لأنهم لا يريدون الإضافة المحضة ، إنما يريدون ما يضارعها ويقرب منها ، وخصوا بهذا البناء فعال ، لأنها قبل التسمية من خصائص أوصاف المؤنث ،

(١) يعنى ما كان علماً على مؤنث معدولاً عن فاعلة ، فأصل حذام : حاذمة ، ورقاش : راقشة ؛ قال المبرد في المقتضب ٣ / ٣٧٤ : « ولما كان المؤنث معدولاً عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب ... واختير له الكسر ، لأنه لما كان معدولاً عما فيه علامة التأنيث ، فعُدل إلى ما فيه تلك العلامة ، لأن الكسر من علامات التأنيث ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إنك فاعلة ، وأنت فعلت ، وأنت تفعلين ، لأن الكسرة نوع من الياء ، فلذلك ألزمته الكسرة » .

والكسر لغة الحجاز ، وأما بنو تميم فيجرون فعال هذا مجرى ما لا ينصرف ، إلا إذا كان آخره راء فإنهم يبنونه على الكسر كلمة الحجازيين .

نحو : رَزَانٌ وَحَصَانٌ وَثَقَالٌ^(١) ، فرائحة الإضافة تمنع من التثنية ، بنى على الكسر أو لم يبن ، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا : جُمَعَ وَلَا أُجْمَعُ^(٢) ، لأنه مضاف فى المعنى ، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا : سَحَرَ ، ليوم بعينه^(٣) ، لأنه معرف بالمعنى ، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا : آخر ، لأنه فى مَعْنَى المتصل بحرف من ، التى فى باب أفعل من كذا ، وسيأتى بيانها ، واستقصاء بابها فيما بعد ، إن شاء الله .

فإن قيل : فقد قالوا العنية : حَلَّاقٍ ، وللحمى : سَبَاطٍ ، وللجيرة : فَجَارٍ^(٤) ؟

قلنا : أصل العلمية للإنس ومن يعقل ، فلما ثبت هذا الأصل فى المؤنث من الإنسيات صارت بنية فعَالٍ تُشْعِرُ بالعلمية ، وإن ذهب العلة الموجبة للكسر ، فقد بقيت العلة المشعرة بالتأنيث ، كما يقولون : رجل جسيم ، أى عظيم الجسم ، ثم قالوا : خطب جسيم ولا جسم ، ثم يبقى معنى التفتيح وإن ذهب معنى الجسم ، وكما قالوا : جسم عظيم ، أى كبير العظم ، ثم قالوا : عذاب عظيم ، وعلم عظيم ، وقد ذهب معنى العظم وبقى لفظه الذى اشتق منه ، كذلك قالوا فى غير الآدميات ، وإن ذهب المعنى الذى أوجب بِنِيَّتَهُ على الكسر ، ولم يبق منه إلا أَنَّهُ علم لمؤنث ، كما كان فى الأصل .

(١) فى تاج العروس : « وامرأة ثقال — كسحاب — مكفأل أى : عظيمة الكفل » .

(٢) ينظر نتائج الفسك ، ورقة : ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ورقة : ٩٢ ، ٩٣ .

(٤) ينظر الكتاب : ٢ / ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٢ .

وفى تاج العروس : سباط — كقطام — من أسماء الحى ، مبنى على الكسر ، قال المتنخل الهذلى :

أجزت بفتية بيض كرام كأنهم تملهم سباط

فصل

[في الأسماء الأعجمية والمعدولة]

وأما الأسماء الأعجمية فإنها لا تنصرف في حال العلمية للأصل الذي قدمناه في الأعلام ، وأنها لم تنقل إلى العلمية من أصل كانت فيه منونة ، وكذلك المعدول نحو : عُمر وُقُثم ، ليس بمنقول إلى العلمية من أصل كان منوناً ، وإنما عدل فيه عن الصفة المنونة إلى هذا اللفظ تخفيفاً للعلمية ، وخروجاً عن مراعاة الصفة .

فصل

[في أسرار العدل]

وفي الاسم المعدول سؤالات : لم عدل إلى فَعَل ؟ ولم عدل عن الصفة ؟ ولم عدل عن فاعل نحو : عامر ، ولم يعدل عن غيره نحو : فَعِيل وفَعْل وأشباه ذلك ؟ ولم عدل عن بعض الصفة ، ولم يعدل عن أسماء الأجناس كأسد وكلب ؟ ولم عدل عن عامر وزافر وقاثم ، ولم يعدل عن مثل مالك وسالم وصالح ؟ ولم منع الصرف في حال العلمية ؟

والجواب على هذه الأسئلة نضمنه فصلاً واحداً فنقول : منع الصرف لأنه علم غير منقول من أصل منون كما تقدم في شرح معنى التنوين والمقصود به ، وأما عدلهم إياه عن الصفة فلأنهم أرادوا تحقيق العلمية ، وأن يعرف أنه علم ، إذ قد يجوز أن يوصف الرجل بأنه عامر للأرض ، وزافر بحِمْلِهِ^(١) ، فإذا أردت

(١) في اللسان : الزفر : مصدر قولك : زفر الحبل يزفره زفرأ ، أى : حمله .

أَنْ تجعله اسماً يُدعى به لا يشاركه فيه غيره غيرته عن بناء فاعل أو فاعيل إلى بناء غير موجود في الصفة ، وذلك نحو فُعل ، والدليل على صحة هذا الغرض ، وأَنَّهُ مقصود العرب ، قولهم في النداء : يَا فَسُق ، عدلوا عن فاسق ، لأن فاسقاً اسم فاعل من فسق ، فلا يَدُلّ إلا على الفعل ، والفعل لا ثبات له ولا يقتضى التكرار ، فعدلوا عن لفظ الوصف إلى لفظ الاسم ، أى : إنه مستحق لهذا الاسم وبه ينبغى أن يدعى ، كما يقول الإنسان لرجل قيل فيه : فاسق ، لا ينبغى أن يسمى فاسقاً على الحقيقة إلا من كفر أو أشرك ونحو هذا ، فسكانهم يريدون بالعدل عن لفظ الصفة أن يجعلوه اسماً لأن ما يعرف به كزيد وعمر الذي هو لازم للمسمى ، بخلاف الصفة المشتقة من الفعل ، فإنها لا تلزمه إلا في حال الفعل ، فعدلوا لذلك عن عامر وقائم^(١) ، ليجعلوه له اسماً لازماً ، ويتركوا مراعاة الصفة المشتقة من الفعل التي هي غير لازمة للفعل ، ولهذا لم يعدلوا عن أسماء الأجناس نحو : كلب ونمر ، لأن الرجل ليس بكلب ولا هو نمر ، وإنما هو عامر وزافر ، أى موصوف بهذا قبل العلميّة ، ولم يكن هذا مسمى بكلب قبل العلميّة ، فيحتاج إلى تغيير اللفظ كما احتيج إلى تغييره عن عامر وقائم ، ليلتبس بالوصف ، وقد أمن التباسه بالأجناس التي ليست بأوصاف نحو : كلب وأسد وحجر ، وغير ذلك .

فإن قيل : فلم حُصّ بالعدل إلى فُعل دون غيره من الأبديّة ؟ قلنا : إنما عدلوا عن لفظ الصفة إلى لفظ غير مُستعمل في الوصف نحو : عُمَر وعُمران وعمارة ، فلا تحسبن أنه مخصوص بفعل ، إنما هو العدل مخصوص بما يخرج عن وزن الصفة إلى وزن ليس في الصفات إلا نادراً .

(١) في تاج العروس : « قثم له من العطاء قثما : أكثر . . وقثم كزفر : ابن العباس بن عبد المطلب » .

فإن قيل : فلم لم يعدلوا عن مالك وصالح وسالم وغانم ؟

قلنا : أرادوا هناك التّفوّل للمولود بالسلامة والصّلاح والملك والخير ، ونحو ذلك ، فتركوا الصّفة على وزنها ، وتركوا العدول عنها ، أي : إنه سالم أبداً ، وصالح أبداً ، وإنما عدل عن عامر وقائم وأشياء قليلة ؛ لأن قصدهم فيها إلى التّفوّل إنما هو على المآل لا من حين ولادة ، فأبقوا فيه من لفظ الوصف ، ولم يبقوه بحاله ؛ ليجمعوا بين تحقيق العلميّة وبين المعنى الذي تفألوا به من العارّة ونحوها ، وحافظوا على لفظ الصّفة مثل سالم وصالح ، وذلك أنهم أرادوا أن لا يفارقه هذا الوصف فلم يغيّروا لفظه^(١) ، كما أن قصدهم أن لا يتغير عنه معنى ، وأنت ترى أن حاجتهم إلى التّفوّل له بهذه الصّفات أكّد عليهم وهم إليه أحوج من جُشَم^(٢) وقشَم ، اللذين هما من التجشّم والقشَم ، وكذلك عَمَر الذي هو من عمارة الأرضين ونحوها .

ولم يختلف أرباب اللّغة أن قصد العرب في التسمية بالصفات إلى التّفوّل أو التطيّر على الأعداء ، وإذا كان كذلك فتّفوّلهم له بالسلامة والصّلاح والملك والسعد ، أولى وأسبق إلى غرضهم ، فأبقوا اللفظ كما هو قبل العلميّة ، ليكون هذا المسمى بهذا الاسم مُصاحبةً له هذه الصّفة ، والله أعلم .

(١) في الأصل . لفظاً .

(٢) في التاج : « جشم الأمر - كسمع - جشما ، بالفتح ، وجشامة . تسكفه على مشقة ، كتجشمه .. وبنو جشم . أحياء من مضر ومن اليمن ومن تغلب . . . قال السهيلي : وجشم معدول عن جاشم » .

فصل

[في العدد المعدول ، وصيغ العدل ، والوصف المزيّد بألف ونون]

وأما المعدول عن العدد نحو : ثَلَاث ورُبَاع ؛ فلا معنى لتنوينه ،
لأنَّهُ لا يتوهم إضافته ، فلا يحتاج إذاً إلى التنوين الذي هو علامة الانفصال
عن الإضافة .

وأما سلمان وعمران ونحوهما ، فغير منقول كما تقدم ، وإنما هو معدول عن
الصفات المنونة إلى العالمة كعُمر .

وأما سكران وغضبان فلا ينصرف ؛ قال النحويون : لأنَّهُ مضارع لباب
حراء وصفراء^(١) ، وإذا نظرت هذه المضارعة لم تجد بينهما في المعنى من المضارعة
شيئاً ، وأما اللفظ فيبعد أيضاً ، لأن آخر هذا ألف ونون ، وآخر هذا ألف
وهزة ، والهمزة بعيدة الخارج من النون ؛ والمانع عندنا من صرفه مضارعة
للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما اللفظ فَبَيِّن ، لأنها ألف ونون ،
كما تقول : زيدان بألف ونون ، وأما المعنى ، فالتثنية إنما هي ثنية الواحد ،
فتقول في زيد وزيد : زيدان ، لأن أصل العدد قد تضاعف ، فتقول : غاضب
وعاطش ، فإذا تضاعف الغضب والعطش وزاد قيل : غَضْبَان وعَطْشَان ؛
فلا شك أن هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعة
لحراء ، وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تُنَوَّن لأنها كالعوض من التنوين ،
فكما لا تقول : زيدان ، فلا تقول : غضبان ، لوجود المضارعة فيه لفظاً ومعنى ،
ألا ترى أن العرب لا تقول في مؤنثه : فعلانة ، وكذلك لا تقول في التصغير :
غُضَيِّين على هذا القياس ؛ فقد تبين لك بهذه الفروع صحة الأصل الذي قدّمناه

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٠ والمقتضب . ٣ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

من مضارعتة للتثنية ، فهو أصل واحد منع^(١) من دخول علامة التأنيث ، ومنع من دخول علامة الانفصال وهو التنوين ، ومنع من الجمع والتصغير الذي كان ينبغي له لولا المضارعة ، فإذا كان فُـلَان مضموم الأول ، أو فِعْلَان مكسور الأول ، كانت مضارعتة للواحد الذي آخره ألف بعدها حرف أولى من مضارعتة للثنتين ، لأنه قد صار على وَزْنِهِ بانضمام أوله أو بانكسار أوله مثل : ثُعْبَان ، فَإِنَّهُمْ^(٢) ألحقوه بفُسْطَاط ، ومثل : سِرْحَان فَإِنَّهُمْ ألحقوه بمثل قِرْطَاس ؛ إذ كان على عدة حركاته وسكناته وكسراته وضماته ، فكان إلحاقه بما هو واحد مثله أولى من إلحاقه وتشبيهه بالتثنية ، ولم يجدوا في الأسماء ما هو على وزنه فَعْلَان فَيُلْحِقُوا به غضبان^(٣) ، فألحقوا غضبان^(٣) بمثل زيدان وعمران ، الذي هو مثله ، وألحقوا سِرْحَان وِثْعَان بقِرْطَاس وفُسْطَاط ؛ إذ وَزْنُهُ شبيه بَوَزْنِهِ ، وهو واحد مثله ، ومعنى التضعيف فيه معدوم ، فجمعوه كما جمَّعُوا فُسْطَاطًا وقِرْطَاسًا ، وصَغَّرُوهُ كذلك ، فإن سَمَّيْتَ بشعبان وسرحان رجلاً فلا تنوين فيه ، لأنه قد خرج عن الأجناس التي تُلْحَق بعضها ببعض ، وتشبَّه بعضها ببعض ، ألا ترى أن العلم لا يجمع ولا يثنى ، وهو علم ، فكيف يُشَبَّه بفسْطَاط وفسْطَاطِيط وقِرْطَاس وقِرْطَاطِيس ، وهو لا يجمع ، فتأمله .

فصل

[في صيغة منتهى الجموع]

وأما باب مساجد ودراهم ، وكل جمع على عدة هذا الجمع ، فإنه جمع ليس له

(١) في الأصل : يمنع .

(٢) في الأصل : وأنهم .

(٣) في الأصل : غضباننا .

تظير في الواحد فيشبه به ، فهو بناء مخصوص بالجمع ، كما أن بنية^(١) الجمع المسلم مخصوصة بالجمع أيضاً ، ونونه لا تَنَوِّنُ أبداً كفنون التثنية ، فكان آخر هذا الجمع لا يُنَوِّنُ أيضاً لأنه بناء مخصوص بالجمع ، فكان حمله على الجمع المسلم في ترك التنوين أولى من حمله على الواحد وتشبيهه به ، ولا شك أن تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جمع بواحد ، ومع هذا قد صرفه كثير من العرب ، وقد جاء في القرآن مصروفاً وغير مصروفٍ ، فإذا دخلتهاء التأنيث كان حمله على الواحد أولى من حمله على الجمع ، لأن الجمع لا تلحق نونه هاء التأنيث ، كما لا تلحق نون التثنية .

فصل

[في العلم المركب]

وأما المركب نحو بعلبك ، فامتناعه من التنوين للاستغناء عنه ، لأنه كلما يضاف اسم مركب ، فيقال : بَعْلَبْكُ زيد ، فلما قل ذلك استغنى عن التنوين ، وما لا ينون لا يخفض أبداً مع أنه غير منقول من شيء كان منوناً قبل التسمية ؛ فهو كالأعجمي والمرجل ، والحمد لله .

فعلة هذا الباب كله استغناؤه عن التنوين ، ثم إذا زال التنوين ترك الخفض ، كيلا يلتبس بالمضاف إلى المتكلم ، كما قدّمنا ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته أمن اللبس ، فعاد الخفض وحده ، ولم يحتاج إلى التنوين .

(١) في الأصل . تثنية .

٢ — مسألة

في كاف التشبيه

قال :

وكاف التشبيه تدخل على الظاهر ولا تدخل على المضمير كزيد ورجل ،
وغيرها من حروف الجر تدخل عليهما معا ، تقول : لك ولي ، وبك وبى ،
ولا تقول : كك ولا : كى ولا : كه ؛ قال سيبويه وغيره : استغنوا عن الكاف
بمثل ^(١) ، وليس هذا بعلة ، لأن السؤال لازم حتى له ، لأن ^(٢) السائل كما له أن
يقول : لم ألم تدخل على المضمير ، كذلك له أن يقول : لم استغنوا في المضمير
بمثل : فيقولون : كه ، كما يقولون : مثله ؛ وأيضاً فإن الكلام بمثل إذا قلت :
مثله ، أطول ، وهو بالكاف أوجز ، فكيف استغنوا بالأطول عن الأوجز ،
وإنما الأصل أن يستغنى بالأوجز عن الأطول ، وبالأخف عن الأثقل .

وإنما السر في ذلك عندى أن الكاف لما كانت حرف جر ، وحروفُ
الجر إنما تدخل على الضمير المتصل لا على المنفصل ، وجب أن لا يكون بعدها
ضمير منفصل أصلاً ، ثم قد فعلت العرب فيها بعكس هذا الأصل ؛ قالوا :
زيد كهو ، فأدخلوها على المنفصل ، وهو خلاف القياس في حروف الجر ،
ولم يدخلوها على ضمير متّصل ^(٣) أصلاً ، لا على ضمير مخاطب ولا متكلم
ولا غائب .

(١) قال سيبويه ٣٩٢/١ : « هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حرف الجر ،
وذلك الكاف في : أنت كزيد ، وحتى ، ومذ ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مثلى
وشبهى عنه ، فأسقطوه » وينظر المقتضب : ٢٥٥/١ .

(٢) كررت في الأصل كلمة : لأن .

(٣) في الاصل : منفصل

وعلة ذلك وسرّه أن الكاف فيها ما في كَأَنَّ من معنى التشبيه ، والاسم
المخفوض بالكاف إذا قلت : زيد كالأسد ، هو المرفوع بكأن ، إذا قلت :
كأن زيدا الأسد ، ومعنى الكلام واحد ، وخبر كَأَنَّ لا يتصور فيه أن يكون
ضميراً متصلاً ، لأن اسمها قد حال بينه وبين الاتصال بها ، فلما لم يكن الاسم
المشبه به في باب كَأَنَّ ضميراً متصلاً ، لم يكن الاسم المشبه به في باب الكاف ضميراً
متصلاً ، لأنه هو هو في المعنى ، فحمل عليه ، كما حملوا اجتور على تجاور ؛ إذ هو
في معناه ، وكما حملوا حَوَلَ على أحول ؛ لأنه في معناه ، وكما قالوا : إنما يقوم أنا ،
فجاءوا بالضمير المنفصل لأن معناه : ما يقوم إلا أنا ، وكما قالوا : ما جاءني زيد
إلا أعطيته ، لأن المعنى : كلما جاءني أعطيته ، وأشبه شيء بهذا الفصل الضميرُ
إذا جرى [الوصف ^(١)] على غير من هو له ، وهو فاعل ، فإنه يكون منفصلاً ،
إن كان الرفع له اسماً مشتقاً ، كقولك : زيد هند ضاربها هو ، ورأيت امرأة
مع رجل ضاربتة هي ، لأن هذه المضمرات - وإن كانت فاعلات - فإنها في
الأصل والمعنى مبتدأ ، وضاربها ونحوه خبر عنها ، وهذه هي الحقيقة ، وجريان
الصفة على غير من هي له اتساع ومجاز ، فلما كان الضمير مبتدأ في المعنى ،
والمبتدأ لا يكون أبداً ضميراً متصلاً ، كان هذا الفاعل كذلك ، لأنه مرتفعٌ
بصفة هي خبر عنه في المعنى دون اللفظ ، فروعى فيه المعنى وبقي منفصلاً كما إذا
كان مبتدأ ، ولو جعلت مكان الصِّفَةِ ها هنا الفعل ووصفت به لم يكن بدٌّ من
أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً جرى الفعل على من هو له أو على غير من هو
له ، كقولك : رأيت رجلاً مع امرأة يضربها ، لا تبرز الضمير الفاعل هنا ،
فتقول : هو ، لأنك لو جعلته مبتدأ في هذا الموضع لم يجز ، إلا أن تؤخر الفعل
فتقول : هو يضربها ، وفي « ضارب » يجوز أن يَكُونَ « هو » مبتدأ ،

قدمت الصفة أو آخرتها ، لأنك تقول : قائم زيد ، وزيد قائم ، ولا يكون ذلك في الفعل مع الاسم ، إذا قدمت الخبر على الاسم وهو فعل بطل الابتداء ، فافهم هذا السر في بروز الضمير الفاعل إذا كان العامل صفة وجرت على غير من هي ^(١) له ، فإنه صحيح بديع ، لم ينتبه إليه أحد من هذه الصنعة ، وتعليقهم لهذه المسألة لا يطارد ^(٢) ، بل ينتفض تارة ، وينكسر أخرى ، فتأمل .

فصل

[في حتى]

ومن حروف الجر أيضاً ما لا يدخل على المضمير ، وهي حتى ، تقول : حتى زيد ، ولا تقول : حتاك ولا حتاي ، وعلمتها كعلة الكاف ، لأن حتى الخافضة هي في معنى العاطفة ، والعاطفة لا تدخل على ضمير متصل ، لا هي ولا شيء من حروف العطف ، لأن الضمير المتصل مختاطب بالعامل ^(٣) الملاصق به ، والاسم المعطوف عليه فاصل بينهما مع الحرف ، فلما لم تدخل العاطفة على ضمير متصل لم تدخل الخافضة أيضاً على ضمير أصلاً ، لأن الضمائر الخفوضة لا تكون إلا متصلة ، وليس للخفض ضمير منفصل ، كما للرفع والنصب .

فصل

[في وضع الضمائر المنفصلة]

فإن قيل : فلم دخلت الكاف على هو وهي خافضة ، وهو ضمير رفع ؟ قلنا : لم توضع هذه الضمائر المنفصلة لتدل على مرفوع ولا منصوب ، وإنما

(١) في الأصل : هو .

(٢) ينظر القتضب : ٩٣/٣ ، ٩٤ وتعليق الاستاذ عضيمة .

(٣) ينظر دراستنا عن أبي القاسم السهيلي ومذهبه في العمل .

وَضِعَتْ للدلالة على شأنٍ آخر من الغيبة والخطاب والمذكر والمؤنث ونحو ذلك ،
ألا ترى أنك تؤكد بها الخفوض فتقول : مررت به هو ، وبك أنت ، فقد
وقعت ههنا موقع الخفض ولم يبالوا بذلك ، وقال لبيد^(١) :
* فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ *^(٢)

فأوقعها موقع المنصوب ، ولم يبال بذلك ، وفي الحديث : « من خرج إلى
المسجد ليصلي الضحى ، لا يخرج به إلا إياه »^(٣) فأوقع إياه موقع الرفع ولم
يبال بذلك ، وهذا كله لا يجوز في الظاهر المعرب ، ويجوز في الضمرات ،
فكذلك تقول : زيد كهو فتوقعها موقع الضمير الخفوض ، ولا تبالى ، إلا أن
الغالب عليها أن تستعمل في مواضع النصب ، وإن خُلف بها لم يبعد .

فصل

[فى منذ وواو القسم وتائه]

ومن حروف الجر أيضاً ما لا يدخل على مضمير نحو منذ ، لأن المطلوب بها
الزمان ، وصيغة المضمير ليست من صيغة الزمان فى شيء .

(١) هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري الشاعر ، قدم على رسول الله وأسلم وحسن
إسلامه ، وكان من خول الشعراء المجيدين المطبوعين ، توفى فى خلافة معاوية سنة ٤١ .
ينظر الاستيعاب : ١٣٣٥ .

(٢) البيت فى ديوانه : ٢٥٥ من قصيدته التى يرثى فيها النعمان بن المنذر ، ورواية :
فإن أنت لم تصدقك نفسك فانتسب لملك تهديك القرون الاوائل
وفى شرح البيت : وروى : فإن أنت لم ينفعك علمك . . .

(٣) أخرجه أبو داود فى باب ما جاء فى فضل المشى إلى الصلاة ، ونصه : « . . ومن
خرج إلى تسبيح الضحى ، لا ينصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتمر » ينظر المنهل العذب
للورود فى شرح سنن الإمام أبى داود : ٢٥٠/٤ .

ومنها أيضاً مالا يدخل على مضمير كذلك وهي واو القسم وتاؤه ، أما التاء فعلتها بيّنة ، وهي اختصاصها باسم الله ، فلا بد من لفظه معها ، فإذا أضمر زال اللفظ ، وأما الواو فلا تنبأ تشبه واو العطف لفظاً ومعنى ، وواو العطف لا تدخل على ضمير متصل كما تقدّم ، وهذا على طريق التقريب هنا ، ولعلنا أن نكشف سرها كشفاً كلياً ، فتعلم حينئذ أنها واو عطف ، وأنها لا يتصور أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمرة ، وأن الخفوض بها في القسم إنما الخفوض بالعطف على محلوف به ، وذلك المحلوف به إما اسم في معنى هذا الخفوض وإما غيره ، فقد يكون للمحلوف به اسمان وثلاثة وأكثر ، وشرح هذا وبيانه وبرهانه والشواهد عليه في باب القسم ، والحمد لله .

٣ — مسألة

في الجواب ببلى ونعم

قال :

وأما نعم فتصديق لحديث متقدم ، فإن كان موجبا فقد صدقت إيجابه ، وإن كان نفياً فقد صدقت نفيه ؛ يقال : الخمر حرام ، فتقول : نعم ، ويقال : ليست الخمر حلالاً ، فتقول : نعم ، أى الأمر كما ذكرت ، فقد صدقت النفي كما صدقت الإيجاب .

وأما بلى فكلمة فيها لفظ « بل »^(١) التي للاضراب ، ولفظ « لا » التي

(١) ينظر الصحاح لأحمد بن فارس : ١١٦ ، ١١٧ فكلام السهلي قريب مما ذكره ، قال ابن فارس : « والمعنى أنها بل ، وصلت بها ألف تكون دليلاً على كلام ، يقول القائل : أما خرج زيد ؟ فتقول : بلى ، قبل رجوع عن جحد ، والألف دلالة كلام ، كأنك قلت : بل خرج زيد » ولكن السهلي يرى أنها مركبة من بل ولا .

للنفي ، فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إلا إضراباً عن نفي ، ومن أضرِبَ عن النفي فقد أراد الإيجاب ، كقول القائل : ليس العسل حلالاً ، فتقول : بلى ، إضراباً منك عن نفيه ، لتثبت الحلَّ ، ولو قال : العسلُ حُلُوٌّ ، فقلت : بلى ، لم يجز ، لأنه لم يتقدم نفي ، ولا بد أن تقتضى بلى إضراباً على نفي ، لأن أعظم مشاكل لمعناها ، كما تقدم .

فصل

[في موقع بلى]

فإن أدخلت ألف الاستفهام على حرف النفي ، فقلت : أليست الخمر حراماً ؟ فلا تقل في الجواب : نعم ، لأنك تكون مصداقاً للكلام المنفي المستفهم عنه بالألف ، ولكن تقول : بلى ، إضراباً عن النفي وإثباتاً للتحريم ، هذا هو الأصل ، لأنهم راعوا اللفظ ، وأجروا الكلام على ما كان عليه قبل الاستفهام .

فصل

[في وقوع نعم موقع بلى]

إذا ثبتَ هذا فلا يمنع أن يُجابَ بنعم بعد الاستفهام من النفي ، لا تريد تصديق النفي ، ولكن^(١) تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلم ، لأن المتكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكراً عليه : أليست الخمر حراماً ؟ لم يستفهمه في الحقيقة ، وإنما أراد تقريره أو توبيخه ، وفهم مراده في ذلك ، بقرينة نذكرها بعد إن شاء الله ، فلما فهم مراده وأنه يعتقد التحريم جاز أن

(١) في الأصل : ولا .

يجاب بنعم^(١) ، تصديقاً لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفي ، لأنه ليس بنافي في الحقيقة ، إلا أن أكثر العرب على غير هذا ، يرون مراعاة اللفظ أولى ، لأنه الظاهر المسموع ، وبه نطق القرآن ، كقوله : (أأستبرئكم ؟ قالوا : بلى)^(٢) ، ولم يقولوا : نعم ، وإن كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة ، بل هو تقرير على إثبات .

فإن قل : فهل من شاهد على الوجه الآخر الذي زعمتم أنه ليس بجيد ؟ قلنا : نعم ، حديث رواه أبو عبيد^(٣) في « شرح الغريب » ، وهو أن الأعرابي قالوا : « إن الأنصار قد أرونا وفعلوا معنا وفعلوا . فقال : أأستمعون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم . قال : فإن^(٤) ذلك ؛ أي : إن ذلك شكر لهم » هكذا صحت الرواية بنعم وكذلك بيت جحدر^(٥) :

(١) ينظر مغنى اللبيب : بلى

(٢) الأعراف : ١٧٢ .

(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام ، كان فقيها محدثاً لغوياً ؛ وله مصنفات في فنون مختلفة منها شرح غريب الحديث ، وقد روى عن أبي زيد الانصاري ، وأبي عبيدة ، والاصمعي ، واليزيدي من البصريين ، كما روى عن ابن الاعرابي ، وأبي عمرو الشيباني . والكسائي ، والاحمر ، والقراء ، توفي سنة ٢٢٤ عن ٧٣ سنة . ينظر الفهرسة لابن خير : ١٨٢ ، ١٨٨ ، ٣٣٦ ، وإنباء الرواه : ١٢/٣ ، والعبر للذهبي : ٣٩٢/١ .

(٤) في الأصل : فإن في ذلك

(٥) البيتان ذكرهما ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١ / ٤٤٢ منسوبين إلى المعلوط في الرضى بالقليل ، ونصهما :

أليس الليل يلبس أم عمرو وإيانا فذاك بنا تداني

بلى ، وترى السماء كما أراها ويعلوها النهار كما علاني

وهما في الحزانة ٤ / ٤٨٠ منسوبين إلى جحدر بن مالك الحنفي ، من قصيدة قالها « وهو في سجن الحجاج وأرسلها إلى الجامة ، وروايتها :

نعم وترى الهلال كما أراه

بعد قوله :

أليس الليل يجمع أمَّ عَمْرُو

إلا أنَّ في بيت جحدر احتمالاً ، وهو أن يكون قوله : نعم ، تصديقاً لقوله :
« فذاك بنا تدانى » وإن كان الوجه الأول أظهر ، والنفس إليه أميل ،
وَيُقَوِّيه قوله : « وترى الهلال كما أراه » بالواو ، عطفاً على يجمع ، لأن الفعل
يعطف على الفعل .

فصل

[في أثر الاستفهام على أسلوب النفي]

ومما يقوى الجواب بنعم إذا دخل حرف الاستفهام على النفي ، بخلاف حاله
قبل الاستفهام ، أن حكم النفي قد تغير وعاد إلى التقرير والإنكار كما تقدم ،
وأن العرب قد أجرت الكلام بعد الاستفهام على غير ما كان قبله في مسائل
كثيرة ، منها :

دخول إ لا قبل الإستفهام ؛ تقول : ليست الخمر إلا حراماً ، وما محمد
إلا رسول ، فإن قلت : أما محمد ، أو قلت : أليست الخمر ، لم يجز إدخال
إ لا في هذا الكلام ، كما لا يجوز إدخالها في الواجب ، فيدل على أن الكلام
قد صار حكمه حكم الواجب .

ومسألة أخرى ، وهو أنك تقول قبل الاستفهام : ليس زيد قائماً بل قاعداً ،
ولو عطفت ببل بعد الاستفهام لم يجز ، فقد تَغَيَّرَ إذا خُكِمَ النفي .

= أليس الليل يجمع

نعم وترى الهلال

وقد أشار البغدادى إلى رواية ابن قتيبة فقال ٤ / ٨٣ : « وقد روى السكرى

في كتاب اللصوص في نسخة قديمة صحيحة : بلى وترى الهلال كما أراه » .

ومسألة ثالثة ، وهو أنك تقول : أليس زيد إنما هو قاعد ، فتكون إنما وما بعدها في موضع خبر ليس ، ولا يجوز ذلك قبل الاستفهام ، فدل على اختلاف الحكمين ، وقد ذكر هذه المسائل ابن السراج^(١) .

ومسألة رابعة ، وهو أنك تقول : ليس زيد قائماً ، فيقوم عمرو ، فإن أدخلت ألف الاستفهام لم يجز إدخال الفاء .

ومسألة خامسة ، وهو أنك تقول : ليس أحد قائماً فإن أدخلت ألف الاستفهام على النفي لم تقل : أليس أحد قائماً ، لقوة معنى الإيجاب الذي في ضمن الكلام ، فتأمل ؛ إذ لا يستعمل لفظ أحد في الإيجاب ، ولا تسلم مسألة يكون الكلام مستفهما عنه كهيئة قبل الاستفهام إلا مسألة إدخال الباء لتأكيد النفي ، نحو قولهم : أليس زيد قائماً ، فإن الباء دخلت هاهنا ، كما تدخل قبل الاستفهام ، وذلك أن المَعْوَل على تأكيد اللفظ ، وليس لها تأثير في معنى التقرير والإنكار ، وإنما هي بمنزلة النَّصْب الذي هو عمل ليس ، فسكما يبقى النَّصْبُ بعد قولك : أليس زيد قائماً ، ولا يغيره دخول الاستفهام على النفي ، كذلك تبقى الباء ، لأن العلة واحدة ، وذلك أن الموجب لها لفظ الحرف^(٢) ، واللفظ باق ، فتأمل هذا ، فإنه بديعٌ ، ألا ترى كيف بقي رفع الفاعل مِنْ قولك : « قام زيد » إذا نفيت ، من قولك : « ما قام إلا زيد » لأن لفظ « قام » موجود .

(١) هو أبو بكر محمد بن السري ، كان أحد أعلام الادب والعربية ، أخذ عن المبرد ، وروى عن الزجاجي ، والسيرافي ، والرماني ، وصنف الاصول ، والموجز في النحو ، وكانا معروفين في الأندلس ، توفي أبو بكر في سنة ٣١٦ . ينظر الفهرسة لابن خير : ٣٠٧ ، ٣١٩ ، وإنباء الرواه : ١٤٥/٣ .

(٢) ينظر أصل السهيلي في العامل : التناجج ورقة ١١ ، ٨٣ ، ٨٤ .

فصل

[في دلالة الكلام النفي المسبوق باستفهام على الإنكار والتوبيخ]

فإن قيل : فما القرينة التي وعدتم بها حين ذكرتم انصراف الكلام بدخول ألف الاستفهام إلى الإنكار والتوبيخ دون بقاء الاستفهام مجردا ؟

قلنا : السر في ذلك أن المستفهم عن الخبر شك فيه متردد بين نفيه وإثباته ، فحقه أن يدخل ألف الاستفهام على لفظ الإثبات ، لأنه الأصل ، ثم يعطف عليه فيقال : أقام زيد أم لم يقم ؟ فهذا أصل الكلام ، فإذا عدل عن هذا ، وأدخل حرف الاستفهام على حرف النفي ترك الوجه الأخف في اللفظ ، وعدل إلى الأثقل ، وترك الأصل وعدل إلى الفرع ، علم أنه لم يفعل ذلك إلا منكرا على من رآه يعتقد النفي ؛ إذ يفعل قول من يعتقد . فلذلك بدأ بحرف النفي ، فتقول للمعاصي : أليس الله يراك ، لامستفهما ، ولكن مقورا ومرهبا ، وقد فعل فعل من يظن أنه لا يراه ، فلذلك بدأ بالنفي كالمستفهم عن النفي ، وهو لا يريد إلا التقرير ، فلم يتجرد الاستفهام عن المعنى الآخر بل تضمنه حتى حُكِمَ للكلام بحكم الإيجاب في المسائل المتقدمة ، فكذلك ينبغي ألا يمنع الجواب بنعم منعا كلياً ، ليكون تصديق الكلام من اعتقاد المتكلم ، وهو الإثبات ؛ غير أن أكثر العرب ، كما قدمنا ، على الجواب ببلى ، وعلة اختيارهم مراعاة اللفظ هاهنا ، وترك التفاتهم إلى المعنى ، كما التفقوا إليه في المسائل الخمس المتقدمة ؛ هي خشية الالتباس بين التصديق للنفي والتصديق للإيجاب ؛ إذ قد تقدم أن نعم يصدق بها النفي ، فيقول : ليست الخمر حلالا ، فيقال له : نعم ، ليست حلالا ، ويقال : إن الخمر حرام ، فيقال له : نعم ، إنها حرام ، ولا يكون في بلى إلا وجه واحد ، وهو الإضراب عن نفي متقدم ؛ فلذلك كان الاختيار وقوعه بعد ليس ، لأنه إذا

وقعت نعم هاهنا لم يُدَرَّ أصدقت النفي الذى فى اللفظ أم الإيجاب الذى فى المعنى ،
فاقتصر أكثرهم على « بلى » المقتضية للإضراب عن النفي ، فلا يَبْقَى إلا الإيجاب
وهذا عجب من التعاليل عجاب .

٤ - مسألة (١)

[فى إعراب قول ابن عباس : جَمَعَهُ له صدرك

تفسيراً لقوله تعالى : إن علينا جمعه]

قول ابن عباس فى تفسير قوله تعالى : (إن علينا جَمَعَهُ ^(٢)) قال : جَمَعَهُ
له صدرك ^(٣) .

نصب « جَمَعَهُ » إن كانت الرواية بالنصب ، لأنه مردود على الآية ، وهو
منصوب فى الآية ؛ ومن رفعه فردود أيضا عليها ، ولكن على موضع إن ،
لأن موضعها رفع ، والهاء فى قوله « جمعه » فى نفس الآية مفعولة فى المعنى ،
والفاعل مقدر ، لأن المصدر لا يضم فى الفاعل ، ولكن يقدر ، فالتقدير :
إن علينا أن نجمله نحن . وأما فى التفسير فالهاء فاعل فى المعنى ، لأنها ضمير
الصذر ، وأضمره ولم يجر له ذكر لأن الكلام يدل عليه ، ولأن آخر الكلام
تبين له ، وهو (صدرك) ، فإنه عندى بدل من المضمرة المحفوض بالإضافة ،

(١) على هامش المخطوطة : من هنا جوابه عن المسائل التى سأله عنها ابن قرقول
رحمها الله .

(٢) القيامة : ١٧ .

(٣) أخرجه البخارى فى باب بدء الوحي : ٤/١ ؛ وفيه روايتان : جمعه له فى
صدرك بالرفع مصدرا ، جمعه لك صدرك بصيغة الفعل الماضى ؛ وفى كتاب التفسير
٢٠٣/٦ روى : إن علينا جمعه وقرآنه ، أن نجمله فى صدرك .

لأنه مُرْفُوعٌ فِي الْمَعْنَى ، فَصَدْرُكَ بَدَلٌ عَلَى الْمَعْنَى ، وَالْخَفْضُ فِيهِ جَائِزٌ ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ ، كَمَا تَقُولُ : كَرِهْتَ جَمْعَ زَيْدٍ لِلْمَالِ أَخُوكَ ، وَإِنْ شَدَّتْ قَلْتُ : أَخِيكَ وَمَنْ نَجَّوْهُ (أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ) رَفَعَا .

والمضمر في « له » عائدٌ^(١) على القرآن ، واللام متعلقة بالجمع .

وفي المسألة عِنْدِي وَجْهٌ آخَرٌ ، وهو أن تكون الهاء من قوله^(٢) : (جمعه) مفعولة في المعنى عائدة على القرآن ، كما هي في الآية كذلك . و « صدرك » فاعل بالمصدر ، وهذا التفسير مطابق للفظ الآية بخلاف التفسير الأول ، فإنه تفسير المعنى دون اللفظ ، إلا أن هذا الأخير يعترض علينا فيه دخول الجار والمجرور بين المصدر والفاعل ، ولا يصح على هذا الوجه الآخر تعليق الجار « اللام » بالجمع ، كما صح في الوجه الأول ، لأنك لو قلت : كرهت جمع المال له أخوك ، كما قلت في الوجه الأول ، لم يحز ، لأنك كنت تُعَدِّي المصدر إلى المفعول مرتين ، مرة بغير لام ، ومرة باللام ، ولسكنه يجوز على تعليق اللام بشيء مضمرك أنه قال : جمعه صدرك ، ثم قال : له ، أي : لمحمد أي إكراما له ، أو تعليما ، كما قالوا : سقيالك ، واللام عند جميعهم^(٣) متعلقة بغير السقي ، وإنما المعنى : لك أدعو بهذا ، وكذلك : مرحبا بك ، ولو كانت متعلقة بالمصدر ما جاز أن يقول الراد : وبك مرحبا ، ولك سقيا ، لأنه لا يتقدم على المصدر ما يتعلق به^(٤) .

(١) في الاصل : عائدة .

(٢) في الاصل : قواك

(٣) ينظر معنى اللبيب : اللام ، المعنى الثاني والعشرون .

(٤) ينظر الروض الأنف ١/ ١٢٦ ، ١٢٧ ، فقد وضع السهيلي أصلا لتقدم

معمول المصدر .

وشبيه بهذا قول عمر بن ذرّ حين مات ابنه ذرّ : « اللهم هب له لي ما قَصَّر فيه من حفظ » هكذا وقع في نسخة صحيحة من الكامل^(١) ، أي : استجب لي أو هبّه ذلك شفعا لي ، وفي التنزيل : (ما أنت بنعمة ربك بمجنون^(٢)) أي : ما أنت بمجنون وذاك بنعمة ربك ، فقدم المجرور وحذف متعلقه : وهذا نحو مما تقدم .

وأما « جَمَّه »^(٣) بلفظ الفعل : فصدرك فاعل : والكلام في المجرور كما تقدم .

هذا تفسير التفسير ، لا تفسير الآية ، ولكن تضعف هذه الرواية لأن الفعل الماضي لا يصلح أن يكون تفسيرا لقوله : (إنّا علينا جمعه) لأنه مستقبل في المعنى ، والله أعلم .

٥ — مسألة

[في دلالة « مما » على معنى ربما]

وقوله : « مِمَّا يُحَرِّك »^(٤) هو كقول الشاعر^(٥) :

وإنّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي الْأَسَانَ مِنَ الْقَم

(١) ينظر الكامل ، الباب الثامن ، نبذ من كلام الحكماء : ٦٨/١ .

(٢) العلم : ٢ .

(٣) ذكرنا هذه الرواية في بداية المسألة .

(٤) أخرجه البخاري في الحديث المتقدم ، وهو من قول ابن عباس ونصه ٤/١ :

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة ، وكان مما يحرك شفتيه »

(٥) هو أبو حية النخعي ، ينظر الحزانة : ٢٨٢/٤ — ٢٨٦ ، والبيت من

شواهد الكتاب : ٤٧٧/١ .

أنشده المبرد^(١) ، وقال : هو بمعنى رُبَّمَا^(٢) ، وليس معنى قوله أَنَّ « مِنْ » تكون بمعنى « رُبَّ » ولكن « مِمَّا » هذه الكلمة هي التي دَخَلَهَا معنى رُبَّمَا بقرينة ، وذلك أَنَّ الأصل فيها ما قال سيبويه : « إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَل ، أَيْ مِنَ الْأَمْرِ »^(٣) ، جعل « مَا » اسماً تاماً بغير صلة كَأَنَّ معنى الكلام : مِنَ الْأَمْرِ الْمُمْكِن أَنْ أَفْعَل ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُول : « مِمَّا أَفْعَل » كما جاء في البيت ، يَحْذِفُ أَنَّ ، وَالْعَنَى مَعْنَاهَا ، وَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى : مِنَ الْأَمْرِ الْمُمْكِنِ وَالْجَائِزِ أَنْ أَفْعَل ، فَقَدْ صَارَ إِلَى مَعْنَى : رُبَّمَا أَفْعَل ، لَا أَنَّ « مِنْ » بِمَعْنَى « رُبَّ » فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

٦ — م — أَلْه

[فِي إِعْرَابِ « جَذَعًا » نَصَبًا وَرَفْعًا]

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا »^(٤) .

بِالنَّصْبِ إِذَا جَعَلْتَ « فِيهَا » خَبَرَ « لَيْتَ » ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ — ٢٨٥) ، كَانَ أَحَدَ أَعْلَامِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ فِي عَصْرِهِ ، أَخَذَ عَنِ الْجَرْمِيِّ وَالْمَازِنِيِّ وَأَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ ، وَتَلَمَّذَ لَهُ الزَّجَّاجُ وَالْأَخْفَشُ عَلِيُّ بْنُ سَلِيمَانَ وَابْنُ السَّرَاجِ وَغَيْرُهُمْ وَلَهُ مَصْنُفَاتٌ فِي الْأَدَبِ وَالنَّحْوِ مِنْهَا الْكَامِلُ وَالْمُقْتَضَبُ وَغَيْرُهُمَا . يَنْظُرُ مُقَدِّمَةُ الْمُقْتَضَبِ لِلْإِسْتِزَادِ عَضِيمَةً .

(٢) قَالَ فِي الْمُقْتَضَبِ ١٧٤/٤ : « وَتَقُولُ : إِنِّي مِمَّا أَفْعَل ، عَلَى مَعْنَى : رُبَّمَا أَفْعَل » وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ .

(٣) قَالَ سَيْبَوَيْهِ ٤٦٧/١ : « وَتَقُولُ : إِنِّي مَا أَنْ أَفْعَلُ ذَاكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ أَوْ مِنَ الشَّأْنِ أَنْ أَفْعَلُ ذَاكَ ، فَوَقَعَتْ مَا هَذَا الْمَوْقِعُ » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ بَدَأَ الْوَحْيَ : ٤/١ .

الجار من معنى الاستقرار ، ومن رَفَعَ « جذعاً » فالجار متعلق بما فيه من معنى الفعل ، كأنه قال : لينى شاب فيها .

٧ — مسألة

[فى توجيه قول هرقل : هذا يملك هذه الأمة ، قد ظهر]

وأما « هذا يملك » ^(١) فابتداء وخبر ، والتقدير : هذا المذكور يملك هذه الأمة ، وقوله : « قد ظهر » جملة مستأنفة لا فى موضع صفة ولا فى موضع خبر مبتدأ ، ولكن كما تقول : زيد يضرب عمرا قد قام أو قد شمر لذلك ونحو هذا ، وفيها وجه آخر وهو أن يكون أراد : « هذا رجل يملك هذه الأمة » فيكون « يملك » فى موضع النعت ، « وقد ظهر » نعت بعد نعت ، ثم حذف المنعوت ، كما قال ^(٢) :

لَوْ قُلْتَ مَا فى قَوْمِهَا لَمْ تَدِمْ يَفْضُلُهَا فى حَسَبٍ وَمِنْسَمِ
أى : ما فى قومها أحدٌ يفضلها ، وهذا إنما هو فى الفعل المضارع لا فى الماضى ،
قاله ابن السراج ، وحكاه عن الكوفيين ، وهو صحيح .

(١) أخرجه البخارى فى باب بدء الوحى ٧/١ ، ونصه : « فقال هرقل : هذا ملك هذه الأمة قد ظهر » ورواه أبو ذر عن الكشميهى وحده : يملك ، بالمضارع .
(٢) هو حكيم بن معية ، وهو راجز إسلامى ، ينظر الكتاب : ٣٧٥/١ وخزانة الادب : ٣١١/٢ .

٨ - مسألة

[في توجيه بأبا ، وأصلها بأبي هو]

وأما « بأبا »^(١) ، وإن سُهِت الهمزة كانت ياء ، فتقول : بَيْبَا ، فهو جار
ومجرور في موضع خبر مبتدأ ، والمبتدأ محذوف لكثرة الاستعمال ، كما تقول :
فِدَى لَكَ ، وحذفوا المبتدأ ، وما كثر دوره في الكلام كثر فيه الحذف
والتغيير ، نحو ما اتفق في ها هُوَذَا ، حتى قالوا : ها هُوَذَا ، وها هُوَذَا ،
بالتشديد .

وأصل الكلمة بِأَبِي هو ، ولكن العرب تقلب الكسرة قبل الياء فتحة ،
فتمقلب الياء ألفاً ، قالوا : يا غُلَامًا ، وفي جارية : جارية ، وفي ناصية : ناصاة ،
وقالوا في عَمَى : عَمَى ، وفي فَنَى : فَنَى ، قال زهير :

* فَنَى الدُّحْلَانَ عَنْهُ وَالْإِضَاءَ^(٢) *

(١) أصله : بأبي ، ينظر البخاري كتاب الحيض ، باب شهود الحائض العيدين
٨٩/١ قول أم عطية : « بأبي سمعته » وفي رواية : بأبا ، وينظر كتاب الجمعة ، باب
إذا لم يكن لها جلاباب في العيد : ٢٨/٢ وكتاب الحج ، باب تقضى الحائض المناسك
١٩٦/٢ قول أم عطية أيضا « بأبي » وروى : بييا .

وينظر النهاية لابن الاثير : أبا .

(٢) ديوانه : ٦٥ ، وصدرة :

* تربع صارة حق إذا ما *

وتربع : أقام في الربيع ، وصارة : موضع ، ويقول ثعلب ٦٦ : « فنى : يريد فنى
وهى لغة طيء ، وربما كانت في غيرهم فنى وفنى ، وبقي وبقي ، وولى وولى ، والدحلان
الواحد دحل ، وهى البئر الجيدة الموضع من الكلاء ، والإضاء : الغدران » .

وأنشد سيديويه^(١) :

* على حِمْزٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَا *

وسئل بعض أئمة العربية عن قولهم في فني : فني ، أهى لغة أم تغيير ؟ فقال : هو تغيير ، وليس بلغة ، ولو كانتا لغتين لقال الذين فتحوا النون من « فني » في المستقبل منه : يفني ، كما يقولون : رمي يرمي . وهذا استدلال صحيح ، ودليل آخر أيضاً قولهم في رضى : رضى ؛ إذ ليس فيهم من يقول في فعل : فعل .

وأما رواية من روى : بابا ، فإن صحت فهو تغيير للكلمة من كسر الباء إلى فتحها ، على لغة من سهّل الهمزة وقلبها ياء ، فقال : يديبا ، كما تقول في مائة : مية ، وكأقرأ ورش^(٢) : « لَيْلَا »^(٣) ثم قلب كسرة الباء فتحة ، فتنقلب الياء ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، كما انقلبت الياء الآخرة ألفاً ، فليست الآخرة بأحق من الأولى ، وقد قدمنا النظائر والشواهد ، وأنه تغيير للخطبة ، لا لغة .
ومما هو تغيير وليس بلغة قولهم : عليهم وعليهم ، لو كانتا لغتين ، لكانت

(١) الكتاب : ٦٥/١ وصدده :

أفى كل عام ماتم تبعثونه

وينسب البيت إلى زيد الخيل ، وروايته في نوادر أبي زيد ٨٠ :

أفى كل عام ماتم تجمعونه على حجر عود أثيب ومارضا

يقول الأعلام : « وصف فرساً أهدى إليه ثواباً عن يد كانت منه إلى مهديه ، فيقول : ندمتم على ما أهديتم إلينا ، وحزتم حزن من فقد حياً فجمع له ماتماً — والماتم النساء — ثم وصف أن ذلك الفرس حجر ، أى هجين أخلاقه كأخلاق الحجر ، ومعنى ثوبتموه : جعلتموه لنا ثواباً » .

(٢) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد القيرواني صاحب نافع ، كان شيخ الإقراء بمصر ،

توفي سنة ١٩٧ عن ٨٧ سنة ، ينظر العبر : ٣٢٤/١ .

(٣) ينظر المحتسب : ٣١٣/٢ ، ٣١٤ .

إحداها في بعض القبائل والأخرى في بعض ، وليس كذلك ، بل كل قبيلة تستعمل الوجهين في نظمها ونثرها ، والحمد لله .

٩ - مسألة

وأما قول طاووس « لا يبه ولا بقة »^(١) فإنما يتفهم الترجيح والتوجيه فيه من سياق الكلام ومن قرأ ن الحال ، وللتفقه في ذلك مقام غير هذا .

١٠ - مسألة

[في نسب خُزَاعَة]

وأما حديث^(٢) عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَةَ . واسم قَمْعَة : عُمَيْر بن إِيَّاس ، بقطع الهَمْزة وتنوين السين في قول ابن الأنباري^(٣) ، والصحيح ابن إِيَّاس ، بلام التعريف ، لوجوه يطول ذكرها ، وأُمهم خَنْدِف ، وهي : لَيْلى بنت عُمَرَان^(٤) .

(١) كذا في الأصل .

(٢) هو الحديث الذي أخرجه مسلم في كتاب الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ١٥٥/٨ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رأيت عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَةَ بن خَنْدِف ، أخا بني كعب هؤلاء ، يجر قصبه في النار » .

وفي رواية أخرى عن ابن مَاهَانَ : أبا بني كعب ، وقد سأل ابن قرقول السهيلي عن هاتين الروایتين ، فعلى الأولى لا يكون بنو كعب - وهم خُزَاعَة - من ولد عمرو بن لُحَيٍّ ، وهم ولده على الرواية الثانية .

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، كان لغويًا نحويًا أدبيًا حائظًا ، عاش بين سنة ٢٧١ - ٣٢٨ ، ينظر العبر : ٢/٢١٤ ، وإنباه الرواه : ٣/٣٠١ .

(٤) في كتاب نسب قريش ص ٧ : « وأُمهم : خَنْدِف ، واسمها لَيْلى بنت حلوان ابن عمران » وينظر تاج العروس : خَنْدِف .

فالنسابة ينسبون بنى كعب [إلى^(١)] عمرو ، وهم خزاعة ، ومنهم من ينسبهم إلى عمرو بن ثعلبة بن عمرو مزيقياء^(٢) ، يجعلهم من مازن غسان من الأزد ، ولما اختلف النسابة فيهم نظرنا الروایتين ، فإن صحت رواية من قال : (أخا بنى كعب) أى صاحب بنى كعب الذى يزعمون أو يدعون أنه^(٣) منهم ، كما جاء فى الحديث (أنا صاحبها)^(٤) أى أنا المدعى عليه بما ادعته ، فلا يكون فى هذه الرواية حجة لمن زعم أن خزاعة مضرية خندفية ، ومن روى : (أبا كعب) : وصحت روايته ، فلا تكون خزاعة على هذا إلا مضرية خندفية قمعية ، وهذه الرواية هى الأصح - والله أعلم - لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أكرم ابن الجون الخزاعى^(٥) : إنه أقرب الناس شبيهاً بعمرو بن لُحى ، فقال أكرم : أضرني شبهه يا رسول الله ؟ قال : لا^(٦) ؛ فهذا إشارة إلى أنه أبوهم .

ولقائل أن يقول : ليس فى هذا إشارة إلى بنوة ولا ولادة ، فقد قال فى عيسى ابن مريم : (أقرب الناس شبيهاً به عروة بن مسعود^(٧)) وعروة تَقَفِيٌّ ؛ فإما

(١) فى الأصل : بن .

(٢) فى كتاب نسب قريش ص ٨ : « وخزاعة تقول : كعب بن عمرو ابن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر بن غسان » وينظر جمهرة أنساب العرب : ٣١١ ، ٣١٢ .

(٣) فى الأصل : أنهم .

(٤) أخرجه الترمذى فى كتاب الحدود ٢٣٦/٦ : (. .) فلما أمر به ليرجم قام صاحبها الذى وقع عليها فقال : يا رسول الله ، أنا صاحبها . .)

(٥) هو عبد العزى بن منقذ ابن ربيعة ، ينظر أسد الغابة ١٣٣/١ .

(٦) ينظر أسد الغابة : ١٣٤/١ .

(٧) أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ ، ينظر أسد الغابة : ٤٠٦/٣ .

إيادى ، وإمام مضرى هوازنى ، وإماما من بقايا ثمود . وهذا الأخير رواه معمر^(١) في جامعه ، وعلى كل^(٢) فليس ثقيف من نسل عيسى بن مريم ، ولا كان لعيسى ولد قط ، وقد جاء عنه عليه السلام في خبر الدجال : (أقرب الناس شبيهاً به ابن قطن^(٣)) وليس في هذا دليل على ولادته له ، وقال في موسى : (كأنه من رجال شنوءة^(٤)) وشنوءة من الأزد ، وقال في إبراهيم : (أشبه الناس به صاحبكم^(٥)) ، يعنى نفسه . وفي رواية أخرى : (ما رأيت أشبه بصاحبكم ولا صاحبكم أشبه به منه^(٦)) ، وهذا اللفظ مشكل من جهة العربية ، والشبه ههنا من قبل الولادة والبنوة ، بخلاف ما قبله ، والحمد لله .

(١) هو أبو عروة معمر بن راشد الأزدي الحافظ ، صاحب الزهرى ، توفي في رمضان سنة ١٥٣ ينظر العبر : ٢٢٠/١ .

(٢) في الأصل : وعلى ما .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب بدء الخلق ، باب : واذكر في الكتاب مريم : ٢٠٣/٤ : « وأقرب الناس به شبيهاً ابن قطن ، قال الزهرى : رجل من خزاعة ، هلك في الجاهلية » ، وينظر صحيح مسلم : ١٠٨/١ .

(٤) أخرجه البخارى في كتاب بدء الخلق ، باب قول الله تعالى : (وهل أتاك حديث موسى) : ١٨٦/٤ ، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ .

(٦) ينظر الروض الأنف : ٢٤٧/١ .

١١ — مسألة

[في البهام مراداً بها الأباهم]

وأما « البهام » في رواية السمرقندي ، فلم يُبلغني عن أحد من أهل اللغة أنه حكاهما لغةً ، وإنما الفصح « إبهام » ، وفيها لغة مؤلدة كثرت في الصدر الأول ، ونبه أهل اللغة عليها ، وهي البهَم ، وجمعها بهام ، ولشهرتها في الزمن الأول نَبّه عليها صاحب الفصيح^(١) فقال : وهي الإبهام التي في اليد ، وأما البهام فجمع البهَم^(٢) ، فقوله هذا يدل على أنه قد سمع فيها خلافاً ، أو بلغه فيها لغة ضعيفة ، فاختار اللغة الفصحى ، والله أعلم .

فإن حثت تلك الرواية فتكون البهام جمع بهم ، ويكون المعنى : أشار بالأباهم جمعاً في معنى التثنية ، وهذا كله بعيد ، والحق أبلج .

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، إمام السكوفيين في النحو واللغة ، سمع محمد بن زياد ، ومحمد بن سلام ، والزيير بن بكار وغيرهم ، وروى عنه اليزيدي والأخفش على بن سليمان ، وأبو بكر الأنباري وكثيرون ، وله مصنفات كثيرة ، منها كتاب الفصيح والمجالس ، ولد سنة ٢٠٠ ، وتوفي سنة ٢٩١ ، ينظر إنباه الرواه : ١٣٨/١ ، والعبر : ٨٨/٢ .

(٢) في شرح الفصيح للهروي ٥٢ : « وهي الإبهام للأصبع الأولى الغليظة من يد الإنسان ورجله ، فأما البهام - بغير ألف - فجمع بهم ، والبهم جمع بهمة هي أولاد الضأن خاصة » .

١٢ — مسألة

[في جمع أب على أبين ، وتثنيته تثنية المنقوص]

وأما العلاء وسهيل^(١) عن أبيهما ، فقد تتخرج رواية الخفض وهي أقرب من رواية الفتح . ويكون المعنى : آباؤهما ، ويكون من باب قوله : (صَغَتَ قلوبكما)^(٢) جمع في معنى التثنية ، لإضافته إلى ضمير الاثنين ، وقد يجمع الأب على أبين ، وتحذف النون للإضافة ، فتقول : عن أبيهما ، قال الشاعر^(٣) :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَينَ وَفَدَّيْنَا بِالْأَيْدِي

وقال عباس^(٤) :

فقلنا أسلموا إنا أخوكم

فحذف النون من « أخون » للإضافة ، وقرئ في غير السبع : (نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل)^(٥) ، قال ابن جني^(٦) في المحتسب : أبيك في

(١) في صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ١٣٩/٤ : « . . . حدثنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة . . . » وينظر : ٤/٥ .

(٢) التحريم : ٤ .

(٣) البيت لزياد بن واصل ، شاعر جاهلي ، وهو من شواهد الكتاب : ١٠١/٢ ، وللقضب : ١٧٤/٢ ، وقد استشهد به السهيلي في الروض الأنف : ٢٩٢/٢ ورواية صدره في اللسان والتاج :

* فلما تعرفن أصواتنا *

(٤) هو العباس بن مرداس ، وقد تقدم ذكره ، والبيت من قصيدة ذكرها ابن إسحاق في السيرة ٤١٥/٢ وعجزه :

* وقد برأت من الإحن الصدور *

وقد تعرض السهيلي له في الروض : ٢٩٢/٢ ، وينظر للقضب : ١٧٤/٢ .

(٥) البقرة : ١٣٣ .

(٦) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، صاحب أباعلى الفارسي ولازمه وأخذ عنه ، وله =

هذه القراءة جمع مسلم^(١)، وحذفت النون للإضافة .

وأما أَيْبَهُمَا — بفتح الباء — فله وجه في القياس ، وهو أن تقيسه على هَنْ ودم وغدٍ ، فإنك تقول فيه : الأب وأب ، كما تقول : الدم ودم ، تقول في الدم إذا أضفته مثنى : دميهما مثل يديهما ، إلا أن الأب والأخ والحم والفم إذا أضيفت هذه الأسماء لم تكن محذوفة الأواخر في حال الإفراد ، فكيف في حال التثنية ، وهم يقولون في التثنية : أبوان وأخوان ، بالواو دون إضافة ، فكيف في حال الإضافة مع عدم التنوين والنون ، فَبَعْدُ أن يكون مثل دم ويد . ولم يبعد كل البعد ، فلا نقطع بأنها لحن ، ولكن رواية مَنْ رَوَى عن أَيْبِهِمَا أسعد بالصواب ، وأما ملحٌ في صنعة الإعراب .

١٣ — مسألة

[في وصف المذكر بمؤنثه]

وأما قوله : « على حمارٍ أُنْثَانٍ^(٢) » فيستقيم على البذل أو على النعت ، أما البذل ، فبذل الشيء من الشيء ، وهما شيء واحد ، وهو بدل نكرة من نكرة أعم منها ، كما تقول : مررتُ بشجرة زيتونة ، وذلك أَنَّ الحمارَ يجمع الذكر والأنثى ،

== تصانيف مشهورة منها الخصائص واللمع والمحتسب ، عاش بين (٣٢٢ - ٣٩٢)
ينظر إنباه الرواه : ٣٣٥/٢ ، ومقدمة الخصائص .

(١) في المحتسب ١/١١٢ : « . . وطريق ذلك أن يكون أَيْبُك جمع أب على الصحة ، على قولك للجماعة : هؤلاء أبون أحرار ، أى : آباء أحرار ، وقد اتسع ذلك عنهم » وذكر بيت الكتاب المتقدم .

(٢) أخرج البخارى في كتاب العلم ، باب متى يصح سماع الصغير ١ / ٢٩ عن ابن عباس قال : « أقيمت راحكياً على حمارٍ أُنْثَانٍ . . » وينظر : ١ / ١٣٢ ، ٢١٨ .

ولولا ذلك لعذر من يقول من العجم : لم يحرم الله إلا الخنزير الذكّر ، إذ لم يسمع للخنزيرة^(١) ذكر .

وأما النعت فأنا إليه أميل ، لأن الأتان هي الأنثى ، والعرب تقول : حية ذكر^(٢) ، وغراب أنثى ، فكذلك تقول على هذا : حمار أتان^(٣) ، لأن الأتانة وصف كجملة الأوصاف في الأعراض ، وليس هو عندهم بمنزلة الإنسان من الحيوان ، فإنه يتميز من الأسد بالتنوع ، ويتميز الذكّر من الأنثى بالصفة اللازمة في مذهب قوم ، وبالعرض في مذهب آخرين .

وأما من رواء بغير تنوين فهو في مذهبنا لا يجوز ، وفي مذهب قوم من النحويين يجوز ، لأنهم يحيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان نحو : مسجد الجامع وجانب الغربي ، وعندى أن ذلك لا يجوز إلا بشرطين ؛ أحدهما : أن يكون الثانى معرفة مثل : طهرنى بماء البارد ، ومثل : (شهر رمضان)^(٤) ، والشرط الثانى : أن يؤمن فيه اللبس ، وهذان الشرطان معدومان فى حمار أتان ، ولو عرفت أيضاً فقلت : حمار الأتان ، لم يحجز ، لأنه يلتبس أن يكون عيراً لها ، فالرواية عندى منكورة ، والله أعلم .

(١) فى الأصل : للخنزيرة .

(٢) ذكر البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب قول الله تعالى : (وبث فيها من

كل دابة) ١٥٤/٤ « قال ابن عباس : الثعبان الحية الذكر منها » .

وفى إصلاح المنطق لابن السكيت ٣٩٦ : « وتقول : هذا بطة ذكر ، وهذا حمامة

ذكر ، وهو شاة إذا عنيت كبشاً ، وهذا بقرة إذا عنيت ثوراً ، وهذا حية ذكر ، وإن عنيت مؤنثاً قلت : هذه حية » .

(٣) فى الأصل : حماراً أتاناً .

(٤) البقرة ١٨٥ .

١٤ — مسألة

[في توجيه قراءة البخارى : آتياً طوعاً أو كرهاً]

وأما ما وقع في التفسير من قوله : (آتياً طوعاً أو كرهاً)^(١) فقد ذكر أن البخارى^(٢) رحمه الله كان يهيم في القرآن ، وأنه أورد في كتابه آيات كثيرة على خلاف ما هي في التلاوة^(٣) ، فإن كان هذا الموضع منها وإلا فهي قراءة بَلَّغْتَهُ ، ووجهها إن كانت قراءة : أن أعطيا الطاعة ، كما تقول : فلان يعطى الطاعة لفلان ويعطى بيده^(٤) ، فَكَأَنَّ مَعْنَاهُ : آتَيْنَا ما يراد منا . وقد قرئ : (ثم سئلوا الفقنة لأتوها)^(٥) وأتوها ، والفقنة خلاف الطاعة أو ضدها ، وإذا جاز الإيتاء في هذه جاز في هذه ، والله أعلم .

(١) فصلت : ١١ .

(٢) هو الإمام حبر الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن يزدويه البخارى ، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ ، ولد سنة ١٩٤ وارتحل سنة ٢١٠ فلقى علماً من الشيوخ ، وكان من أوعية العلم ، يتوقد ذكاء ، توفي رحمه الله سنة ٢٥٦ . ينظر العبر للذهبي : ١٢/٢ ، والوفيات : ٣٢٩/٣ .

(٣) ذكر البخارى في كتاب التفسير ١٥٩-٦ : « وقال طاوس عن ابن عباس آتياً طوعاً : أعطيا ، قالتا آتينا طائعين » ومعنى هذا أن القراءة : آتياً وآتينا ، وليس كما هو مطبوع ، وبوضحه كلام السهيلي بعد ، وقد ذكر الزمخشري هذه القراءة ينظر الكشف : ٤ / ١٤٨ .

(٤) في أساس البلاغة : ومن المستعار : أعطى بيده ، إذا انقاد .

(٥) الأحزاب : ١٤ وفي الكشف للزمخشري ٣ - ٤١٨ : « وقرئ : لأتوها لأعطوها » .

١٥ — مسألة

[في توجيه تسعة وتسعين اسم ، بخفض التمييز]

وأما « تسعة وتسعين اسم »^(١) بخفض اسم ، فيخرج ، لأن قوماً من العرب يجعلون الإعراب في النون ، يلزمون الجمع الياء فيقولون : كم سنيماً ؟ وعرفت سنيماً ، ولا يفعلون هذا مع الواو ، وإن صغروا « سنون » بالواو المنقلبة ياء في النصب والخفض ، قالوا : سُنِّيَّات ، فإن صغروا سنيماً قالوا : سُنَّين ، كما تقول في جنين : جُنَّين ، وقال الشاعر^(٢) :

* وقد جاوزت سن^(٣) الأربعين *

وقال آخر^(٤) :

* وابن أبيّ أبيّ من أبيضين *

(١) أخرج مسلم في كتاب الذكر والدعاء ، باب في أسماء الله تعالى ٦٢/٨ عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً ، ويبدو أن في الحديث رواية أخرى هي التي يخرجها السهيلي .

(٢) هو سحيم بن وثيل الرياحي ، شاعر مخضرم ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادي في الخزانة ١ / ١٢٦ ، وصدره :

وماذا يبتغي الشعراء مني

وهو من شواهد المقتضب : ٣ / ٣٣٢ ، ٤ / ٣٧ .

(٣) في المقتضب والخزانة : حد .

(٤) هو ذو الإصبع العدواني ، شاعر جاهلي ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادي

في الخزانة : ٣ / ٢٢٦ / ٢٢٨ ، وصدره :

إني أبي أبي ذو محافظة

وهو من شواهد المقتضب : ٣ / ٣٣٣ .

وقال الفرزدق :^(١)

* إلا الخلائف من بعد النبيين *

وحذفنا صدور الأبيات لشهرتها ؛ فإذا قلت على هذا : تسعين اسم ، فعلامة
النصب فتحة النون ، وانحذف للإضافة التنوين من تسعيناً ، وفي هذا الحديث
من رواية [تسعة وتسعين]^(٢) مائة إلا واحدة ، فأنت الاسم لأنه كلمة ، لا أن
الاسم بمعنى التسمية ، كما زعم من قصر خطوة في هذا الباب ؛ قال سيديويه :
« السكلم اسم وفعل وحرف »^(٣) ، فجعل الاسم كلمة ، ولا يكون الاسم بمعنى
التسمية أبداً ، كما لا يكون الحلى بمعنى التحلية ، تقول : عجبت من تسمية زيد
ابنه بفلان ، ولا يجوز أحد : عجبت من اسم زيد ابنه بفلان ، كما^(٤) لا يكون
اسم ومسمى بمعنى واحد أبداً ، ولا أجازة نحوى ولا عربى ، ولو جاز لقلت أنا :
الاسم بفلان ، كما تقول : المسمى بفلان ، ولقلت : إلى أجل اسم ، أى إلى أجل
مسمى ، فسبحان الله ! ماذا كثرت الجهالات حتى نسيت اللغات المقولات ،
فضلا عن المعانى المقولات ، وحتى نسبت المقالات لمن لا ينتحلها ، وتقول على أهل
السنة مذهباً لم يعتقدوه ولم ينتحلوه ، وأضيف إليهم مكذوب لم يفوهوا به
ولم يقولوه^(٥) ، وقد مضت القرون الثلاثة فما تكلم بهذه السخافة سني ولا معتزلى ،

(١) لم أجده في ديوانه . (٢) في الأصل : سبعين .

(٣) الكتاب : ١ / ٢ .

(٤) في الأصل : وكما .

(٥) قال البغدادي في أصول الدين ١١٤ ، ١١٥ : « اختلفوا في الاسم ؛ فقال
أكثر أصحابنا : إنه المسمى والعبارات عند تسميات له ، وقد نص أبو الحسن الأشعري
على هذا القول في كتاب تفسير القرآن » .
وينظر روح المعاني للألوسي : ١ / ٥٢ .

ولا اعتقدوه ، لا كاتب ولا أمي ، ولا تَوَهَّم أن المسمى هو الاسم فصيح ولا عجمي ،
وذلك من عهد آدم الذي عُلِّمَ أسماء المسمين بها ، وقيل له : هذا اسم هذا ،
ولو قيل له : هذا مسمى هذا ، وهو هو ، ما عقل ولا علم ، لأن هذا كلام غير
معقول ولا منقول ، وعلى هذا درجت الأمم كلها ، لم يعتقد منهم عاقل أن العبارة
هي المعبر عنها ، وأن العلامة على الشيء هي المَعْلَم عليه ، ولا أن الحلية هي
المحلِّي بها .

→ ثم قال هؤلاء المتأخرون المنتسبون إلى أهل السنة ، وهم عن سَنَنِهم ناكبون ،
لما نَزِمَتهم الحجة بقوله : (لله الأسماء الحسنى) ^(١) ، وبقوله عليه الصلاة والسلام :
« لى خمسة أسماء » ^(٢) ، وياجماع النحويين على أن الاسم : ما دخله الخفض
والتنوين ، فقالوا : الاسم فى هذا كله بمعنى التَّسْمِيَةِ ، ثم قد يكون أيضاً هو
المسمى ، فجاءوا بعذرٍ أقبح من ذنب ، فبينما كذبوا على العرب كذبة واحدة
كذبوا عليهم كذبة أخرى ، ومتى كان التنعيل بمعنى النمل ، والتعميم
بمعنى العامة !!

ثم العجب كلُّ العجب من احتجاجهم بـ (سبح اسم ربك الأعلى) ^(٣) ،
و (اذكر اسم ربك) ^(٤) ، فلم يكفهم أن يجعلوا العبارة هي المعبر عنه ، والكلمة
المؤلفة من : ألف ، لام ، لام ، هاء ، هي المسمى بها سبحانه حتى جعلوا العبارة

(١) الأعراف : ١٨٠ .

(٢) أخرج البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء فى أسماء رسول الله
ع / ٢٢٥ عن جبير بن مطعم ، قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لى خمسة
أسماء : أنا محمد وأحد وأنا الماحى الذى يمحو الله بى الكفر ، وأنا الخاشع الذى
يخشى الناس على قدى ، وأنا العاقب » .

(٣) الأعلى : ١ .

(٤) اللزمل : ٨ .

عن العبارة هي المعبر عنه الأول ، فجعلوا الكلمة التي هي : ألف ، سين ، ميم ، التي هي عبارة عن : ألف ، لام ، لام ؛ هاء ، جعلوها هي المسيح الشُّبُّوح القدوس ، سبحانه ، والرسول عليه السلام المنزل عليه هذا الكلام ، أعني : (سُبِّح اسم ربك الأعلى) لم يقل قط : سبحانه اسم ربى ، وكان أشد الناس امتهالاً لأوامر ربه ، ولا قال أيضاً : سجدت لاسم ربى ، ولكنه فهم عليه السلام أن المسيح هو الذى يعبر عنه عند التفاهم بهذه الكلمة ، وهي قولك : الله ، والاسم الذى هو : ألف ، سين ، ميم ، عبارة عن الكلمة المقولة باللسان ، المؤلفة من حروف : ألف ، لام ، لام ، هاء ، وتلك الكلمة عبارة عن المعروف بالعقل ، سبحانه .

ولو أمر عليه السلام أن يذكره ويسبحه بالقلب خاصة ، لقيل له : سُبِّح ربك ، ولكنه أمر أن يجمع بين ذكر القلب واللسان ، والاسم محله اللسان ، فقيل له : سُبِّح اسم ربك ، حتى يكون ذا كراً بقلبه ولسانه معاً ؛ إذ الإيمان هو الإقرار باللسان والجنان معاً ، ألا ترى أن غير الآدميين لم يخبر عنهم أنهم يسبحونه باسمه ، وإنما قيل : (يسبح له ما فى السموات والأرض)^(١) وفى الملائكة : (يسبحونه)^(٢) فهذه فائدة ذكر الاسم مقرونا بالتسبيح والذكر دون سائر العبادات ، فقد قيل له : (اتق الله)^(٣) ، و (اعبد ربك)^(٤) ، ولا يجوز هاهنا ذكر الاسم البتة ، وكذلك : (صل لربك وانحر)^(٥) .

(١) الخمر : ٢٤ .

(٢) من قوله تعالى فى سورة الأعراف ٢٠٦ : (إن الذين عند ربك لا يستكبرون .

عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون) .

(٣) الأحزاب : ١ .

(٤) الحجر : ٩٩ .

(٥) الكوثر : ٣ .

فإن قالوا : قولك هذا هو مذهب المعتزلة الذين يقولون : إن الأسماء مخلوقة .

قلنا : من أصل أهل السنة أن كلام الله قديم غير مخلوق ، وهذا هو الحق ، ولا يقولون : إن الكلام هو المتكلم به ، وأسماءه سبحانه هو المتكلم بها ، وكما لم يزل متكلمًا بها فلم تزل قديمة ، إذ الكلام القديم يتضمنها ، فإذا تكلم العبد بها فالعبد وكلامه محدث ، وعند ذلك نصرّح بالغيرية بالإضافة إلى كلام العبد ، وأما بالإضافة إلى كلام الرب فلا نقول : هي مخلوقة ، فلا يلزمنا مذهب القوم القائلين بالمخلوق ، وأنتم أيها القائلون بأن الاسم هو المسمى قد خالفتم مذهب أهل السنة ، لأنهم لا يقولون إن الكلام هو المتكلم ، وكلامه متضمن لأسمائه ، فقد ابتدعتم بدعة أخرى وجعلتم من الكلام ما هو المتكلم ، ومنه ما ليس هو المتكلم ولا هو غيره ، وجعلتم الكلام كلامين ، وهذا أيضا نقض آخر لأصولكم وأصل أهل السنة ، لأن الكلام عندهم كلام واحد لا يختلف لنفسه ، وإنما تختلف متعلقاته ، ولذلك قال سبحانه : (مِدَادُ كَلِمَاتِ رَبِّي)^(١) فالكلمات جمع ، ولكنه منصرف إلى معلوماته وما يتعلق بالكلام به ، والحججاج على هذه المسألة بجّة ، والعوائد الناشئة عن الكلام فيها كثيرة ، قد أوردنا فيها جملاً كافيةً في غير هذا الإملاء^(٢) ، وبالله التوفيق .

١٦ - مسألة

[في توجيه « يا نساء المؤمنات » برواياتها]

وأما « يا نساء المؤمنات »^(٣) بالرفع ، فنعت على اللفظ ، لأنه معرفة بالنداء

(١) الكهف : ١٠٩ .

(٢) ينظر نتائج الفكر ، ورقة : ٢ ، ٣ ، ١ .

(٣) أخرج مسلم في كتاب الهبة وفضلها ٢/٢٠١ عن أبي هريرة رضي الله عنه

وبالنصب نعت على الموضع ، وأما نصب النساء فبالإضافة إلى المؤنات ،
كما تقول : جانب الغربى ، وماء البارد ، وليس هو كما توهموه ^(١) من الحذف ،
أى جانب المكان الغربى ، فإن هذا تأويل محال ، لأن المكان الغربى ليس غير
الجانب ، ولا تقدر أن تجعله غيراً له إلا بفساد المعنى ، أو ترجع إلى ما أصلناه
أولاً ، فتقول : هو من باب إضافة المسمى إلى الاسم إذا كان الاسم معرفة ،
كقولهم : عمرو بطة ، وزيد قفة ، وسعد ناشرة ، ونحو منه : شهر رمضان ،
وشهر رجب ، ويوم الأحد . وقد حكى عنهم : ذو زيد ، أى صاحب هذا الاسم
وفى أقيال حمير : ذو عمرو ، وذو جدن ، فإذا عُرِفَ المسمى بلقب أو بصفة
لازمة أضيف إليها تعريفاً بها ، وتستحيل إضافة الشيء إلى نفسه عقلاً ونقلًا ،
ولكنه مسمى أضيف إلى اسمه ، والله ولى التوفيق .

١٧ — مسألة

[فى إعراب رُبَّ]

وأما : (رُبَّ كاسية ^(٢)) فالأحسن على مذهب سيبويه الخفض على النعت

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا نساء المسلمين ، لا تحقرن جارة لجارتها ،
ولو فرسن شاة » .

وفى الهامش نقلاً عن عياض رواية أخرى هى : يا نساء المؤمنات ، ينصب نساء
وخفض المؤمنات ، وبالرفع فهما ، قال عياض : ويجوز رفع نساء وكسر المؤمنات
نعتاً لنساء على الموضع ، وهى التى أشار إليها السهيلي « وبالنصب نعتاً على الموضع » .

(١) يشير إلى البصريين ، ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات
الأنبارى : ٤٣٨ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب العلم ، باب العلم والعظة بالليل ٣٩/١ ، ٤٠ عن
أم سلمة قالت : « استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقال : سبحان الله ! ماذا

ومن مذهبه أن « رب » حرف خفض^(١) ، وأنها تختص من بين سائر حروف الخفض بالتقدم^(٢) في أول الكلام ، وألا تعمل إلا في نكرة^(٣) ، وألا يكون مخفوضها إلا منعوها^(٤) ، ثم قد يحذف الفعل الذي تتعلق به كثيرا ؛ تقول : رُبَّ رجل عاقل لقيته ، فعاقل نعمت ، ولقيته أيضاً في موضع نعت آخر ، وقد تم الكلام ، ولكن على تقدير حذف فعل آخر تتعلق به رُبَّ ، وإلا كان الكلام بمنزلة من يقول : برجل عاقل لقيته ، ويسكت ؛ فهذا في الباء ونحوها لا يجوز ، وفي « رب » جائز على حذف الفعل .

فإن قلت : « ربَّ رجل عاقل لقيت » بلا هاء ، تعاقت رب بليق ، ولم يكن في الكلام حذف ، وإن قلت : « رب رجل عاقل » ، فالرفع جاز عندهم على إضمار المبتدأ ، والجملة في موضع النعت ؛ إذ لا بد من نعت في هذا الباب ، والفعل محذوف ، وأنشدوا :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ^(٥)

أنزل الليلة من الفتن ؟ وماذا فتح من الخزائن ؟ أيقظوا صواحيب الحجر ، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة .

(١) في الكتاب ٢٩٣/١ : « ورب غير اسم بمنزلة من » وينظر المقتضب : ٦٥/٣

(٢) في المقتضب ١٤٠/٤ : « ولا تكون رب إلا في أول الكلام » .

(٣) في الكتاب ٢١٢/١ : « فرب لا يقع بعدها إلا نكرة » وينظر أيضا :

٣٥٠/١ ، والمقتضب : ٢٨٩/٤ .

(٤) في المغني : وتنفرد رب بوجوب تصديرها ، ووجوب تنكير مجرورها ، ونعته

... وغلبة حذف معداها ومضيه .

(٥) البيت من شواهد المقتضب : ٦٦/٣ ، وهو لثابت قطنة شاعر أموي من

أبيات يرثي بها يزيد بن المهلب ، ذكرها صاحب الأغاني ٢٧٩/١٤ ، ورواية فيها :

* . . وبعض قتل عار *

وينظر الوفيات : ٣٥١/٥ .

أى : هو عار ، وعلى هذا يكون الرفع فى « عارية » ، أى هى عارية ، والفعل الذى تتعلق به رب محذوف ، كما تقدم ، وأجاز الكسائى^(١) أن تكون رب اسماً مبتدأ ، والمرفوع خبرها^(٢) ، وإلية كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائى^(٣) ، ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه ، وإن كانوا قد احتجوا أن « رُبَّ » حرف لأن حروف الجر لا تدخل عليها ، كما تدخل على كم فنقول لهم : المانع من ذلك ما تضمنته من معنى « قل » و « أقل » ؛ تقول العرب : قل رجل يقول ذلك ، كما تقول : ما يقول ذلك إلا زيد ، وحروف الجر لا تدخل فى هذا المقام ، فامتنعت أن تدخل على « رب » لأن معناها من معنى « قل » والله أعلم .

(١) هو الإمام أبو الحسن على بن حمزة الأسدى ، إمام الكوفيين فى النحو والقراءة ، وهو أحد السبعة ، قرأ على حمزة ، وتلمذ للخليل بن أحمد ، قال الشافعى : من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائى ، توفى سنة ١٨٩ .

(٢) ينظر المعنى : رب ، والإنصاف : ٨٣٢ .

(٣) يعد ابن الطراوة (ت ٥٢٨) أعظم شيوخ السهلبى أثرا فى اتجاهه النحوى ، واللغوى ، فقد أخذ عنه السهلبى وعن تلاميذه ؛ مع ابن الطراوة على الأعم كتاب صيويه ، كما أخذ عن عبد الملك بن سراج وروى عن أبى الوليد الباجى ، وقد جمع بين الأدب والعلم بالنحو ، فلقب لذلك بالأستاذ ، وكان إلى هذا شاعرا مجيدا ، وله مناقضات مذكورة مع أبى الحسن الحصرى ، كما كان ناثرا صاحب رسائل ، ينظر إنباه الرواه ، مخطوط : ٣٩٩/٢ ، وبنية الدعاة : ٦٠٢/١ ، ٣٤١/٢ .

١٨ — مسألة

[في بنية «تَهْرَاق» وسرها]

وأما «تَهْرَاق الدماء»^(١) فإن الدماء مفعول بالإراقة ، والمعنى : تهريق الدماء ، ولكن العرب تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها ، وهي في معنى «تستحاض» وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله ، والتي تهريق الدماء هي التي تستحاض ، ولا يجوز أن يقال : هي تهراق الماء والخل ، لعدم هذا المعنى فيه .

والعدول باللفظ عن أصله إلى وزن ما هو في معناه كثير في كلامهم ، وأصل صحيح في أغراضهم ، قالوا : ناقة عائذ ، إذا عاذ بها فصيلمها ، لأنها في معنى عاطف وفي التنزيل : (والهدى معكوفاً)^(٢) وعكف لا تتعدى ، ولكنه في معنى [محبوس وهو في معنى]^(٣) عاكف ، فعدلوا عن لفظ عاكف ، وقالوا : مكث فهو ما كث ، إذا أرادوا معنى سكن وخلد ، وإذا دخل الكلام معنى بطؤ قالوا : مكث ، في التنزيل : (فمكث غير بعيد)^(٤) عليه أكثر

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الصلاة : ٦٢ عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : « إن امرأة كانت تهراق الدماء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم »

(٢) الفتح : ٢٥ .

(٣) ما بين القوسين غير موجود في الأصل ، والسياق يقتضيه ، وقد رجعت فيه إلى الروض ، يقول السهيلي ٢/٢٣٦ ، ٢٣٧ : « والهدى معكوفاً — وإن كان عاكفاً — لأنه محبوس في المعنى ، فتعول وزنه في اللفظ إلى وزن ما هو في معناه ، كما قالوا في المرأة : تهراق الدماء . . . »

(٤) النمل : ٢٢ .

القراء^(١) ، وحين أرادوا معنى الخلود [قالوا : مكث ، في التنزيل]^(٢) (قال : إنكم ما كنون)^(٣) والحمد لله .

١٩ - مسألة

[في ورود الطلب مورد الخبر]

وقوله : (لا يتحرى أحدكم)^(٤) يجوز على الخبر عن مستقر الشريعة ، أى : لا يكون هذا في الشريعة ، و « يصلى » ، بالنصب وبالرفع ، أما النصب فلمخالفة الثاني الأول ، كما تقول لمن يأتيك ولا يحدثك : لا تأتينا فتحدثنا ، لأن النفي واقع على الثاني دون الأول ، وأما الرفع فعلى نفيهما جميعاً ، وكذلك . (لا تلبسوا علينا فتتحمله عنكم)^(٥) يجوز فيه النصب والجزم ، مثل قوله : (لا تفترؤا على الله كذبا فيسحتكم)^(٦) وقد قرئ : فَيُسْحِتْكُمْ ، فمن نصب فالنهي واحد ، ومن جزم فالنهي نهيان ، والحمد لله .

(١) قال القراء في معاني القرآن ٢/٢٨٩ : « وقوله : فكث غير بعيد ، قرأها الناس بالضم ، وقرأها عاصم بالفتح » .

(٢) ما بين القوسين غير موجود في الاصل ، والسياق يقتضيه .

(٣) الزخرف : ٧٧ .

(٤) أخرج البخارى في كتاب الصلاة ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ١/١٥٢ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتحرى أحدكم فيصلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها » .

(٥) أخرج مالك في الموطأ ، كتاب الطلاق ، باب ما جاء في البتة . . . قول عبد الله بن مسعود : « لا تلبسوا على أنفسكم وتتحمله عنكم . . . » .

(٦) طه : ٦١ .

٢٠ — مسألة

[فى اسم الزمان]

وأما (مَنْزِل شدة) ^(١) فلست أحفظ فيه إلا فتح الميم وكسر الزاى ، وهو أليق بسياقة الكلام ، لأنه قال : ينزل ، ولم يقل : يُنزل ، ولو قال : مُنزل لجاز ، ولكن فتح الميم مع كسر الزاى فصاحة عظيمة واستعارة مليحة ، والمنزل يكون بمعنى الموضع والمكان الذى هو ظرف للنزول ، وليس هو المقصود ههنا ، ويكون بمعنى المصدر ، أى النزول ، ولكنه بفتح الزاى فى المصدر أشهر وأعرف ، نحو المضرب والمنكج ، ولا معنى للنزول أيضا هاهنا ، لأن النزول لا ينزل ، ويكون بمعنى الزمن الذى هو حين للنزول ؛ تقول : أتت الناقة على مضربها ^(٢) ، أى حين ضرابها ، وهو المقصود هاهنا ؛ تقول : نزل بهم يوم شديد ، ونزلت بهم ساعة بؤس ، وتقول : نزل الليل ، والنزول فى هذا كله صحيح المعنى ، لأن

(١) أخرجه مالك فى الموطأ ، كتاب الجهاد : ٤٤٦ ، عن زيد بن أسلم من كتاب أرسله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى قائده أبى عبيدة ، وقد تخوف من جموع الروم : « أما بعد ، فإنه مهما ينزل بعبد مؤمن من منزل شدة ، يجعل الله بعده فرجا ... » .

(٢) فى الأصل : على حين مضربها .

وفى السكتاب ٢/٢٤٧ : « وقد يحىء المفعول يراد به الحين ، فإذا كان من فعل يفعل بنيته على مفعول [يعنى بكسر العين] تجعل الحين الذى فيه الفعل كالسكان ، وذلك قولك : أتت الناقة على مضربها ، وأنت على منتجبها ، إنما تريد الحين الذى فيه النتائج والضراب » .

وقال بعد ذلك : « وقالوا : المصيف ، كما قالوا : أتت الناقة على مضربها ، أى على زمان ضرابها » .

أجزاء الزمان إنما يأتي بها الله سبحانه ، فكأنها تنزل من عنده بما شاء من مكروه ومحبوب ، وشدة ورخاء ، والله أعلم ، والحمد لله .

٢١ - مسألة

[في توجيهه : جاء الأولين والآخرين]

وأما « جاء الأولين والآخرين » فالنصب فيه بعيد ، إلا أن يكون مشبها بقوله : دخلوا الأول فالأول ، وليس مثله ، ولا أحسب هذه الرواية صحيحة ، وإن صحت فعلى إضمار فعل ، كأنه حين قال : يجمع الناس ، علم أن الله هو الجامع لهم ؛ فقال : الأولين والآخرين ، وهذا الغرض قد بينه سيدي^(١) ، وأكثر^(٢) من الشواهد عليه .

٢٢ - مسألة

[في إعراب : مُثِّلْ له يوم القيامة شجاعا أقرع]

وأما (شجاعا أقرع^(٣)) فنصبه على الحال ، أى تمثّل له كبنزه في هذه الحال .

(١) ينظر الكتاب ١/١٢٩ ، ١٣٠ : هذا باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره من غير الأمر والنهي .
(٢) في الأصل : وكثر .

(٣) أخرجه البخاري في وجوب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ١٣٢/٢ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة . . . » .

٢٣ - مسألة

وأما : (أهله وماله ^(١)) فالرفع فيهما والنصب بين ، إن جعلت في (وتر)
اسما مضمرا نصبت ، وإلا رفعت .

٢٤ - مسألة

وأما : (اقتتلوا والكفار) فمفعول معه .

٢٥ - مسألة

وأما : (حسيكم سنة نبيكم) ^(٢) ، فمن نصب « سنة نبيكم » فالسلام
أمر بعد أمر ، كأنه قال : اكتفوا ، الزموا سنة نبيكم ، كما قال :

* يَا أَيُّهَا الْمَأْمُوحُ دَلْوِي دُونَكَا *

فدلوي عندهم منصوب بإضمار فعل الأمر ، ودونك أمر آخر .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب إثم من فاتته العصر ١٤٥/١ عن
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذي تنوته صلاة العصر كأنما
وتر أهله وماله » .

(٢) ينظر البخاري ، باب الإحصار في الحج ١١/٣ .

٢٦ — مسألة

وأما قول سعد : (فالشطر قال : لا)^(١) فالخفص فيه أيبين من النصب ، لأن النصب بإضمار فعل ، والخفص مردود على قوله : (بثأني مالى ، قال : لا) .

٢٧ — مسألة

[فى توجيه : إنك أن تخلف]

وأما « أن تخلف »^(٢) فليس لفتح الهمزة فيه وجه ، ولعل الرواية : لن تخلف ، باللام ، فظنها كثير من الرواة ألفاً مفصولة ، وكذلك وقعت عندي فى الكتاب : لن تخلف ؛ وأما كسر الهمزة فهو الوجه ، وليست تكون إن الخنفة من إن التى للإيجاب ، ولكن تكون نافية ، ويكون الفعل بعدها مرفوعاً ، لا أعرف وجهاً غير هذا .

٢٨ — مسألة

[فى إعراب : بلغ منى الجهد]

وأما (بلغ منى الجهد)^(٣) ، بالنصب ، أى بلغ منى جبريل الجهد ، ومن رواه بالرفع وفتح الباء واللام ، فالفعول محذوف ، أى بلغ منى الجهد مبلغاً ، ونال منى .

(١) أخرجه البخارى فى باب رثى النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة ١٠٣/٢ عن سعد بن أبى وقاص قال : « أفأتصدق بثأني مالى ؟ قال : لا ، فقلت : فالشطر ؟ فقال : لا . . . » .

(٢) أخرجه البخارى فى الحديث المتقدم ، قال سعد : « فقلت : يا رسول الله ، أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك إن تخلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة » وفى الهامش رواية أخرى وهى : أن يدل لن .

(٣) أخرجه البخارى فى حديث بدء الوحى ٣/١ ، قال عليه السلام : « فأخذنى فغطى حتى بلغ منى الجهد » وفى الهامش : ويروى بضم الجيم والداال فى اللذين .

٢٩ — مسألة

[في دلالة أيضاً وإعرابها]

وقول عمر : « آلوضوء أيضاً ! »^(١) انفتحت الرواة على رفعه ، لأن النصب يخرج به إلى معنى الإنكار لفعل الوضوء ، كما تقول : أقعودا يا فلان وقد قام الناس ! وكما قال عمر لرجل رآه يصلي عند قبر : آلقبر القبر ! إنكاراً عليه ، فلو نصب ههنا وقال : آلوضوء أيضاً ، لتعلق الإنكار بنفس الوضوء ، ولكنه قال : آلوضوء ، يريد : أفراد الوضوء والاقتصار عليه صنيعة أيضاً !

وقوله : « أيضاً » ، كلمة تشعر برجوع التكلم إلى حديث متقدم ، وتقدم من قول عثمان : انطلقت إلى السوق ، فسمعت النداء ، يعتذر عن إبطائه ، فلم ير عمر ذلك عذراً ، فلما ذكر له الاقتصار على الوضوء وترك الغسل ، قال له : أهذا صنيعة مع الإبطاء ! فهذا موضع رفع لا موضع نصب كما ترى .

وأما « أيضاً » فانتصابها كانتصاب « حقاً » في قولك : « الله ربى حقاً » و « له على مائة دينار عرقاً واعترافاً »^(٢) ، وذلك أنك إذا قلت له : على

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة ٣ / ٣ عن أبي هريرة قال : بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان ، فعرض به عمر فقال : ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ! فقال عثمان : يا أمير المؤمنين ، ما زدت حين سمعت النداء أن توضأت ثم أقبلت ، فقال عمر : والوضوء أيضاً ، ألم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل .

وأخرجه البخاري أيضاً في كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل ٣ / ٢ بهذه الرواية : والوضوء ، وفي الهامش : الوضوء ، ويبدو أنها الرواية التي يعنها السهيلي .

(٢) ينظر شرح المفصل : ١ / ١١٧ .

كذا ، فقد اعترفت ، فقولك : « اعترافاً » مصدرٌ مؤكدٌ لذلك
المعنى المفهوم .

فإن قلت : فإن « آض » بمعنى رجع ، والأبيض : الرجوع ، فأين معنى
رجع في الحديث المتقدم حتى يؤكد بـ « أيضاً » ؟ ومن الذى آض : المتكلم
أم المخاطب ؟

فالجواب : أن معنى الرجوع موجودٌ في الكلام ، وذلك أنه عاتبه على
الإبطاء ، ثم عاد إلى العتاب بقوله : آلوضوء ، ثم أكد رجوعه إلى العتاب
لئلا يتوهم أن الكلام مستأنف منقطع مما قبله ، فقال : أيضاً ، فالأبيض أى
الراجع هو المتكلم ، رجع إلى المعاتبه ، ثم أكدها بأيضاً ، كما أكد الآخر
مضمون كلامه بقوله : اعترافاً .

فإن قلت : فقول الناس : قال الشاعر كذا ، ثم تقول : وقال أيضاً ، من
الذى آض ، أى رجع ؟

فنقول : المتكلم رجع إلى الإخبار عن الشاعر المذكور ، وأكّد رجوعه
بقوله : أيضاً .

فإن قيل : فأين الرجوع المتضمن في الحديث ؟

قلنا : ليس هو في الحديث ، ولكنه متضمن الواو ، لأنها عاطفة على الكلام
الأول ، أعنى الواو ، من قولك : وقال ، والعاطف هو المتكلم ، فالأبيض أيضاً
للمتكلم ، فلا تقدره : آض أيضاً ، ولا تكن قدره : أضت أيضاً ، لأنك أنت
هو المتكلم ، وكذلك هو في قول عمر ، لأنه كان هو المتكلم ، فكأنه قال :
أضت إلى عتابك أيضاً ، ويدل على أنه للمتكلم أنك تقول : قال الشاعر في
وصف قوس كذا وكذا ، وقال غيره في ذلك المعنى أيضاً ؛ فليس الشاعر

هو الذى آخى إلى المعنى ولا غيره ، ولكن المشكك هو الذى رجع إلى ذكر المعنى ، والواو هى المشعرة برجوعه ، وأيضا : توكيد لما دلت عليه الواو .

فإن قيل : فمن أين فهم العتب فى قوله : أبة ساعة هذه ؟

قلنا : العرب إذا حقرت شيئا قالت : أى شيء هذا ؟ وأى خير فى هذا ؟ والساعة الآخرة من ساعات الرواح ، المهجّر^(١) فيها كالمهدى بيضة ، والبيضة حقيرة ، ففهم عثمان من قوله : أبة ساعة هذه ؟ أى : أبة ساعة قرينة ؛ أى : إن القرينة فيها يسيرة بالإضافة إلى ما تقدمها ، وأى إذا أدخلتها على النكرة فأكثر ما تكون سؤالا عن الصفة ، تقول : أى رجل زيد ؟ فيقال : صالح أو طالح ، قال عليه السلام : (أى رجل فيكم ابن سلام^(٢)) لم يسأل عن عينه ، فإنه كان يعرفه ، وكذلك قوله : أى ساعة هذه ؟ لم يسأل عن عين الساعة ، ولكن سأل عن صفتها المذمومة ، والذم راجع إلى الرائح فيها ، وإن أضيف إليها مجازا ، فلو أجابه عثمان على سؤاله لقال له : حقيرة الحظ ، بسيرة الثواب ، كما إذا قيل لك : أى رجل هذا ؟ فى رجل مذموم ، لقلت : ذميم أولئيم ، ولكن عثمان فهم أن عمر مؤبىح ومنكر عليه ، لا مستفهم عن شيء يحمله ، فلذلك رجع إلى ذكر العذر ، حيدة عن ظاهر السؤال ، وعلمنا بمقتضى المقال .

(١) لغة الحجاز : هجر يهجر تهجيما فهو مهجر ، إذا بكر وبادر ، ومنه قوله عليه السلام : لو يعلم الناس ما فى التهجير لاستبقوا إليه ، أراد التيسير إلى جميع الصلوات ، وسائر العرب يقولون : هجر الرجل إذا خرج بالهاجرة وهى نصف النهار ، وعليه يحمل كلام السهيلي : ينظر اللسان .

(٢) ينظر سيرة ابن هشام : ٥١٧ / ١ .

٣٠ _ مسألة

[في إعراب : أفلا أربعة أشهر وعشرًا]

وقوله للعادة : (أفلا أربعة^(١) أشهر وعشرًا^(٢)) فتقديرها سهل ، والمعنى :
ألا تربصين وتمسكين أربعة أشهر وعشرًا ، وإنما قدرنا الفعل المضمر مستقبلا ،
لأن سياقة الحديث تدل عليه ، ولأن حرف « لا » ينفى به المستقبل ، وأقلما ينفى
به الماضي إلا أن تقدر بمعنى « لم » ، مثل قوله :
وأى عبد لك لا ألما^(٣)

(١) في الأصل : فالأربعة .

(٢) أخرجه مسلم في باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ٤ / ٢٠٣ عن زينب
بنت أم سلمة تحدث عن أمها أن امرأة توفى زوجها ، تخافوا على عيناها ، فأتوا النبي
صلى الله عليه وسلم فاستأذنوه في الكحل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد
كانت إحداكن تكون في شربيتها في أحلاسها حولا فإذا مر كلب رمت بيعة فخرجت ،
أفلا أربعة أشهر وعشرًا » .

(٣) في تاج العروس : وأنشد الجوهري لأمية بن أبي الصلت ، قاله عند وفاته :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا ألما

ونسب إليه أيضا في الإصابة : ١ / ١٣٥ ، ولم أجده في ديوانه ط بيروت ، وقد
نسبه ابن هشام في المغنى إلى أبي خراش الهذلي عند الحديث عن لا ، ومثله في
رواية ذكرها ابن برى ونقلها ابن منظور في اللسان ، هذا وينظر الحزانة :

٣١ - مسألة

[في جواب الأمر والنهي]

وأما حديث اليهودي : (لا تسألوه لا يجيء بأمر تسكرهونه)^(١) فالنصب فيه بعيد ، واه وُجَّيه ، وهو أن يُنْتَصَبَ بمعنى أن ، كما قال^(٢) :

ألا أيُّ هذا الزاجري أحضر الوغي
وأن أشهد اللذات : هل أنت مخلدي ؟

روى : أحضر وأحضر ، على معنى : أن أحضر ، ومن رفع فذلك المعنى يريد ؛ حكى سيبويه : « مره يحفرها »^(٣) وقد رفع فيه الرفع من وجهين ، أحدهما : الحال ، أى مره حافرا لها ، فيكون الأمر متوجها إليه في هذه الحال . والثاني : مره أن يحفرها ، ثم حذفت « أن » ، وبقي معناها دون عملها ، لأن يقبح أن تعمل مضمره ، وإن كان قد جاء ذلك ، أنشد سيبويه :

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب قول الله تعالى : وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ٤٣/١ عن عبد الله بن مسعود قال : (بينا أنا أمشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في خرب المدينة ، وهو يتوكأ على عسيب معه ، فمر بنفر من اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سلوه عن الروح ، وقال بعضهم : لا تسألوه لا يجيء فيه بشيء تسكرهون » .
(٢) هو طرفة بن العبد من معلقته ، وهو من شواهد الكتاب : ٤٥٢ / ١ ، والمقتضب : ٨٥ / ٢ ، ١٣٦ .

(٣) في الكتاب ٤٥١ / ١ ، ٤٥٢ : « وتقول : مره يحفرها [بالجزم] .. ولو قلت : مره يحفرها على الابتداء كان جيدا ، وقد جاء رفعه على شيء وهو قليل في الكلام ، على : مره أن يحفرها ، فإذا لم يذكر أن جعلوا المعنى بمنزلة في عسينا نفعل ، وهو في الكلام قليل ، لا يكادون يتكلمون به » .

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ (١)

ومن هذا الباب قوله سبحانه : (أَفَغِيرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) (٢) المعنى : أن ،
ولا عمل لها .

فإن قيل : فأى معنى أفادت إذا لم تعمل ؟

قلنا : أفادت معنى الاستقبال في الفعل ، وأنه ليس بحال ، كما كان حالا
في الوجه الأول من قوله : (مره يحفرها) وأفادت (٣) أيضا معنى الاسم الذي هو
هو المصدر ، كما أفادت في قولهم : (تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه)
[و] (٤) في قول ابن مسعود في الذي يطيل الجلوس في التشهد الأول : « يتعد
على الرِّضْفِ (٥) خير له » ، فلو لا تقدير « أن » ههنا ما صح الإخبار
عن الفعل ، فقوله : « لا تسأله لا يجيء » أراد أن لا يجيء ، أى : لئلا
يجيء ، كما قال :

... الزاجرى أحضر الوغى

أى : عن أن أحضر الوغى ، فلما حذف « أن » ارتفع الفعل ، وبقي
الكلام يتضمن معناها ، كما قال (٦) :

(١) الكتاب : ١ / ١٥٥ ، والبيت لعامر بن جوين الطائي كذا في الكتاب ،
وفي اللسان : أو امرؤ القيس ، وصدره :
فلم أر مثلاً خباسة واحد

(٢) الزمر : ٦٤ .

(٣) في الأصل : وأفاد .

(٤) ليست في الأصل .

(٥) الرضف : الحجارة التي حميت بالشمس أو بالنار .

(٦) هو الأحوص الرياحى ، والبيت من شواهد الكتاب : ١ / ١٥٤ .

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعبٍ إلا بين غرابها

بخفض « ناعب » لأن الموضع موضع الباء ، وإن لم تذكر .

وأما الجزم في قوله : « لا ينجى » ، فهو عندي على النهى ، كما تقول :
لا يَجِدُ عليك ولا يَشْتَمُكَ عَمْرُو ، أوقعت النهى على السبب ، وأنت تريد
السبب ، أى لا تعرض لموجدته وشتمه ، وعلى نحو هذا قرئ : (لا تفتروا على
الله كذبا فيسحقكم)^(١) بالعطف ، أى : لا تفتروا ولا يسحقكم ، عطف النهى ،
والنهى الثانى نهى عن التعرض للسحت .

وفي جزم قوله : « لا ينجى » بأمر « وجه آخر عندي ، وهو أن تكون
« لا » نفياً ، فيكون الجزم على جواب النهى ، من قوله : « لا تسألوه » ، كما
ينجزم على جواب الأمر في الحديث : (خللوا بين أصابعكم لا يَحْدِلْهَا اللهُ بالنار)
تقديره : إن تخللوا لا يخللها الله فهذا جزم في جواب الأمر ، وأما جزم على جواب
النهى فتقولك : لا تدن من الأسد تسلم ، تقديره : إن لا تدن تسلم ، ومنع
النحويون : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأن التقدير : إن لا تدن منه يأكلك ،
لا بد أن تقدّر « لا » مع « إن » ، لأنه نهى فيفسد المعنى حينئذ ، وهذا
الحديث لا يفسد فيه المعنى على أصلهم ، لأنه لو قال : إن لا تسألوه لا يجئكم
بأمر تسكروهونه ، صح المعنى الذى أراده ، لأن معناه : إن لا تسألوه تسلموا منه .

وقد يجوز عندي ما منعه من قولك : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأنى
وجدت في حديث أحد قول أبى طلحة : « يا رسول الله ، لا تطاول يصبك

سهامهم»^(١) فلو قدرت هذا : إن لا تطاول بصبك ، كان محالا ، وهو الذي منعه النحويون إلا على استقباح ، وقد ذكره سيديويه واعترف بقبحه^(٢) ، ولكنه يخرج على أن تضرر فعلا يدل عليه النهي ، كأنه قال : إن تطاولت بصبك سهم من سهامهم ، أو يكون منجزا على نهى آخر ، كأنه قال : لا بصبك ، واستغنى بالنهي الأول ، ولهذا نظائر وشواهد يطول ذكرها ، فالثلاثة الأوجه جائزة في الحديث المذكور على أصول النحويين أجمعين ، والله ولي التوفيق ، والحمد لله .

٣٢ - مسألة

[في قلّ على وزن فُعْل مراداً به المدح]

وأما قوله في حديث ابن الأكوع : (قلّ عربيا مشى^(٣) بها مثله^(٤)) فمثله فاعل بقلّ ، وعربيا منصوب على التمييز ، لأنّ في الكلام معنى المدح ،

(١) أخرجه البخاري في باب غزوة أحد ١٢٤/٥ : « . . فيقول أبو طلحة : بأبي أنت وأمي ، لا تشرف يصيبك سهم من سهام القوم » ويصيبك : بروايتين ، الرفع والمسكون .

(٢) في الكتاب ٤٥١/١ : « فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكل ، فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس . . » وينظر المقتضب : ٨٣/٢ ، ١٣٥ .
(٣) في الأصل : نشأ .

(٤) أخرجه البخاري في باب غزوة خيبر ١٦٧/٥ عن سلمة بن الأكوع : (. . . قال سلمة : رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أخذ بيدي ، قال : مالك؟ قلت له : فذاك أبي وأمي ؛ زعموا أن عامرا [عم سلمة ، وقد استشهد في خيبر] حبط عمله . قال النبي صلى الله عليه وسلم : كذب من قاله ؛ إن له لأجرين ، وجمع بين إصبعيه ؛ إنه لجاهد مجاهد ، قلّ عربي مشى بها مثله . »

وإذا كان الفعل على « فَعَلَ » وفيه معنى المدح انتصب ما بعد الفاعل على التمييز
تقول : عَظُمَ زيد رجلاً ، وَقَلَ ذا أدباً ، وَقَلَ وزنها فَعَلَ ، لقولهم في اسم الفاعل
قليل ، ومما يدل ذلك على وقوع التمييز بعدها قول الشاعر :

وَقَلَ ذلك من زادٍ لمنطلق

أى : قل ذلك زاداً ، لأنَّ التمييز ما صلح معه من ، فكأنه قال : أقلل به
من زاد ، كما تقول : أَحْسِنْ بِهِ رَجُلًا ، فَكَأَنَّ معنى الحديث : قل مثله
عريباً ، أى : أقلل بمثله من عربى .

٣٣ - مسألة

[فى عمل المصدر]

وأما قوله : (شهادة القوم)^(١) إن كانت الرواية بتنوين الشهادة ، فهم
على إضمار المبتدأ ، كأنه قال : هى شهادة ، والقوم مرتفع بالابتداء ، والمؤمنون
نعت له أو بدل ، وما بعده خبر ، ويضف عندى هذا الوجه ، لأن الميمود فى
كلام النبوة حذف المنعوت فى هذا النحو ، نحو قوله : (المؤمنون تنكافأ
دماؤهم) و (المؤمنون هينون لينون) و (المؤمن غر كريم) لأن الحكم
متعلق بالصفة فلا معنى لذكر الموصوف .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الشهادات ، باب تعديل كم يجوز ٢٣١/٣ . عن
أنس رضى الله عنه قال : (مر على النبي صلى الله عليه وسلم يجنازة ، فأثنوا عليها خيراً
فقال : وجبت ، ثم مر بأخرى ، فأثنوا عليها شراً ، أو قال غير ذلك ، فقال : وجبت ،
ف قيل : يا رسول الله ، قلت لهذا وجبت ولهذا وجبت ، قال : شهادة القوم المؤمنون
شهداء الله فى الأرض) .

ولكن في الحديث وجه آخر أن يرتفع القوم بالشهادة ، لأنه مصدر وَيَتَمُّ الكلام فيه ، ويرتفع المؤمنون بالابتداء ، وإذا قد أجازوا أن يعمل المصدر عمل الفعل فلا بعد في عمله ههنا في القوم ممنونا ، كما تقول : يعجبني ضرب زيدٌ عمرًا .

ويحوز أيضا وجه ثالث ، وهو أن يكون القوم فاعلا بإضمار فعل كأنه قال : هذه شهادة ، ثم قال : القوم ، أي شهد القوم .

وإذا أمكنت هذه الأوجه كلها ، ووُجد لها في العربية نظائر ، لم نلجئ الرواة ، ولا أبطلنا التقييد ، ولكن لا نقطعُ عل مرادِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا على مقصوده منها ، وبالله نعتصم من الزلل في القول والعمل .

٣٤ — مسألة

[في أسلوب النبوة]

وأما قوله : (من لا يَرْحَمُ لا يَرْحَمُ) ^(١) فحيلة على الخبر أشبهه بسياقة الكلام ، لأنه مردود على قول الرجل ^(٢) : « إن لي عشرة من الولد ، ما قبلت منهم أحدا » فقال عليه السلام : (من لا يرحم لا يرحم) أي : الذي يفعل هذا لا يرحم ، ولو جعلها شرطا لا نقطع الكلام مما قبله بعض الانقطاع ؛ لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف ، وأيضا فإن الشرط إذا كان بعده فعل منفى فأكثر ما وجدناه في القرآن وفي كلام النبوة منفيا بحرف « لم » لا بحرف

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب صلة الرحم ٩/٨ عن أبي هريرة .

(٢) هو الأقرع بن حابس التميمي .

« لا » ، كقوله سبحانه : (ومن لم يَتُبْ)^(١) (ومن لم يؤمن)^(٢) كما قيل في الحديث : (من لم يهاجر هلك) فأكثر ما تجده هكذا ، وإن كان الوجه الآخر جائزا ، كقول زهير :

ومن لا يَذُدُّ عن حَوْضِهِ بِسَلامٍ
يُهْدَمُ ، ومن لا يظلم الناسَ يُظلمُ^(٣)

فكلا الوجهين جائز ، والمعنى فيهما متقارب جداً ، رفعت أو جزمت .

٣٥ — مسألة

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « فَجَرَتِ السَّنَةُ »^(٤) فَإِنَّمَا جاز ، لأنَّ جَرَى تلك القصة هو عمل الناس بها من حين وقوعها إلى الآن ، والعمل بها الذي هو جريانها هو السنة أيضا ، أى الطريقة القويمة ، فكأنه قال : فجرى الجرى المسنون لكم ، فصار من باب تعدى الفعل إلى نوع منه ، مثل : اشتمل السماء ، ورجع القمقرى ، ومشى الهيدبى^(٥) ، أى : مشى المشية التى هى الهيدبى ، وههنا جرت الجريان الذى يسمى سنة .

(١) الحجرات : ١١ .

(٢) الفتح : ١٣ .

(٣) ديوانه : ٣٠ .

(٤) ينظر البخارى ، كتات التفسير : ١٢٦/٦ .

(٥) الهيدبى : ضرب من مشى الخيل .

٣٦ — مسألة

وأما ترجمة البخارى^(١) : « قبلة أهل المدينة و [أهل] الشام »^(٢) ثم قال : « والمشرق » عطفاً على أول الترجمة ، إذ كان حكم المشرق خلافاً لحكم المدينة والشام ، كأنه قال : باب قبلة المدينة والشام ، وباب ذكر المشرق ، إذ كان منفرداً بحكمه ، فكأنهما فصلان أراد تبين حكمهما ، ألا ترى كيف خصه بالذكر حين قال : « ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة » يريد لمن هو في الجنوب أو في الشمال .

ومن خفض فقال : والمشرق ، جعل الباب باباً واحداً ، كأنه قال : هذا باب ذكر المدينة والشام والمشرق .

٣٧ — مسألة

[في النعت وحذف العائد]

وأما قوله في الهلال : (هو لليلة رأيتموه)^(٣) بالتنوين ، فهذا أضعف الوجوه الثلاثة ، لأنَّ حكم الجملة التي هي في باب النعت أن يعود منها ذكر على

(١) صحيح البخارى : ١٠٩/١ .

(٢) زيادة من الصحيح .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره ١٢٧/٣ . سئل ابن عباس وقد اختلف القوم في الهلال أهو ابن ثلاث أو ابن ليلتين ، فقال : « أى ليلة رأيتموه ، قال [أبو البختري] : قلنا : ليلة كذا وكذا ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله مده للرؤية ، فهو لليلة رأيتموه » هكذا بالتنوين .

المنعوت ، و « رأيتموه » في موضع نعت لليلة ، ولكنه قد يحذف العائد من الصفة كما يحذف من الصلة ؛ تقول : الذي ضربت ، وحذفه من الصلة أحسن من حذفه في الصفة ، لأن الموصول لا يستغنى عن صلة ، فطال الكلام واحتاج إلى الحذف . ومع قببح الحذف في الصفة فهو أحسن من حذفه في الخبر ، إذا قلت : زيد ضربت ، لأنك في الخبر تقدر أن تعمل الفعل في زيد ، فتقول : زيدا ضربت ، ولا يمكن في الصفة أن تعملها في الموصوف ؛ فلا مندوحة عن الحذف للضمير أو ذكره ، وقد جاء منه :

فثوب نسيت و ثوب أجر^(١)

فنسيت في موضع نعت لثوب^(٢) ، لا في موضع خبر ، كما تَوَهَّم سيبويه^(٣)

لأن الثوب نكرة فلا يخبر عنها إلا مع الشروط المذكورة ، وكذلك وهم أيضا في قول العرب : « شهر ثرى وشهر ترى^(٤) » أى ترى فيه النبات ، فليس ترى في موضع خبر ، وإنما هو وصف ، كأنه قال : « الشهور ثلاثة : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى » وجعله سيبويه مثل : « زيد ضربت » :

(١) من شواهد الكتاب : ٤٤/١ ، وهو لامرئ القيس ، صدره :

فأقبلت زحفاً على الركبتين

ورواية الكتاب : فثوب على ، وينظر ديوان امرئ القيس : ١٥٩ والخزانة :

١٨٠/١ .

(٢) قال الاعلم في شرح البيت : « ويجوز عندى أن يكون نسيت وأجر نعت

الثوبين ، فيمتنع أن يعمل فيه ، لأن النعت لا يعمل في المنعوت ، فيكون التقدير : فثوبان ثوب منسى و ثوب مجرور .

(٣) ينظر الكتاب : ٤٣/١ ، ٤٤ .

(٤) هذا مثل ، ينظر مجمع الامثال للسيدانى : ٣٧٠/١ .

... كله لم أصنع

وليس مثله لمن أنصف ، ولكنه في ذلك أخير ، وفي هذا وصف^(١) .
وأما من رواه : لليلة رأيتموه ، فهو حسن ، لأن الظرف إذا أضيف إلى
غير معرب ولا متمكن حسن فيه البناء على الفتح ، والإعراب أيضا ، كما قال
سبحانه : (من خزي يومئذ^(٢)) ويومئذ .

٣٨ — مسألة

[في الظرف المقطوع والحال]

وأما : (أيهم يكتبها أول^(٣)) فهو رواية الرفع مبنى على الضم ، لأنه
ظرف قطع عن الإضافة مثل : قبل وبعد ؛ قال سيبويه : تقول : ابدأ
بهذا أول^(٤) .

(١) ينظر نتائج الفكر السهلي : ورقة ١٠٨

(٢) هود : ٦٦ .

وفي الكشف ٣١٩/٢ : « قرء بفتح اليم لأنه مضاف إلى إذ ، وهو
غير متمكن » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ٢٠٣/١ عن رفاع بن رافع الزرقى ،
قال : « كنا يوماً نصلى وراء النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رفع رأسه من الركعة
قال : سمع الله لمن حمده ، قال رجل وراءه : ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً
فيه ، فلما انصرف قال : من التمسككم ؟ قال : أنا ، قال : رأيت بضعة وثلاثين ملكاً
يبتدرونها أيهم يكتبها أول » وروى : أولا .

(٤) في الكتاب ٤٦/٢ : « وأما قولهم : ابدأ به أول ، وابدأ بها أول ، فإنما
تريد أيضاً أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل . .
والحذف يستعمل في قولهم : ابدأ به أول ، أكثر ، وقد يجوز أن يظهره إلا أنهم
إذا أظهروه لم يكن إلا الفتح » .

وإذا نصبت فهو حال من الكاتب ؛ تقدير الكلام : يكتبها أول من غيره ، كما تقول : يحيى زيد أحسن من فلان . ثم قد يحذف الجار والمجرور ، ويفهم المعنى .

وكذلك : « أيهم جاء أول » ، فهو حال إذا نصبت ، وظرف مَبْنِيّ إذا رفعت .

وكذلك قول أبي برّدة : أحيت أن تكون شاقى أول تَذْبِج « من رفع فظرف ، كأنه قال : تذبج قبل ، ومن نصب فحال من المضمر الفاعل ، كأنه قال : تذبج أول من غيرها ، ثم قدم الحال ، وجاز تقديمها لأن العامل لفظي .

وأما حديث أبي هريرة فلا يجوز نية الظرف ولا البناء ، لأنه نعمت لأحد ، ومن نصب فحال من النكرة ، وقد تحسن الحال من النكرة في مثل هذا الموطن ، لأنها قد تفيد معنى كما حسنت في حديث الموطأ في قوله : (صلى وراءه قوم قياما)^(١) ، فتأمل .

٣٩ — مسألة

وأما « جائزته يوم وليلة^(٢) » فمن رفع فعلى المبتدأ ، تقدير الكلام : جائزته تكلف يوم وليلة ، أو : إتحاف يوم وليلة ، لأن يوما وليلة من أيام الضيافة يتحلفه ويتكلف له ، وباقي الأيام يطعمه ما حضر ؛ هذا على تفسير أبي داود ؛ وأما على تفسير الهروي فتقدير الكلام : جائزته زاد يوم وليلة ، يريد بعد الضيافة .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، باب صلاة الإمام وهو جالس : ١٣٥ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب حق الضيف : ٣٩/٨ .

والحديث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة » .

وأما النصب فعلى بدل الاشتمال ، معناه : يكرم جائزة ضيفه يوماً وليلة ،
ونصب يوم على الظرف .

٤٠ — مسألة

[فى لام الأمر الداخلة على فعل المتكلم]

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (قَوْمُوا فَلَأَصِلَّ لَكُمْ) ^(١) بلفظ الأمر فمستحيل فى الحقيقة ،
ولكن له وجهان :

أحدهما : أن يكون من باب قوله : (فليمددْ له الرحمن مدداً ^(٢)) ؛ قال
الزجاج ^(٣) : لما أوجب ذلك على نفسه وحتم به حتماً ، جاء به على لفظ الأمر ،
لأن الأمر حتم وإيجاب على المسأور ^(٤) .

والوجه الثانى : أن يكون قوله : « لأصل لكم » أمراً لهم بالاهتمام به ،
لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله ، كما قال الشاعر ^(٥) :

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحصر ١٠٦/١ عن
أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له ،
فأكل منه ، ثم قال : قوموا فلأصل لكم . . . وروى : فلأصلى ، باللام مفتوحة
والياء منصوبة . وينظر : ٢١٨/١ ، وصحيح مسلم : ١٢٨/٣ .

(٢) مريم : ٧٥ .

(٣) هو أبو إسحق إبراهيم بن السرى بن سهل النحوى صاحب معانى القرآن
وإعرابه وغيرها ، أخذ عن المبرد وعنه الفارسى ، توفى سنة ٣١١ وقيل : ٣١٦ . ينظر
الإنباء : ١٥٩/١ .

(٤) ينظر الكشاف : ٢٨/٣ .

(٥) يقول البغدادى فى الحزاة ٩٤/٤ : « والبيت من أبيات خمسة لعمر بن

وقد جعلت إذا ما قت بثقلاني ثوبى فأنهض نهض الشارب التمل
ولا يقال : جعلت بفعل غيرى كذا ، إنما تقول : جعلت أفعل ، ولكنه
جاز في هذا البيت لارتباط الثانى بالأول .

وأما من رواه : « لِأَصَلِّيَ لَكُمْ » بلام كي ، ففي الرواية بعد ، إلا على مذهب
(عن) رأى زيادة الفاء ، وهو قول الأخفش ويونس ، فإذا كانت كذلك كانت
الفاء ملغاة على قولها ؛ أى : قوموا لأصلي .

وأما فتح اللام فإنما أراد : لأصليين ، وقلما يوجد في الكلام انفراد هذه
اللام في التأكيذ والقسم دون النون ؛ فإن حجت الرواية فليس ببعيد في القياس
كل البعد أن تقول : ليقوم زيد ، أى لقائم زيد ، توقع الفعل موقع الاسم ،
كما قد توقع الاسم موقع الفعل ، وتعماه عمله .

٤١ — مسألة

[في الاشتغال]

وأما رواية المذري^(١) : ثمانية تكفهم ، بالنصب ، فمن باب اشتغال الفعل
عن المفعول بضميره ، فنصب بإضمار فعل ، ولورفع بالابتداء وجعل تكفهم

أحمر الباهلي ، إلا أن قافيتها رائبة للامية ، كما وقع في إنشاد النحويين
وقافية البيت :

..... نهض الشارب السكر

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس بن دلهات الأندلسي ، كان حافظاً محدثاً
متمقناً ، روى عنه ابن حزم وابن عبد البر ، توفي سنة ٤٧٨ هـ ، ينظر العبر : ٢٩٠/٣

الخبر لم يجز كما يجوز في المعرفة ، لأن النكرة لا يخبر عنها إلا على الشروط التي ذكروها ، ولكنه يكون الخبر مقدما ، تقديره : منهم ثمانية .

٤٢ - مسألة

[في فتح همزة أن بعد ثم]

وأما من فتح « أن » بعد « ثم » فلا يستقيم إلا بقريضة حال ، مثل أن يتقدم قبلها أخرى مفتوحة فتعطف عليها ، وإلا فالكسر على الاستثناف هو الوجه ، وليس يخطئ أحد كسرها بعد ثم ، وأما الفتح فقلما يأتى إلا بقرائن حال ، كما لم يستقم في قول عمر^(١) : « أَوْ أَنْ جَبْرِيلَ »^(٢) بالفتح ، وإنما وجهها الكسر ، غير أن الواو من قوله : « أَوْ » ، ردت الكلام إلى أوله ؛ وكان في أول الكلام : فدخل عليه أبو مسعود^(٣) فأخبره أن جبريل نزل ، فقال عمر : أَوْ أَنْ جَبْرِيلَ ، كأنه قال : أَوْ حدثه أن جبريل ، ففتح أن من أجل هذا ، وهي حيلة ضعيفة ، وكسرها هو الوجه ، لاسيما والاستفهام يقطع ما بعده عما قبله ، ويوجب استثنافه ، والحمد لله .

(١) هو عمر بن عبد العزيز .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة وفضلها ١/١٣٩ بروايتين فتح الهمزة وكسرها .

(٣) نصه : « أن المغيرة بن شعبه أخر الصلاة يوما ، وهو بالعراق ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصارى ، فقال : ما هذا يا مغيرة ! أليس قد علمت أن جبريل صلى الله عليه نزل . . . »

٤٣ - مسألة

[في دلالة الواو]

وأما قوله : (التمس ولو خاتماً)^(١) ففي الكلام حذف وإضمار ، وهو كقوله : (لَأَتَوْهَـمَا وَلَوْ حَبَوَا)^(٢) فالحذف لجواب لو^(٣) ؛ كأنه قال : ولو أتوهما حبوا لكانوا أحقاء ، ولكنه حذف لدلالة الواو عليه ، لأنها ترد الكلام على أوله ، كقوله عليه السلام : (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، وإن زنى وإن سرق)^(٤) ولو لم يكن في الكلام الواو لكان الزنى شرطاً في دخول الجنة ، ولكن الواو حَصَّنَتْ^(٥) المعنى ، أى : وإن زنى وإن سرق لم يمنعه ذلك من الدخول ، كما تقول : لَا كَرِمَنَّكَ وَإِنْ شَتَمْتَنِي ، إنَّما هو عطف على الجملة المتقدمة ، كأنه قال : لَا كَرِمَنَّكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَإِنْ شَتَمْتَنِي أَيْضًا ، لئلا يتوهم أن الكلام ليس على العموم ، وأن حالة الشتم مخصوصة وحالة الزنى كذلك والسَّرَق ، فجاءوا بواو التشريك والنسق ليدخلوا هذه الحالة نصّاً في العموم المتقدّم ، حتى لا يتوهم استثناءؤه .

وكذلك : (لَأَتَوْهَـمَا وَلَوْ حَبَوَا) أى : ولو حبوا حبوا لَأَتَوْا أَيْضًا ، فامتنع توهم الاستثناء لهذه الحالة بمجيء الواو المشتركة لما بعدها فيما قبلها .

وكذلك قوله : (التمس ولو خاتماً) فإنه أمره بالالتماس أمراً مطلقاً ، فلما

(١) أخرجه البخارى في كتاب النكاح ، باب إذا كان المولى هو الخاطب : ٢٢/٧

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب الاستهزام في الأذان ١٦٠/١ عن

أبي هريرة : (. . . ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا) .

(٣) في الأصل : أو .

(٤) أخرجه البخارى في كتاب اللباس ، باب الثياب البيض : ١٩٢/٧

(٥) في الأصل : حسنت .

خشى أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته عن الملتصقات ، أ كد دخوله فيها بالواو المدخلة ما بعدها فيما قبلها ، بنصبه بإضمار فعل دل عليه ما تقدم .

وقول الرجل : « ولا خاتما » بالنصب ، رد على الكلام الأول ، فكأنه قال : ولا أجد خاتما من حديد . ومن رفع فعلى القطع والاستئناف ، كأنه قال : ليس عندي شيء ولا خاتم من حديد .

٤٤ — مسألة

[من باب البدل والتوكيد]

وأما قول أبي برزّة في البخاري^(١) : « إني أن كنت أن أرجع^(٢) مع دابتي أحب إلى » فإن وما بعدها اسم مبتدأ ، و « أن أرجع » اسم مبدل من الاسم الأول ، و « أحب » خبر عن الاسم الثاني . وخبر « كان » محذوف تقديره : أن كنت راجعا ؛ هذا على قياس قول سيدييه^(٣) وأصله في إعراب قوله سبحانه : (أبعدكم أنكم)^(٤) الآية ، وأما على قياس أبي العباس^(٥) ، فإن الثانية توكيد للأولى ، أي تكرار لها ، تقديره : أن كنت أرجع ، فأحب على هذا خبر عن « أن كنت » ، أي : كوني أرجع أحب إلى .

وفي الآية التي أشرنا إليها دقائق وحقائق ، لم نر إيراد ذكرها في هذا المكان ، والله المستعان .

(١) أخرجه البخاري في باب : إذا انفلتت الدابة في الصلاة : ٨١/٢ .

(٢) في الصحيح : أراجع .

(٣) ينظر الكتاب : ٤٦٧/١ .

(٤) للمؤمنون : ٣٥ .

(٥) ينظر المقتضب : ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

٤٥ — مسألة

[في تذكير الشاة]

وأما تذكير « الشاة » فشائع كثير ، قال الشاعر^(١) :

وحان^(٢) انطلاق الشاة من حيث خيما

ولكنه عندهم عبارة عن ثور بقر الوحش ، وكثيراً^(٣) ما يوجد تذكيرها في الأشعار الستة ، فتأمله ، وأما في الفهم فلا شك أنها تقع على الذكر والأنثى ، لقوله في الزكاة : (في أربعين شاة شاة ، وفي كل مائة شاة) ولكنه في النعت مؤنث وفي الخبر ، تقول : أخذت منه شاة ، وشاة سمينة ، هذا هو الغالب في الاستعمال ، كما تقول : حمامة ، فقوئث ، وإن كان ذكراً ودجاجة ، وكذلك تقول : شاة ، ثوئث ذكراً أو أنثى ، ولا يبعد التذكير فيها أيضاً وإن كان اللفظ مؤنثاً^(٤) ، كما قالوا :

يطرقن حيث تصول الحية الذكر

والحمد لله .

(١) هو الأعشى ، ديوانه : ٢٩٥ ، صدره :

* فلما أضاء الصبح قام مبادراً *

(٢) في الأصل : وكان

(٣) في الأصل : وكثير .

(٤) ينظر المسألة : ١٣ من هذا الكتاب .

٤٦ - مسألة

[في الإعراب]

وأما : (آخر ما عليهم)^(١) بالرفع ، فبعيد في قياس العربية إلا على تكلف إضمار تقديره : أمدُّ ذلك ، أو ممدَّةُ ذلك آخر ما عليهم ، ووجه الكلام النصب .

٤٧ - مسألة

[في الحال وأثره في الجملة]

وأما قوله : (فتسكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس)^(٢) فليس له وجه إلا الحال ، وحسنت ههنا ليرتبط الكلام بما قبله ، تأكيداً لمدحه ، وصرفاً^(٣) للوهم عن أن يكون الممدوح بالبلاغة غيره .

٤٨ - مسألة

[في العطف والبدل]

وقول عمر لحفصة : « لا تفرّ نك هذه التي أعجبها حسنُها ، حُبُّ رسول الله

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة ١٣٤/٤ عن مالك بن صعصعة ... فرفع لي البيت المعمور ، فسألت جبريل فقال : هذا البيت المعمور يصلى فيه كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا لم يعودوا إليه آخر ما عليهم بفتح الراء من آخر

(٢) أخرجه البخاري في باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ٨/٥ عن عائشة ، وذلك في وفاة رسول الله .

(٣) في الأصل : وصرف الوهم .

صلى الله عليه وسلم إياها ^(١) .

أخبرنا القاضي المحدث أبو مروان عبد الملك بن بونة العبدري ^(٢) ، رحمه الله عن الأستاذ أبي القاسم بن الأبرش ^(٣) ، مما أملاه عليهم وكتبوه عنه قال : قوله : حب رسول الله ، هو معطوف على حسنها ، بغير واو ، وقد تعطف العرب فتقول : كل تمرأ زيبأ أقطا ، وجالس زيدا عمراً .

وهذا الذى ذكره عن ابن الأبرش لو صح عن العرب ، لكان وجهها حسنا ، ولكنه عندى غير جائز ، على أنى قد رأيت الأستاذ أبا القاسم بن الرماك ^(٤) يذهب إلى جوازه ، وذكروا أنه قول ^(٥) أبي على الفارسي ^(٦) ، وقد ذكره

(١) أخرجه البخارى فى كتاب التفسير ، سورة التحريم ١٩٥/٦ .

(٢) كان أبو مروان محدثا فقيها ، روى عنه السهيلي فى التعريف والإعلام ، كما روى عنه سيرة ابن هشام ، عاش بين (٤٦٢ — ٥٤٩) وتوفى بمالقة ، ينظر التعريف والإعلام : ٧١ ، ٧٢ ، والروض الأنف : ٤/١ .

(٣) هو أبو القاسم خلف بن يوسف الشنترقى ، يعرف بابن الأبرش ، ذكر ابن دحية فى المطرب أن السهيلي التقى به ، وأخذ عنه فوائد فى النحو ، ويقول عنه الضبي : كان وحيد عصره فى علم اللسان ، توفى رحمه الله سنة ٥٣٢ .

ينظر المطرب : ٢٣٢ ، وبغية الملتبس ، وبغية الوعاء : ٥٥٧/١ .

(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن الرماك ، كان من أعلام الأندلس فى الأدب والنحو لقيه السهيلي ولزمه ، وقال عنه : وكان ماهرا فى صناعة العربية ، وقد أخذ ابن الرماك عن أبي الحسين بن الطراوة ، توفى سنة ٥٤١ .

ينظر المطرب : ٢٣٢ ، وبغية الملتبس : ٣٤٦ ، والروض الأنف : ١١٦/١ .

(٥) فى الارتشاف : « .. وذهب الفارسي إلى جواز ذلك [يعنى حذف الواو] وتبعه ابن عصفور وابن مالك ، وذهب ابن جنى ، وتبعه السهيلي إلى أنه لا يجوز » هذا وينظر النتائج : ورقة ٥٨ أ .

(٦) هو أبو على الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي الأصل . قدم بغداد وأخذ =

النحاس^(١) أيضاً في أقوال أوردها في تفسير قوله : (لا يصلها إلا الأشتى ،
الذي كذب وتولى^(٢)) أراد : والذي ، بالواو ، وأنشد :

كيف أصبحت كيف أمسيت^(٣) مما يثبت الود في فؤاد الكريم

واحتج أيضاً من أجاز حذف حرف العطف بقوله سبحانه : (ولا على
الذين إذا ما أتوك لتحملهم)^(٤) الآية ؛ قالوا : المعنى : وقلت لا أجد ، لأن جواب
إذا في قوله : (تولوا) ، وكل ما ذكره عندي من حذف حرف العطف
لا يصح ، ولا يقوم دليل من قياس ولا سماع ، لأن الحروف لو أضمرت
لم يبق ما ينبيء من معانيها ، ألا ترى أن « إن » وأخواتها ، وحروف الجزاء ،
وحروف الجر ، وحروف النفي والاستفهام ، لو أضمرت شيء من ذلك لاحتاج
المخاطب إلى وحى يطلعه على ضمير المتكلم ، وأنه أرادها ونواها ، ولو جاز
ذلك لجاز أن تقول : عندي درهم عشرون ، وثوب دينار ، واشترى عبداً
جبةً ، وهذا محال ، والبيت الذي احتجوا به ليس هو على معنى العطف إنما هو
على حكاية كلام متوال ، أى : من كان متآمداً على هذا الكلام الذي هو :
كيف أصبحت كيف أمسيت ، ولو عطف بالواو لم يفهم من الكلام معنى

= عن ابن السراج والزجاج ، وعلمت منزلته في النحو ، وله مصنفات كثيرة ، ومن أشهر
تلاميذه : ابن جني توفي سنة : ٣٧٧ .

ينظر نزهة الألباء : ٣٨٧ — وإنباء الرواة : ٢٧٣/١ .

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري ، يقول القفطي : كان من أهل العلم
بالفقه والقرآن ، رحل إلى العراق ، وسمع من الزجاج وأخذ عنه النحو وأكثر ...
وله مصنفات في القرآن ، توفي سنة : ٣٨٨ ينظر الإنباء : ١٠١/١ .

(٢) الليل : ١٥ ، ١٦ .

(٣) التوبة : ٩٢

التمادى والاستمرار ، وكذلك إذا قال الطبيب مثلاً لمن لا يحتاج إلى الحمية^(١) :
كل تمرّاً سمكاً لهما لبناً ، ما شئت وإنما أراد الاسترسال على جميع المطعومات
ولو عطف بالواو لم تتناول الإباحة إلا ما ذكر منها ، كما تقول : أعطهم ثمرة تمرّة ،
فيؤدى الكلام معنى التمدادى ، ولو عطف بالواو لوقف الأمر وانحصر فى تمرتين
فقط ، ونظير قولك : « كيف أصبحت كيف أمسيت » قول الشماخ^(٢) :

وَقِيلَ الْمُنَادَى أَصْبَحَ الْقَوْمُ أَذْجَى^(٣)

وأما قوله سبحانه : (قلت : لا أجد ما أحملكم عليه تولوا) ، فليس معنى
الآية كما تأولوا ، لِأَنَّ رَفَعَ الْحَرْجَ عَنِ الْقَوْمِ لَيْسَ مَشْرُوطاً بِالْبُكَاءِ عند
التوَلَّى ، وإنما شرطه عدم الجدة ، والآية نزلت فى السبعة الذين سعى ابن إسحاق^(٤)
ولو كان جواب : (إذا أتوك) فى قوله : (تولوا وأعينهم تقيض) لكان من
لم تفيض عيناه من الدمع هو الذى حرج وأثم ، وما رفع الله الحرج عنهم إلا أن
الرسول لم يجد ما يحملهم عليه ، وإذا عطفت (قلت لا أجد) على (أتوك)

(١) يقال : حمى المريض ما يضره حمية : منعه إياه .

(٢) هو الشماخ بن ضرار ، عده ابن سلام من طبقة النابغة الجعدي وليد .
ويرى بعضهم أن له صحبة ، ينظر الإصابة : ١٥١/٢

(٣) ديوانه : ٨ ، وصدده :

وتشكو بعين ما أكل ركابها

أكل : أتعب ، وركابها : إبلها ، ويروى : قال المنادى ؛ يصف هذه المرأة بأنه
أتعبها طول السير ليلاً ونهاراً وقول المنادى : أصبح القوم فما تنتظرون بالسير ،
وما مفعول بمعنى الذى ، وهى واقعة على السير ، والإدلاج ، هو السير أول الليل ؛
تعنى أن المنادى كان فى الصباح يقول : أصبح القوم كم تنامون وفى المساء يقول : أذلجوا .

(٤) ينظر سيرة ابن هشام : ٥١٨/٢

كان الحرج غير مرفوع عنهم حتى يقولوا وأعينهم تفيض ؛ فالجواب إذا
في قوله : « قلت : لا أجد » وما بعد ذلك خبر وثناء على هؤلاء السبعة الذين
كانوا سبب نزول الآية ، ففضيلة البكاء مخصوصة بهم ، ورفع الحرج بشرط
عدم الجدة عام فيهم وفي غيرهم .

فصل

إذا ثبت هذا فقوله : (حُبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها) مرتفع
على البذل من الفاعل الذي في أوَّل الكلام ، وهو : (لا تَغْرُنْكَ هذه)
فـ « هذه » فاعلة ، و « التي » نعت بصلته ، و « حُبِّ » بدل اشتمال ،
كما تقول : « أعجبنى يوم الجمعة صوم فيه » و « سرني زيد حب الناس له » ،
والحمد لله .

٤٩ — مسألة

[من باب الحال واسم الإشارة]

وأما حديث غَوْرَثِ بْنِ الْحَارِثِ ^(١) وقوله : (هاهو ذا جالساً) ^(٢) وجالسٌ
فالنصب على الحال ، كما تقول : هذا زيد قائماً ، أى : انظر إليه قائماً ، هكذا
قدره سيبويه ^(٣) ، وبعضهم يقول : ما في « ذا » من معنى الإشارة هو

(١) ينظر الإصابة : ١٨٥/٣ .

(٢) أخرجه البخارى في باب غزوة ذات الرقاع ١٤٧/٥ عن جابر بن عبد الله .

(٣) الكتاب : ٢٥٦/١ .

«العامل»^(١) ، وهذا باطلٌ ، لِأَنَّ « ذا » ليس باسم مشتق ، ومن رَفَعَ فَالرَّفْعُ من أَوْجُهه :

أحدها : أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ بدلًا .

والثالث : أَنْ يَكُونَ ابتداءً مضمراً .

والرابع : أَنْ يَكُونَ « ذا » بدل من هو ، وجالس الخبر ، ولا أعرف

أحداً قال إن « ذا » تكون صلة ، أى زائدة ، إلا في باب « ماذا » خاصة .

وقوله : ها هو ذا ، وقول الرجل : ها أنا ذا ، فصل بين هاء التنبية وذا^(٢) ،

وإنما كان القياس : أنا هذا ، وهذا أنا^(٣) ، إلا أَنَّ الحال اقتضتْ أَنْ يبدأ

بهاء التنبية ، لينبه بها المخاطب على النظر إلى المشار إليه ، ثم يبدأ بالمستؤل عنه

لأنه الاسم فيقال : ها هو ذا ، أى انظر إلى من سألت عنه فهو ذا ، وكذلك

قوله : « ها أنذا » ، إنما أراد هذا المعنى ، ولكنه جعل أنا مكان هو لأنه

متكلم فجاء بضمير المتكلم بدلاً من ضمير المستؤل عنه ، لأن المستؤل عنه هو

المتكلم ، ولو قال : هذا هو ، لبدأ بالاسم المشار إليه ، وإنما يبدأ به ويخبر عنه

إذا كان قد رآه ولم يعرف من هو ، وأما في هذه المسألة فضمير المستؤل عنه

[أولى]^(٤) بالتقديم ، لأنه أسبق إلى النفس ، ثم يشار إليه ليراه ويعرف

(١) في المقتضب ١٦٨/٤ : « وإذا قلت : ذاك عبد الله قائماً ، ذاك للإشارة ،

كأنك قلت : أشير لك إليه راكبا » .

(٢) في الأصل : ولا .

(٣) ينظر معنى اللبيب : ها التي للتنبية .

(٤) زيادة ليست في الأصل .

بمضوره ، أى : ها أنا حاضر ، وها هو حاضر ، ومن العرب من يقول فيه :
ها هو ذا ، وها هو ذا ، ذكره قاسم بن ثابت ^(١) .

٥٠ - مسألة

[من باب الحال]

وأما النصب ^(٢) في رواية « القابسي » ^(٣) فإنه جائز على الحال ، ولكن إذا
قدمت المجرور ^(٤) ، وأما إذا قدمت (صلتاً) فلا ، لأن الحال لا تتقدم على
عاملها المعنوي ، وإنما تتقدم على العامل اللفظي ، ولعل الناسخ قدمه في الخط
غالطاً ، والله أعلم .

(١) هو أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي العوفي ، عني بالحديث واللغة
هو وأبوه ، فأدخل الأندلس علماً كثيراً ، سمع في رحلته من النسائي والبخاري ، وكان
ورعاً ناسكاً ، ألف الدلائل في شرح الحديث ومات قبل إكماله فأكمله أبوه بعده ،
وكانت وفاته بسرقسطة سنة : ٣٠٢ .

ينظر بغية الملتبس : ٤٢٤ ، وبغية الوعاة : ٢٥٢/٢ .

(٢) يعنى نصب (صلتاً) في الحديث المتقدم ١٤٧/٥ قال جابر بن عبد الله :
« .. ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت صخرة ، فعلق بها سيفه ، قال جابر :
فمننا نومة ، ثم إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوننا ، فجئناه ، فإذا عنده أعرابي
جالس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذا اخترط سيفي وأنا نائم ،
فاستيقظت وهو في يدي صلتاً ، فقال لي : من يمنعك مني ؟ قلت : الله ، فما هو ذا جالس .. »
(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القروي ، يعرف بابن القابسي ،
كان إماماً في علم الحديث ومتونته وأسانيده وجميع ما يتعلق به ، سمع كتاب البخاري
بعمكة عن أبي زيد ، عاش أبو الحسن بين [٣٢٤ — ٤٠٣] . ينظر وفيات الأعيان :

١٠٩/٣ ، والعبر : ٨٥/٣ .

(٤) يعنى بالجار والمجرور (في يده) من قوله : وهو في يده صلتاً .

٥١ — مسألة

[في ضبط حديث]

وأما الرفع من قوله : (استقرى لك الحديث ^(١)) فلا أعرف يجوز غيره .
ولا أعرف للنصب وجهاً ، وكذلك : (ألا تدعني) لا يتجه لى فيها
إلا التخفيف .

٥٢ — مسألة

وأما قوله في حديث صفية : « حتى سقطت عن الراحلة للمرأة » برفع
المرأة ، فقد كان الظاهر أن يقول : المرأة ، أى عليكم المرأة ، ودعوني ، ولكنه
عليه السلام لم يرد هذا ، فإنه كان أغبر الناس على حرمة صلى الله عليه وسلم ،
فإنما أراد : المرأة أهم على من نفسى ، وأنه لا بأس عليه من وقعته تلك
ليدعوه ويغضوا أبصارهم عن المرأة ، حتى يكون هو الذى يقيمها ، والله أعلم .

٥٣ — مسألة

[في إضمار الفعل]

وأما : (بينتك أو يمينه) ^(١) بالرفع ، فهذا اللفظ بعينه مسطور في كتاب

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب صلاة الليل مثنى مثنى ١٧٤/٢
« .. عن أنس بن سيرين قال : سألت ابن عمر قلت : رأيت الركعتين قبل صلاة الغداة ،
أطيل فيهما القراءة ؟ قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل مثنى مثنى
ويوتر بركته ، قال : قلت : إني لست عن هذا أسألك ، قال : إنك اضخم ، ألا تدعني
استقرى لك الحديث »

(٢) أخرجه البخارى في كتاب التفسير ٤٣/٦ ، عن عبد الله بن مسعود .

سيدبويه ، وذكر فيه النصب بإضمار فعل ، كأنه قال : أحضر بينتلك ، وأجاز بإضمار
المبتدأ ، وتقديره : المحكوم به بينتلك ، والحمد لله .

٥٤ — مسألة

[في رواية الأصميلي]

وقوله ^(١) : (قِيحَا يَرِيه) ^(٢) لا يجوز فيه النصب ، ولا يفكر في رواية
الأصميلي ^(٣) مثل هذا ، فقد تأملتها فوجدتها أكثر الروايات لحناً وتصحيحاً .

٥٥ — مسألة

[في المجزومات المضاعفة ، ورواية الحديث]

وأما ما ذكرت من المجزومات المضاعفة ، نحو : لم يَضُرَّهُ ، ولم يَمَسَّهُ ، فلغة
أهل الحجاز في هذا كله بالجزم وترك الإدغام ، وبنو تميم يدغمون فيجتمع لهم
ساكنان ، فيحركون الثاني بالفتح ، ومنهم من يُحَرِّكُه بالكسر لالتقاء

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان
الشعر حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن ٤٥/٨ عن أبي هريرة رضي الله عنه ،
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن يمتليء جوف رجل قيحاً يريه ، خير من
أن يمتليء شعراً ، وروى : حتى يريه .

(٢) في اللسان — وقد ذكر الحديث : « قال الأصمعي : قوله حتى يريه :
هو من الوري على مثال الرمي ، يقال منه : رجل موري — غير مهموز — وهو أن
يدوى جوفه .. وقال الجوهري : وري القبيح جوفه يريد وريراً أكله » .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم المغربي ، كان عالماً بالحديث رأساً في الفقه .
توفي سنة : ٣٩٢ . ينظر فهرسة ابن خير : ٩٦ ، والعبر للذهبي : ٥٢/٣ .

الساكنين ، وإن كان أول الفعل مضموماً جاز فيه الإتيان ، فتقول : لم يرُدُّ ، ورُدُّ يا فلان ، فهذه ثلاث لغات مع الإدغام : رُدُّ ، ورُدُّ ، ورُدُّ ، وهي لغتان إن لم يكن أول الفعل مضموماً وأدغمت ولم تظهر ، كما يظهر أهل الحجاز .

فإن اتصل بالفعل ضمير مؤنث فالفتح لا غير ، لأن الهاء خفيفة وبعدها ألف ، ففتحوا من أجلها ، وإن اتصل بالفعل ضمير مذكر فالضم هو الوجه لظهور الهاء أيضاً ، وإن [وقع ^(١)] بعدها واو فالضم أجود والكسر رديء مع الهاء جداً ^(٢) .

وإذا لم يكن ثاني الفعل مضموماً مثل « يَمَسُّهُمْ » فالفتح هو الجيد ، وقد يجوز الضم إتياناً لحركة الهاء ، فالأجود [في ^(١)] لم يضره وفي رده الضم ، وفي : لم يمسسه الفتح ، وكذلك في يُعْفَى ، وهذا كله في غير لغة أهل الحجاز ، وأما لغة أهل الحجاز فتقول فيه : « لم يمسسه » .

فإن قيل : فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم حجازياً ، فلم لم يظهر في هذا كله ؟ .

فالجواب من ثلاثة أوجه : أحدها قاله « الخطابي » ^(٣) وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بجميع لغات العرب .

الثاني : أن يكون التضعيف في هذه الكلمات من قبل الرواة ومن لفظهم ،

(١) زيادة ليست في الأصل .

(٢) ينظر شرح الشافية للمرضي : ٢٤٣/٢ — ٢٤٦ .

(٣) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب ، الخطابي ، البسقي ، كان قتيها أدبياً محدثاً ، سمع بالعراق ، له من التصانيف : غريب الحديث ، ومعالم السنن في شرح سنن أبي داود ، وأعلام السنن في شرح البخاري ، توفي سنة ٣٨٨ . ينظر وفيات الأعيان : ٢/٤٥٣ ، والعبر : ٣/٣٩ .

فقد كان أبو هريرة يقول في حديث الإنصات : فقد لغيت^(١) ، وكان يقول في : جلده أو سببته : جلدته^(٢) ؛ ذكره مسلم .

والوجه الثالث : أن يكون هذا الإدغام من أجل اتصال الفعل بالضمير ، حسن في اللغة الحجازية الإدغام أيضاً ، من أجل أن الهاء خفية ، فكان ما بعد الهاء من واو أو ألف في المؤنث قد ولى الفعل ، فإن العرب كلهم يقولون : رُدَّا ، أو : رُدُّوا ، ولا يقولون : ارددا ، ولا : ارددوا ، فكذلك يحسن ممن لغته الإظهار أن يدغم مع الهاء خلفائها مراعاة للواو التي بعدها أو الألف .

٥٦ — مسألة

[في الظرف]

وأما قوله : (هذه مكانُ عمرتك)^(٣) فالنصبُ على الظرفِ هو الوجه ؛ لأنَّ العمرة ليستُ بمكانٍ لعمرةٍ أخرى ، ولكن إن جعلت المكان بمعنى العوض والبدل مجازاً ، أي هذه بدل عمرتك ، جاز الرفع ، والحمد لله .

(١) في صحيح مسلم ، كتاب الجمعة ، باب الإنصات ٥/٣ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا قلت لصاحبك : أنصت ، يوم الجمعة ، والإمام يخطب فقد لغيت) قال أبو الزناد : هي لغة أبي هريرة ، وإنما هو فقد لغوت .

(٢) في صحيح مسلم ، كتاب البر ، باب من لعنه النبي (ص) ٢٥/٨ عن أبي هريرة « ... فأى للمؤمنين آذيته شتمته لعنته جلده فاجعلها له صلاة .. » وفي رواية أخرى : جلده ، قال أبو الزناد ، وهي لغة أبي هريرة وإنما هي : جلده .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الحج ، باب كيف تهل الحائض والنفساء ١٧٢/٢ عن عائشة قالت : (... فلما قضينا الحج أرسلنى النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن ابن أبي بكر إلى التنعيم ، فاعتمرت ، فقال : هذه مكان عمرتك .. » وينظر مسلم ، كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام : ٢٧/٤ .

٥٧ - مسألة

[من الجزم في جواب الأمر]

وقوله : « صلّ في بيتي مكاناً أتخذه » ^(١) الجزم على جواب الأمر ، كأنه قال : « إن تفعل أتخذه » ^(٢) ، والرفع على أحد وجهين ؛ أحدهما : أن يكون في موضع النعت لمكان ، كما تقول : أعطني طعاماً آكله ، أي : مأكولاً . وهذه صفة على المسأل ، كما قال سبحانه : (وبشرناه بإسحق نبياً) ^(٣) ووصفه بما يؤول إليه الحال .

والوجه الثاني من الرفع : القطع مما قبله وجعله خبراً مستأنفاً ، كأنه قال : فأنا أتخذه .

٥٨ - مسألة

وأما : (ولد ابن ذكري) فجائز فيه الخفض على التوكيد للذكورة ، لأن الابن وإن كان مذكراً فقد يراد به الجنس ، فيذكّر الابن ليملق الحكم بمعنى النبوة ، فيشترك فيه الذكر والأنثى ، كما تقول : حق على الابن بر أبويه ، وحق الأب

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الرخصة في الطر والعله أن يصلى في رحلة ١٧٠/١ عن محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى ، وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا رسول الله ، إنها تكون الظلمة والليل ، وأنا رجل ضريب البصر ، فصل يا رسول الله في بيتي مكاناً أتخذه مصلى ، فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أين تحب أن أصلى ، فأشار إلى مكان من البيت ، فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) ينظر المقتضب : ٨٢/٣ ؛ ٨٣ .

(٣) الصافات : ١١٢ .

أوجب من حق الابن ، فتعلق الحكم بالأبوة والبنوة دون تخصيص ذكورة من من أنوثة ، كما تقول : المؤمن يفعل كذا ، والمسلم يجب عليه كذا ، فتعلق الحكم بالصفة ، فيشترك فيه المذكر والمؤنث ، وكذلك مسألة الابن .

وهذا أسهل وأقوى في العربية من اللفظ الذي جاء في الحديث المرفوع : (وما بقي فلاولى رجل ذكر)^(١) ، هذا أعسر من الأول ؛ لأنه خص الرجولة ونص عليها وعاق الحكم بها ، ثم قال (ذكر) فهو عندي على التوكيد لمتعلق الحكم ، لأن متعلق الحكم المذكورة ، والرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمور ؛ حكى سيبويه : « مررت برجل رجل أبوه »^(٢) فلهذا احتاج الكلام إلى زيادة بيان وتأكيد^(٣) ، والله أعلم .

٥٩ - مسألة

[في الإضافة والبدل]

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (ذُو بَطْنٍ بِنْتُ خَارِجَةَ)^(٤) فَإِنْ صَحَّت رِوَايَةُ التَّنَوِينِ فَرَفَعَ مَا بَعْدَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : عَلَى الْبَدَل ، مَعَ حَذْفِ الْمُضَافِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : هُوَ ذُو بَطْنٍ جَنِينٍ بِنْتُ خَارِجَةَ ، كَمَا رَوَى فِي قَوْلِ الْأَعْشَى^(٥) .

(١) أخرجه البخارى في كتاب الفرائض باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ١٨٩/٨ عن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر .

(٢) الكتاب : ٢٣١/١ .

(٣) ينظر الفرائض للسهيلى : ورقة ١٢ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الأقضية باب ما لا يجوز من النحل ٧٥٢ : (فقال أبو بكر : ذو بطن بنت خارجة ، أراها جارية) .

(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ٢٢٥ ، وهو بتمامه : =

* رضيعى لبانِ ثدى أم . . . *

أى : لبن ثدى أم ، فحذف المضاف .

ومن هذا الباب عندى قوله : (أصحاب الأخدود ، النار)^(١) أى : الأخدود

أخدود النار ، وليس هو من بدل الاشتمال كما زعم الفارسي^(٢) .

وأما الوجه الثانى فأن يكون « بنت خارجة » خبر مبتدأ مضمرة ، كأنه قال :

ذو بطنٍ أمه بنت خارجة ، أو صاحبتة بنت خارجة ، أى هو حَبْلٌ لم يولد بعد ،

وتلده بنت خارجة .

٦٠ — مسألة

[فى إعمال المصدر]

وأما : (فصيامٌ ثلاثة) فهو بَيْنٌ لا إشكال فيه ، لأن الصيام مصدر ،

والمصدر إذا نَوَّن نصبت ما بعده على الظرف وعلى المفعول ونحوه .

== رضيعى لبانِ ثدى أم تحالفا بأسمعهم داج عوض لا تتفرق

يقول الأعشى : هما أخوان - يعنى المخلوق والكرم - قد رضعا ثدى أم واحدة ،

وتحالفا بجرمة الثدي الذى رضعا أن لا يتفرقا .

وينظر اللسان : لبن ، ومعنى اللبيب : عوض .

(١) البروج : ٤ ، ٥ .

(٢) قال الفارسي فى الإيضاح ورقة ٥٢ : وبديل الاشتمال كقولك : سلب زيد

ثوبه ، ومنه قوله تعالى : (قتل أصحاب الأخدود ، النار ذات الوقود) فالأخدود مشتعل على النار .

٦١ — مسألة

[في باب النصب]

وأما : (إِذْنٌ يَخْلِفَ) ^(١) فالنصب لا غيرُ ، لأنه قد صُدِّرَ بـ « إِذْنٌ » ولا تلغى إذا صدر بها ، فإن صحَّت الرواية ففي الكلام حذف تقديره : إذا هو يحلف ، وكذلك (إذا لا يختارنا) .

٦٢ — مسألة

[في الأسماء الستة]

وأما قوله : (آنت أبا جهل) بالنصب مع لفظ الاستفهام ، ففيه عندي وجهان : أحدهما : أن يكون على لغة من يقول : هذا أباك ومررت بأباك ، مقصوراً ، وأنشدوا :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بلغا في المجد غايتها ^(٢)
وقالوا : مُكْرَمَ أَخَاكَ لا بطل ^(٣) .

(١) أخرجه البخارى في كتاب الشهادات ، باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين ٢٣٢/٣ : (...) فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألك بينة ؟ قال : قلت : لا ، فقال لليهودى : احلف . قال : قلت يا رسول الله ، إِذْنٌ يحلف فيذهب بمالى ... » .

(٢) ينسب بعضهم هذا الرجز إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، وآخرون إلى روبة بن العجاج ، وهذان البيتان من شواهد أبى البركات الأنبارى فى الإنصاف ١٨ ، وابن يعيش فى شرح المفصل ٥٣/١ .

(٣) هذا مثل ينسب إلى أبى حفش خال بهس الملقب بنعامة ، ينظر معجم الأمثال للبيدائى ١٥٢/١ ، ٣١٨/٢ .

والوجه الثانى : أن يكون منصوباً على النداء مع الحذف للخبر ، كأنه قال :
آنت يا أيا جهل الذى كنت تفعل وتقول ما تقول .

٦٣ - مسألة

[من باب الصفة المشبهة]

وأما قوله : (أعور عينه اليمنى كأن عنبه طافية)^(١) وهى^(٢) رواية الأصيلي
فعينه مرتفعة على البدل من المضمرة فى « أعور » الراجع على الموصوف ، وهو بدل
البعض من الكل ، ولا يجوز أن ترتفع بالصفة ، كما ترتفع بالصفة المشبهة للفاعل ،
لأن « أعور » لا يكون إلا نعتاً لمذكر ، ويجوز أيضاً أن تكون « عينه »
مرتفعة بالابتداء وما بعدها الخبر .

وقوله : « كأن عنبه طافية » على حذف خبر كان ، كلام فصيح ،
وإنما يجوز فى إنَّ وكأنَّ وأخواتها أن تحذف الخبر إذا أوقعها على النكرات ،
فإن أوقعها على المعارف لم يحذف الخبر ؛ أنشد سيبويه^(٣) :

إنَّ تحلاً وإنَّ مرتحلاً

وأنشد :

(١) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب : واذكر فى الكتاب مريم
٢٠٣/٤ : (فذهبت ألتفت فإذا رجل أحمر جسم جعد الرأس ، أعور عينه اليمنى كأن
عينه طافية) وفى رواية كأن عنبه طافية .

(٢) فى الأصل : وفى

(٣) الكتاب ٢٨٤/١ والبيت للأعشى فى مدح سلامة ذى فانش وعجزه :

* وإن فى السفر إذ مضى مهلاً *

ينظر ديوانه : ٢٣٣ - ٢٣٥ .

ولكن زنجياً طويلاً مشافره^(١)

فهذا على حذف الخبر ، كأنه قال : إن لنا محلاً ، وكأنه قال في الحديث :
كأن في وجهه ، ولم يحىء الحذف مع المعرفة إلا نادراً بقرينة حال أوجبت
ذلك^(٢) ، نحو قوله عليه السلام للمهاجرين : (أتعرفون ذلك لهم ، يعني الأنصار ،
قالوا : نعم ، قال : فإن ذاك) أى : فإن ذاك شكر لهم .

ومن رواه : « عنبة طافية » بالرفع ، فهو جائز ، ولكن بتخفيف النون
من كأن ، كما قال^(٣) :

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

ويروى بنصب « ظبية » وهذا كله على الحذف ؛ إن رفعت فعلى حذف
الاسم الأول ، وإن نصبت فعلى حذف الخبر .

ومن روى : (أعور عينه اليمنى) ، بالخفض ، فهو من قولهم : حسن وجهه

(١) هو الأعشى ينظر ديوانه ٤٨ ورواية البيت فيه :

ولو كنت ضيياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر
كذا برفع زنجي ، ومثله في الكتاب ٢٨٢/١ يقول سيدييه « والنصب أكثر في
كلام العرب ، كأنه قال ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ، ولكنه أضر
هذا ، كما يضر ما يبنى على الابتداء نحو قوله عز وجل : طاعة وقول معروف أى
طاعة وقول معروف أمثل » .

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٤/١ والمقتضب ١٣٠/٤ والخصائص ٣٧٣/٢ ، ٣٧٤ .

(٣) هو ابن صريم اليشكري ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ ،

وصدره :

بإضافة الصفة إلى الوجه ، مع إضافة الوجه إلى الضمير ، وهو بعيد في القياس ، لأنه جمع بين طرفي تقيض ، نقل الضمير إلى الصفة مع بقاءه في اللفظ مضافاً إليه الوجه ، وإنما الأصل أن يكون الوجه مرفوعاً مع الهاء ، ومنصوباً ، أو مخفوضاً مع نقل الضمير إلى الصفة^(١) ، وقد منعها الزجاجي ، وزعم أن جميع الناس خالف فيها سيديويه ، وسيديويه لم يحجزها قياساً ، وإنما أخبر أنها جاءت في الشعر^(٢) ، وأنشد :

كَمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

واعترف سيديويه برداءة هذا الوجه ، وقد وجدناه في غير الشعر ، ذكر أبو علي القالي^(٣) ، وهو ثقة ، في صفة النبي صلى الله عليه وسلم : (شثن الكفين ،

(١) يعني على الترتيب الآتي : حسن وجهه رفعاً ، وحسن وجهاً أو حسن الوجه نصباً ، وحسن الوجه ، أو حسن وجه ، جرّاً ، هذا على صيدل التخييل . وينظر الأوجه الجائزة والممتنعة وما وقع فيه الخلاف في المقتضب : ١٥٩/٤ مع تعليق الأستاذ عضيمة .

(٢) في الكتاب ١٠٢/١ : « وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك ردى لأنه بالهاء معرفة ، كما كان بالالف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالالف واللام ، قال الشماخ :

أَمِنْ دَمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرِّكْبَ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرِّجَاحِ قَدْ عَفَا ظِلَاهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رُبْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَاً كَمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

(٣) هو أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ، كان عالماً باللغات نجوياً إخبارياً ، أخذ عن ابن دريد ، وابن درستويه ، وابن الأنباري ، وسمع من أبي يعلى الموصلي والبقوي وطبقتهما ، ودخل الأندلس في عهد عبد الرحمن الناصر ، فأكرمه ، وصنف له ولولده الحكم المستنصر ، ومن كتبه : النوادر والأمال ، والبارع في اللغة ، وأخذ عنه من الأندلسيين الزبيدي ، توفي سنة ٣٥٦ .

ينظر الإنباه : ٢٠٤/١ ، والعبر : ٣٠٤/٢ .

طويل أصابعه^(١) وقال : هكذا روايته بالخفض ، وذكر الهروي^(٢) وغيره في حديث أم زرع : (صِفَرِ رِدَائِهَا ، وملء كسائِها)^(٣) فقولها : (صِفَرِ رِدَائِهَا) هو مثل ما حكى سيبويه من : « حسنة وجهها » والمسألة أسرار ، وفي باب الصفة عجائب من التعليل قد استوفيتها وكشفتها في غير هذا الإملاء ، فهذه الرواية التي تقدم ذكرها جائزة عندي ؛ والله المستعان .

٦٤ - مسألة

[من باب الابتداء]

وأما ما ذكرته من رواية الرفع في قوله : (ولا سَبِطٌ رَجُلٌ)^(٤) فلا يخرج لها إلا على إضمار المبتدأ ، أي : ولا هو سبطٌ رَجُلٌ .

٦٥ - مسألة

[في جواب النهي]

وأما قول أبي طلحة : (لا تشرف يُصْبِكُ مهم)^(٥) فقد ذكرته في مسألة

(١) في الأمالى ٦٩/٢ : « شثن الكفين والقدمين ، طويل أصابعها » .

(٢) هو أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي ، صاحب الغريبين ، أخذ عن الأزهري وغيره ، وتوفي في رجب سنة : ٤٠١ ينظر العبر للذهبي : ٧٥/٣ .

(٣) ينظر النهاية لابن الأثير . ٣٦/٣ .

(٤) أخرجه البخاري في باب صفة النبي ٢٢٨/٤ عن أنس بن مالك : (. . ليس بمحمد قطط ، ولا سبط رجل) وشعر سبط : مسترسل غير جعد ، والقطط : الشديد الجعودة . يعني أن شعره وسط بين الجعودة والسبوط .

(٥) أخرجه البخاري في باب مناقب الأنصار ٤٦/٥ .

قول اليهود : (لا تسألوه يحبسكم)^(١) ، والوجه عندى الرفع ، كأنه قيل له : لم لا أشرف ؟ فقال : يصيبك سهم ، أى يصيبك إن أشرفت ، والقول فى الجزم ما تقدم .

٦٦ — مسألة

[فى الجزم ونون التوكيد]

وأما قوله : (دعنى فلاضرب)^(٢) فالوجه فيه الجزم بلام الأمر ، وقد تدخل لام الأمر على فعل المتكلم ، وإن كان المتكلم لا يأمر نفسه ، ولكنه إذا أزم الفعل نفسه صار كالأمر لها ، كقوله : (قوموا فلاصل لكم)^(٣) ، وكقوله سبحانه : (فليمدد له الرحمن مدداً)^(٤) .
وأما النصب فلا يستقيم مع كسر اللام^(٥) ، لأنها ليست بلام كى فى هذا الموضع ، ولكن إن فتحت اللام وأردت النون الخفيفة ، فلعله أن يجوز ، كما قال :^(٦)

اضربْ عنك الهموم طارقها ضربك بالسوطِ قونس الفرس
أراد : اضرباً ، ومن هذا الباب قول الأعشى :

-
- (١) ينظر للسألة : ٣١ وحديث اليهودى : لا تسألوه لا يحبسكم . . .
(٢) أخرجه البخارى فى كتاب استتابة المرتدين ، باب ما جاء فى التأولين ٢٤/٩
(٣) ينظر للسألة : ٤٠ .
(٤) مريم : ٧٥ .

- (٥) وردت هذه الرواية ، ينظر البخارى : ٢٤/٩ .
(٦) البيت فى اللسان : قنس ، ويقول ابن منظور : قال ابن برى : البيت لطرفة ويقال : إنه مصنوع عليه ، وأراد اضربن ، بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفها للضرورة ، وهذا من الشاذ ، لأن نون التأكيـد الخفيفة لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن .

فإياك والأنصابَ لا تَقْرَبَنَّهَا ولا تعبدَ الشيطانَ والله فاعبدا^(١)
وأما الرفع ، فلا يستقيم أيضا ، إلا مع فَتَح اللام ، وهو ههنا ضعيف .

٦٧ - مسألة

[في باب المصادر المنصوبة]

وأما قول عامر بن الطفيل^(٢) : (أَغْدَةٌ كَغْدَةِ البعير)^(٣) فقد أورده
سيبويه في كتابه^(٤) فقال : (أَغْدَةٌ كَغْدَةِ البعير وموتاً في بيت سلوية)
وجعله سيبويه من باب المصادر المنتصبة بالأفعال المختزلة التي لا يجوز إظهارها

(١) ديوانه : ١٣٧ والرواية فيه :

فإياك والميتات لا تقربنهما ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا
وذا النصب المنصوب لا تنسكنه ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وهو من شواهد الكتاب : ١٤٩/٢ ، وينظر المقتضب : ١٢/٣ .

(٢) كان سيد بني عامر في الجاهلية ، وقد أسلم ثم ارتد ، فدعا عليه الرسول هو
وأربد بن قيس أخو لبيد لأمه فقال : اللهم ا كغنيهما بما شئت ، فأُزِلَّ الله تعالى على
أربد صاعقة وأخذت عامراً الغدة ، فكان يقول : غدة كغدة البعير وموت في بيت
سلوية ، ينظر أسد الغابة : ٨٤/٣ ، ومجمع الأمثال للسيداني : ٥٧/٢ ، ٥٨ .

(٣) أخرجه البخاري في باب غزوة الرجيع : ٣٥/٥ ، والرواية فيه : غدة ،
بالرفع دون استفهام ، وفي مجمع الأمثال — وقد ذكر هذه الرواية : ويروى « أَغْدَةٌ
وموتاً » نهياً على المصدر .

وفي اللسان : الغدة طاعون الإبل ، وقلما تسلم منه .

وأما سلول فكما يقول السيداني : « عندهم أقل العرب وأذلهم » وكان عامر قد
نزل بيت امرأة من سلول ، فيضرب هذا المثل في خصلتين إحداهما شر من الأخرى .

(٤) الكتاب : ١٧٠/١ .

لقيام المنصوبات مقامها ، فكأنه قال : أَعْدُّ غُدَّةً ، وأأموت موتا في بيت سلولية ، أى : امرأة من بنى سلول بن صعصعة .

وعامرُ بنُ الطُّفيل : أبوه الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة ابن خَصَفَةَ بن قيس عِيلان^(١) ، وقيل : عكرمة بن قيس بن عيلان^(٢) ، وإنما خصفة أمه .

والطُّفيل هو فارس قُرْزُل^(٣) ، وقرزل اسم فرسه ، والقرزل في اللغة : القيد وهو أحد البنين الأربعة الذين ذكرهم لبيد في قوله^(٤) :

نحن بنو أمّ البنين الأربعة

وكانوا خمسة ، وإنما ترك ذكر الواحد ، لأنه كان ميتا حين ارتجز لبيد بهذا الرجز عند النعمان ، وربيعه والد لبيد هو ربيعة المقتيرين^(٥) ، وهو الذى كان ميّتا حينئذ ، وثالثهم « عامر » مُلَاعِبُ الأُسنة ، سمي بذلك لقول الشاعر في أخيه :

(١) في الأصل : غيلان ، بالغين وفي المشته للذهبي ٤٩٠ : « وبمهمة : قيس عيلان من مضمير » وينظر جمهرة أنساب العرب : ٢٦٠ .
(٢) في اللسان : وقرزل بالضم : اسم فرس كان في الجاهلية ، قال ابن الأعرابي : هو فرس عامر بن الطفيل وأنشد :

وفعلت فعل أليك فارس قرزل إن الندود هو ابن كل ندود
وقيل لهذه الفرس : قرزل ، كأنه قيد للوحش بإحقها .

(٣) ديوانه : ٢٤١ — ٣٤٢ ، وينظر الكتساب : ٣٢٧/١ ، وخزانة

الأدب : ١٧٩/٤ .

(٤) ينظر جمهرة أنساب العرب : ٢٦٨ .

فراراً وأسلمت ابن أمك عامراً يلعب أطراف الرشيح المزروع
وله أخبار مع النبي صلى الله عليه وسلم^(١) .

ورابعهم عبيدة الوضّاح ، وخامسهم معاوية مَعُوذُ^(٢) الحكماء ،
لقوله :

يَعُوذُ مثلها الحكماء بعدى إذا ما الأمر في الحدثان نابا
وهو القائل :

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا^(٣)
وغلط « الفراء »^(٤) فاحتجّ بقول لبيد :

(١) ينظر أسد الغابة : ٩٣/٣ .

(٢) هكذا بالدال في معوذ ، ومثله في اللسان : كسد ، ورواية البيت فيه :

أعوذ بعدها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الأشياء نابا
وفي اللسان (س) : وصي معوذ الحكماء لقوله :

أعوذ مثلها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الحدثان نابا

وفي التاج : عود « ولقب معاوية بن مالك بن جعفر بن كلاب . معوذ الحكماء »
كذا بالدال ، ورواية البيت :

أعوذ مثلها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الأشياء نابا

يقول الزبيدي : « هكذا بالنون والموحدة من نابه الأمر ، إذا عراه ، وفي بعض
النسخ : بانا ، بتقديم الموحدة على النون ، أى ظهر ، وفي أخرى : إذا ما الأمر ،
بدل الحق ، وفي بعض الروايات : إذا ما معضل الحدثان نابا . . »

(٣) ينظر اللسان : س ما .

(٤) هو يحيى بن زياد الكوفي النحوى . كان من أعلام النحو واللغة ، ويعتد من

أجل أصحاب الكسائي . توفي سنة : ٢٠٧ . ينظر العبر : ٣٥٤/١ .

* نحن بنو أم البنين الأربعة *

على قوله : (ولمن خاف مقام ربّه جنتان)^(١) ؛ قال : إنما هي جنة واحدة ،
ولكنه جعلها جفتين مجازاً لاعتدال الفواصل ، كما جعلهم لبئد أربعة وهم خمسة ،
لاعتدال القوافي ، وهذه هفوة عظيمة ، وعثرة لا لعلها^(٢) ، وقد ذكرها
القُتَيْبِيُّ^(٣) عنه راداً عليه ومحذراً من اعتقادها ، والحذر الحذر من زلة العالم ،
والله الموفق .

٦٨ — مسألة

[في المفعول من أجله]

في لَدَّ المريض (كراهية المريض للدواء)^(٤) نصب الكراهية على أنه مفعول
من أجله ، والعامل فيه الفعل الذي دلّ عليه من إِبَاءته لِلدَّ ، وكأنه قال : أبى من
ذلك كراهية المريض .

(١) الرحمن : ٤٦ .

(٢) في اللسان : « قال أبو عبيدة : من دعائهم : لا لعلاً لفلان ، أى :
لا أقامه الله » .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . نشأ ببغداد وأخذ عن أعلامها ومنهم
والده ، وابن سلام والجاحظ ، وله مصنفات نيفت على الأربعين ، وتلمذ له كثيرون ،
عاش بين سنة (٢١٣ — ٢٧٦) ينظر العبر : ٥٦/٢ .

(٤) أخرجه البخاري في باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ١٧/٦ : « .. قالت
عائشة : لدنائه في مرضه ، فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى ، فقلنا : كراهية المريض
للدواء » روى بنصب كراهية ورفعها .

وينظر البخاري : ١٦٤/٧ ، ٨/٩ — ١٠ ومسلم : ٢٤/٧ .
واللد : أن يؤخذ بلسان المريض فيجد إلى أحد شقيه ، ويوجر في الآخر الدواء .

ولا ينتصب المفعول من أجله حتى يكون مصدراً ، ويكون فاعله هو الفاعل المذكور قبله ، مثل أن تقول : أبي زيد من كذا كراهيةً لكذا ، وخرج فلان حرساً منه على كذا ، فالخريص هو الخارج ، ولو قلت : خرج زيد حرساً عمرو ، لم يحز النصب ، لأن الثاني غير الأول ، وفي الحديث : (كراهية المريض) لأن المريض هو الذي أبي من الله ، فكأنك قلت : كراهيته للدواء ، تعني النبي صلى الله عليه وسلم .

ومن رفع الكراهية فعلى إضمار البتداء ، أي : هذا الذي ترون منه كراهية المريض للدواء .

وهندنا في المفعول من أجله أسرار لا نطول بكشفها ، وثمرة بكر ليس هذا حين قطفها .

٦٩ - مسألة

[في كسر همزة إن وفتحها]

وأما قوله : (أو إن جبريل)^(١) عليه السلام ، فوقع « إن » بعد ألف الاستفهام يوجب كسرها لا محالة لعدم العامل فيها إذا فتحت ؛ إذ لا بد لها مفتوحة من عامل ، لأنها في تأويل اسم ، والألف ليست بعاملة ، ولا - أيضاً - يعمل ما قبل الألف فيما بعدها .

فإذا قلت : إن جبريل (أإنك)^(٢) (أإنا لخرجون)^(٣) ، لم يختلف أحد

(١) ينظر المسألة : ٤٢ .

(٢) في الأصل : أإني .

(٣) يوسف : ٩٠ .

(٤) النمل : ٦٧ .

في كسرهما ، فإن جئت بالواو بين الألف وبينها فربما جاز فتحها إذا تقدم لغيرك [كلام] ^(١) فيه فعل عامل في « أن » مفتوحة ، مثل أن يقول لك إنسان : عرفت أن زيداً منطلق ، فعند ذلك يجوز أن تقول له : أو أن زيداً منطلق ، بفتح أن ، لأن الواو تنوب مناب العامل ، فكأنك قلت له : أو عرفت أيضاً أن زيداً منطلق . وإن كسرت « إن » فهو الأصل ، كأنك استفهمت عن حديث معطوف على الحديث المتقدم ، وإذا فتحتها فكأنك استفهمت عن الفعل الذي لفظ به المخاطب ، فهذه القرينة يجوز فتحها بعد الألف مع الواو .

وإذا ثبت هذا فكسرهما في الحديث لا شك في جوازه وحسنه ، وفتحها فيه نظر ، وذلك أن عروة حدثت عمر فقال له : (إن المغيرة بن شعبه أخر الصلاة يوماً ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال : ما هذا يا مغيرة ، أليس قد علمت أن جبريل نزل) ^(٢) الحديث ، فقال عمر لعروة : (اعلم ما شئت ، أو إن جبريل هو الذي . . .) ^(٣) فهذا استفهام مستأنف عن الحديث ، غير أنه جاء بالواو ، ليرد الكلام على كلام عروة ، لأنها من حروف الرد ، ولا معنى لها هنا لفتح « إن » إلا على تقدير بعيد ، كأنه قال : أو حدثت أن جبريل نزل ، وعروة لم يقل : حدثت ولا حدثني فلان ، إنما جاء بالخبر مطلقاً ، فلو كان قال له أول ما حدثه : حدثني بشير بن أبي مسعود ، لجاز حينئذ أن يقول له عمر : أو أن جبريل هو الذي نزل ، فيضمن الحديث ويعمله في أن ، ولكن عروة لم يسند له الحديث إلا بعد إنكار عمر عليه ^(٣) ، ولم يذكر الراوى لفظ عروة إلا في آخر الحديث ، وإنما قال في أوله : (فأخبره أن المغيرة) ، فهذا لفظ

(١) زيادة ليست في الأصل .

(٢) الجامع الصحيح : ١٣٩/١ .

(٣) في المرجع السابق والصيغة : « قال عروة : كذلك كان بشير بن أبي مسعود

يحدث عن أبيه . . . »

الزُّهْرِيُّ ، لا لفظ عروءة ، فلم يكن معنا فعل نردّ الكلام عليه بالواو ، ونوقع الاستفهام عليه فيعمل في أن ، فوجب كسرُها لأنها أبدأً مكسورة في استئناف الكلام وابتدائه غير أن الواو رَدَّتْ حديثاً على حديث ، لا فعلاً على فعل .

وأما ما ذكرت من الأصل^(١) الذي ربطه الفارسي وابن السراج في كسر

إن وفتحها ، فهو أصل بارد مظلم على المبتدى ، وإم عند المنتهى ، فلا نعول إلا على ما قاله صاحب الجمل^(٢) ، لأن قولها : (كل موضع يصلح فيه الفعل والاسم فإن فيه مكسورة ، وكل موضع يصلح فيه أحدهما فإن فيه مفتوحة) هو مع إشكاله لا يفيد حكمة ، ولا يشير إلى سبب الفتح والكسر ، ثم هو منتقض ، إذ قد جاء الكسر فيها في موضع لا يقع فيه إلا الاسم ، أنشد سيبويه :

* إذا إنه عبدُ القفا واللهِازم^(٣) *

وحكى : أما إنك منطلق^(٤) ، بالكسر والفتح ، وليس هذا الرد

(١) في الإيضاح للفارسي ص ٦٤ : « فأما للمكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، أو بالفعل دون الاسم وقعت المفتوحة دون المكسورة . . »

(٢) يعني الزجاجي ، ينظر الجمل : ٦٩ - ٧١ .

(٣) الكتاب : ٤٧٢/١ وصدرة :

وكنت أرى زيدا كما قيل سيذا

وهو من الأبيات التي لا يعلم قائلها ، وينظر المقتضب : ٣٥١/٢ ، والخصائص :

٣٩٩/٢ .

(٤) الكتاب : ٤٦٢/١ .

فما سبقت إليه ، ولا أنا فيه بدع ، بل قاله غيرنا قبلنا ، وكان شيخنا أبو الحسين ابن الطراوة يعجب من وهنه ، وبفرط في تعنيف قائله ، والله الموفق .

٧٠ — مسألة

في قول الله تبارك وتعالى ، فيما جاء في الحديث : (يسب ابن آدم الدهر ، وأنا الدهر ، أقلب الليل والنهار)^(١) هي من جملة هذه المسائل ، وقد انتسختها في كراسة مع مسائل آخر ، فأغني ذلك عن شرحها هنا .

٧١ — مسألة

[في البدل]

قوله : (كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحْمٍ بُدِّنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مَنَى)^(٢) هو على البدل إذا نونت « ثلاث » ، ولكن بعد حذف ، كأنه قال : بعد ثلاث أيام منى ، ثم حذف المضاف إلى منى ، وقد تقدم^(٣) نظير هذا في هذه المسائل ، وذكرنا قول الأعشى :

* رَضِيْعِي لَبَانٍ ثَدْيِ أُمِّ تَحَالَفَا *

بالخفص ، أي لبن ثدي أم ، وذكرنا قول الله سبحانه : (أصحاب الأخدود ، النار)^(٤) أي : الأخدود أخدود النار ، ولم نجعله من بدل الاشتمال .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الألفاظ من الأدب ، باب النهي عن سب الدهر :

٤٥/٧ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب ما يؤكل من البدن ٢/٢١١ .

(٣) ينظر المسألة : ٥٩ .

(٤) البروج : ٤ ، ٥ .

٧٢ - مسألة

[في توجيه إحدى الروايات]

وقوله : (أنا أبو حسن القوم)^(١) فلا يصح فيها إلا القَرَمُ ، بالراء ورفع الميم ، وإن لم تكن الثانية تصحيفاً فهي بالخفض وترك التنوين ، وأما الرفع مع التنوين فخطأ ظاهر ، والله أعلم ، إلا أن يكون القرم بالراء .

٧٣ - مسألة

[في خُوة رواية في أخوة]

وأما حديث أبي بكر : (لكن خُوة الإسلام)^(٢) ، فإن صحت الرواية بها فيحتمل أن يكون المحدث سمعها من صاحب أو التابع مسهلة الهمزة ، بنقل الحركة إلى النون الساكنة ، فتوهم الهمزة ساقطة أصلاً ، أو تعمّد كتبها كذلك ليقرأها كما سمعها مسهلة محذوفة ، ثم جاء الآخر فلم ير صورة الألف ، فنطق بالنون ساكنة غير محرّكة بحركة الهمزة ، فصارت رواية منقولة ، وهكذا هي روايتي لها ،

(١) في اللسان : « وفي حديث علي عليه السلام : أنا أبو حسن القرم ، أي المقرم في الرأي ، والقرم : فعل الإبل ، أي أنا فيهم بمنزلة الفعل في الإبل ؛ قال ابن الأثير : قال الخطابي : وأكثر الروايات (القوم) بالواو ، قال : ولا معنى له ، وإنما هو بالراء ، أي : المقدم في المعرفة وتجارب الأمور » .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الخوذة والممر في المسجد ١٢٦/١ (. . .) ولو كنت متخذاً خليلاً من أمي لاتخذت أبا بكر ، ولكن أخوة الإسلام ومودته . . . » ويروى : خوة .

ويحتمل^(١) أيضاً أن تكون لغة في الأخوة ، كما قالت العرب : خُذْ وكل ومر من الأمر والأخذ والأكل ، فلا غرو أيضاً أن يوجد في كلامهم مثل هذا مما حذفت همزته التي هي في موضع الغاء وبقيت عين الكلمة ولا مها ، كما فعلوا في خُذْ وكل ، وليس كل لغة بلغتنا لا ولا الأصمعي^(٢) ، وإذا بلغتنا لغة في حديث صحيح قبلناها ولم نزيّفها عند عدم وجودها في كتب يعقوب^(٣) ، وأبي عبيد^(٤) وغيرهما ، فإن ما ذكروه فيما لم يذكروه نقطة من بحار^(٥) ، والله أعلم .

*

٧٤ — مسألة

[في توجيه إحدى الروايات]

وما ذكرته من رواية المروزي : (هم الذين يغلبون على قرّيك)^(٦) ، وأنته

(١) في الأصل : ومحتمل .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريش الباهلي البصري ، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار ، سمع شعبة بن الحجاج ، وحامد بن سلمة ، وحامد بن زيد . وأكثروا عن أبي عمرو بن العلاء ، وله عدة مصنفات ، وعن روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو حاتم السجستاني ، والريثي وغيرهم ، توفي سنة : ٢١٦ عن ٨٨ سنة ينظر إنباه الرواة : ١٩٧/٢ ، والعبر : ٣٧٠/١ .

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن السكيت النحوي ، صاحب إصلاح المنطق ، أخذ عن أبي عمرو الشيباني ، توفي سنة ٢٤٤ ، ينظر العبر : ٤٤٣/١ .

(٤) ينظر ص : ٤٦ .

(٥) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك في تخرجه للفظ خوة : ٨٢

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة ، باب رجم

الجلي ٢٠٩/٨ . . . فإنهم هم الذين يغلبون على قرّيك . . . كذا بالياء .

(٩ — الأتالي)

رواه بالنون وفتح القاف ، فإنه - والله أعلم - تصحيف ظاهر ، إلا أن يريد بالقرن الأمة ، فإن رَعَاع الناس في كل قرن هم الأغلب ، في قرن عمر وفي غيره من القرون ، وكأنه أراد تخصيص ذلك القرن ، لأن الرعاع وغوغاء الناس لم يكونوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وعهد أبي بكر ، بكثرتهم وغلبتهم في عهد عمر ، والقرن الذي عناه ابن عوف^(١) لكثرة ما دخل في الدين في أيامه من العجمان والموالي والأتباع ، حتى صار هؤلاء هم الغالبون والأكثر في ذلك القرن وفيما بعده ، بخلاف ما كان قبل ذلك ، وليس يمكن في التعميل بتصحيح هذا الخلل ، وتقويم هذا الزلل ، أكثر من هذا .

٧٥ — مسألة

[في الإضافة]

وأما : (مثل أو قريب من فتنة الدجال)^(٢) فإن صحت هذه الرواية ، فوجه ترك التنوين ازدواج الكلمة مع التي قبلها ، وتعلق الشك بهما جميعاً ، وأن الراوى لم يعتمد على الكلمة ، فلو اعتمد عليها في الخبر لجاء بها على أصلها ، ولكن حكمها عنده كحكم « مثل » في الإخبار بهما ؛ إذ الشك جامع بينهما و « مثل » غير منونة^(٣) ، لأنها مضافة في المعنى ، فلم تفنن ، و « قريب » معرونة بها في الشك ، مزدوجة معها في اللفظ ، فكان في ترك التنوين تحقيق لاقتراحها بالتى قبلها في شكه ، فجاء بها مثلها في ترك التنوين ، كأنه يقول :

(١) هو عبد الرحمن بن عوف .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب من لم يتوضأ إلا من الغشى المثقل
٥٧/١ : (. .) ولقد أوحى لى أنكم تفتنون فى القبور مثل أو قريب من فتنة

الدجال . .) وينظر : ٤٧/٢ .

(٣) فى الأصل : مؤنثة .

إما هذه سمعت وإما هذه ، ولو سأله سائل : أيُّ الكلمتين قال عليه الصلاة والسلام ؟ لقال له : قال : مثل أو قريب ؛ أي مثل فطنة الدجال أو قريب ، يجعل قريب مكان مثل ، لأنه لم يرد أنهما قاطعاً معاً ، وإذا جعلها مكانها فليكن حكمها حكمها في عدم التنوين ، حتى [لا] ^(١) يعتمد عليها في الكلام فيذهب الازدواج ويزول الالتفات إلى أختها لفظاً ومعنى ، وقد قال الشاعر ^(٢) :

إلا عُلالةٌ أو بُدَا هةَ قارح نهْد الجزارة

فحذف التنوين منهما جميعاً ، إلا أنَّه في البيت أقرب وأبين من أجل أن الثاني لا يمنع من الإضافة مانع ، كما يمنع « قريباً » حرف الجر الذي يليه ، ولكنه مع ذلك قد يجوز توهم الإضافة في « قريب » فيصير حرف الجر في حكم اللام المقحمة من قولهم : « يابؤس للحرب » ويقويه ها هنا ازدواجها مع مثل واشتراكهما جميعاً في المعنى الذي قدمناه ، وتسوية الراوى بينهما في مقصود كلامه ، وإن استبعد هذا الغرض غيرى فأنا لا أستبعده لكثرة ما مرّ بي من النظائر لهذه المسألة .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هو الأعشى ، ديوانه : ١٥٩ ، وفيه سابع مكان قارح ، وكذلك اللسان : علل ، أما في جزر فيروى البيت كما هنا . والبداهة : أول جرى القرس ، والذي يكون بعده علالة ، والقارح من ذى الحافر بمنزلة البازل من الإبل ، والجزارة يعني بها : يديه ورجليه وكثرة عصيها ، ونهد : ضخم .

٧٦ - مسألة

[في أفعال التفضيل]

وأما قوله : (ما رأيته أكثر صيام)^(١) بالخفض لصيام ، فلا أحسبه إلا وهماً
وأن الراوى ربما بنى اللفظ على الخط ، مثل أن يكون رآه مكتوباً بميم مطلقة ،
على مذهب من رأى الوقف على المنون المنسوب بغير ألف^(٢) ، فتوهمه مخفوضاً ،
لا سيما وصيغة أفعال تضاف كثيراً ، فتوهمها مضافة ، وإضافتها ههنا لا تجوز
قطعاً ، والله أعلم .

٧٧ - مسألة

[في توجيه تفسير البخارى]

وأما ما وقع في تفسير^(٣) سورة السجدة من قوله : « الهدى الذى هو
الإرشاد » ونظر « بمنزلة أصدقناه » فلعمرى إنه إذا كان بالصاد أقرب إلى تفسير
أرشدناه من أصدقناهم بالسين ، لأنه إذا كان بالسين كان من السعد والسعادة ،
وأرشدت الرجل إلى الطريق وهديته السبيل بعيد من هذا التفسير ، فإذا قلت :
أصدقناهم ، بالصاد ، خرج اللفظ إلى معنى الصعادات^(٤) ، من قوله : (إياكم والقعود

(١) أخرجه البخارى في كتاب الصوم ، باب صوم شعبان ٥٠/٣ : (.) . ومارأيته
أكثر صياماً منه في شعبان .

(٢) ينظر شرح الشافعية للرضى : ٢٧٩/٢ .

(٣) يعنى تفسير البخارى لقوله تعالى : (وأما أئود فهديناهم) ، قال البخارى

١٦٠/٦ : « الهدى الذى هو الإرشاد بمنزلة أصدقناه » ويروى : أصدقناه .

(٤) في اللسان : « والصعيد : الطريق ، والجمع صعدان وصعد وصعدات جمع =

على الصعدات (وهى الطرق ، وكذلك أصدد فى الأرض : إذا سار فيها على
على قصد ، وصعدت من أسماء الأرض ! فإن كان البخارى قصد هذا ، وكتبها
فى نسخة بالصاد ، التفاتنا إلى حديث الصعدات ، فليس بمجيب ولا نكير ،
وبالله التوفيق ، والحمد لله رب العالمين ^(١) .

٧٨ - مسألة

[له أيضاً فى الطلاق والأيمان اللازمة]

قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله :

ألفاظ الطلاق على ضربين : صريح وكناية ، فالصريح مالا يحتمل معنى
إلا الطلاق ، فذلك لا ينوئ فيه صاحبه ، بل يمتضى عليه الطلاق كما يقتضى
اللفظ ، ولا يسأل عن نيته وذلك مثل أن يقول : هى طالق ، أو يقول لها :
قد بئنك ، أو فارقتك ، أو أنت منى بائن ، أو قد سرحتك ، وفى التسريح ^(٢)
خلاف ، هل هو من صريح الطلاق أو كناية ، وفى فارقتك خلاف أيضاً ،

= الجمع ، وفى حديث على رضوان الله عليه : إياكم والتعود بالصعدت إلا من
أدى حقها .

(١) فى الهامش عند نهاية هذه المسألة : إلى هنا انتهت مسائل ابن قرقول ،
رحمه الله .

(٢) فى الأصل : سرحتك ، وفى التصريح .

وفى التاج : وتسريح المرأة : تطليقها ، والاسم : سراح كسحاب ، مثل التبليغ
والبلاغ ، ومضى الله عز وجل الطلاق سراحاً ، فقال : وسرحوهن سراحاً جميلاً ، كما
سماء طلاقاً من طلق ، وسماء الفراق ، فهذه ثلاثة ألفاظ تجمع صريح الطلاق الذى
لا يدين فيها المطلق بها إذا أنكر أن يكون عنى بها طلاقاً .

وكذلك من صريح الطلاق : قد باريتك^(١) ، أو أن يقول لها : ملكتك
أمرك ، فتقول له هي : قد طلقْتُ نفسي .

وأما الكفاية فمثل أن يقول^(٢) لها : سيري إلى أهلك ، أو أنت وشأنك
إلى غير ذلك مما لا يحصى من الألفاظ التي تحتل الطلاق وغيره ، فيوقعه
الرجل على نيته ، وَيَدَّيْن^(٣) في قوله .

فصل

وإذا ثبت هذا فلا خلاف في قول الرجل : عَلَى يمين إن لم أفعل كذا وكذا
أنَّ اليمين ليس من صريح الطلاق ، وإذا قال : على يمينان حنث فعليه كفارتان
إلا أن ينوى بأحدهما طلاقاً فتكون طلاقاً واحدة ، أو ينوى بهما جميعاً الطلاق
فتكون تطليقتان^(٤) ، فإذا قال : على أيّمان ثم حنث ، كان عليه ثلاث
كفارات إلا أن ينوى بقوله أيّمان تطليقات فيكون مطلقاً بحسب ما نوى ،
فإن قال : على الأيمان بالآلف واللام ، أو الأيمان لازمة لي ، ولم ينو طلاقاً بها
ولا بواحد منها ، وإنما سمع الناس يقولونها عند الضجر وعند الحاجة ، فقالها ،
فيلزمه ثلاث كفارات على قياس ما تقدّم لا^(٥) أن يكون هذا اللفظ من
صريح الطلاق .

فإن قلت : وكيف والطلاق يمين ، وقد أدخله في جملة الأيمان ، والآلف ،

(١) في التاج : «وبارى امرأته : صالحها على الفراق» ويقال : بارأ ، بالهمز .

(٢) في الأصل : يكول .

(٣) في المصباح : « ودينته — بالتثقيـل : وكلته إلى دينه » .

(٤) في الأصل : تطليقتين .

(٥) في الأصل : إلا أن .

واللام تدلّ على استغراق الجنس وعموم اللفظ ، فقد دخل الطلاق وغيره من الأيمان في هذا القول ، ويدلّك على أن الطلاق من جملة الأيمان أنه يقال : حلفت بالطلاق ، كما يقال : حلفت بالله ؟

فتقول : إن جاز لك أن تقول حلفت بالطلاق فليس يجوز أقسمت بالطلاق ، كما تقول : أقسمت بالله ، واليمين هو القسم ، فإذا ليس الحلف بالطلاق حقيقة ، ولا يدخل في جنس الأيمان إلا ما كان يمينا وقسما على الحقيقة ، كما لا يدخل في جنس الأسد من كان رجلا شجاعا ، وإن كان قد يقال له : أسد ، على المجاز ، ولا يدخل في جنس النيران إذا ذكرت بالالف واللام الشرّ الواقع بين الناس ، ولا نار الشوق ونار الوجد ، وإن كان قد يقال لها : نار ، على المجاز ، فكذلك لا يدخل تحت قوله : « الأيمان » ما يسمى حلفا على المجاز .

وبرهان المسألة وتمام بيمانها في كتاب الله العزيز ، وذلك أن الله سبحانه ، قال في الأيمان المحلوف بها ، (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم)^(١) فجاء بلفظ الجمع ، فانتظم الكلام جميع أيمان المسلمين ، ولا خلاف بين علماء المسلمين أن الطلاق ليس بداخل تحت هذا العموم ، لأنه لا صيام ولا إطعام فيه ، وقوله : (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان)^(٢) بالالف واللام ، ثم قال : (فكفارته) كذا وكذا إلى آخر الآية ، فمن أدخل الطلاق في الأيمان وسماه يمينا فليوجب فيه الكفارة ، ولم يقله أحد ، فدلّ على خروجه عن جنس الأيمان ، إلا أن ينوى الحالف بهذه الكلمة طلاقا ، ويجعلها كفاية عنه ، فيلزمه ما نوى ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (لكل امرئ ما نوى)^(٣) فإن لم يجعل الكلمة

(١) المائدة : ٨٩ .

(٢) أخرجه البخاري في حديث بدء الوحي : ٢/١ .

كِتَابَةٌ عَنْ طَلَاقِ الزَّمَنَاءِ^(١) مَا أَلْزَمَهُ اللَّهُ مِنْ كَفَارَةِ الْإِيمَانِ ، فَعَلِيهِ إِطْعَامُ ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا ، لِسُكْلِ يَمِينٍ عَشْرَةً ، حَمْلًا عَلَى أَقْلٍ الْجَمْعُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ تِسْعَةِ أَيَّامٍ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الطَّرْطُوشِيُّ الْقَهْرِيُّ الزَّاهِدُ عَالِمُ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ^(٢) ، وَإِمَامُ وَقْتِهِ ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْهُ شَيْخُنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ^(٣) ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ مَا هُوَ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ إِلَّا قَلِيلًا ، قَالَ : الْعَهْدُ يَمِينٍ ، فَمَنْ قَالَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ ، وَحَنَثَ ، فَعَلِيهِ ثَلَاثُ كَفَارَاتٍ ؛ وَإِذَا كَانَتْ الْعَهْدُودُ أَيْمَانًا وَفِيهَا ثَلَاثُ كَفَارَاتٍ فَكَيْفَ لَا يَكُونُ فِي الْإِيمَانِ نَفْسُهَا مَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهَا مِنَ الْكَفَارَاتِ ، وَمَا بَعْدَ هَذَا إِلَّا التَّعَسُّفُ وَالْفَتْيَا بِالتَّظَنِّيِّ وَالتَّقْلِيدُ لِأَهْلِ التَّكَلُّفِ وَمَنْ تَوَرَّعَ عَنْ أَنْ يَحْلِيَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، فَلَمْ لَا يَتَوَرَّعَ عَنْ أَنْ يَحْرِمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ ، وَلَا يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَلَا عِلْمٌ إِلَّا مَنْ أَفْتَى بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ .

وَمَا يُوضَحُ لَكَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ بِيَمِينٍ ، وَأَنَّ الْحَالْفَ بِهِ لَيْسَ بِمَقْسَمٍ إجماع أهل العربية في أبواب القسم على أَنَّ القسم لا يكون إلا بحروف القسم ،

(١) في الأصل : لزمناء .

(٢) كَانَ أَحَدَ الْأُئِمَّةِ الْكِبَارِ ، أَخَذَ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي . وَرَحَلَ فَأَخَذَ السَّنَنَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ : التَّسْتَرِي ، وَسَمِعَ يَبْغَدَادَ مِنْ أَبِي رَزَقٍ التَّيْمِيِّ وَطَبَقْتَهُ ؛ وَتَفَقَّهَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الشَّاشِيِّ ، وَكَانَ إِمَامًا زَاهِدًا وَرِعًا ، دِينًا مُتَوَاضِعًا تَوَفَّى سَنَةَ : ٥٢٠ هـ عَنْ سَبْعِينَ سَنَةً .

يَنْظُرُ بَغْيَةَ الْمُلْتَمَسِ : ١٢٥ ، وَالْعَبْرُ : ٤٨/٤ .

(٣) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِسْبِيلِيُّ الْمَالِكِيُّ الْحَافِظُ ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ ، وَعَالِمُ الْأَنْدَلُسِ ، رَحَلَ مَعَ أَبِيهِ وَسَمِعَ بِالشَّامِ وَبَغْدَادَ وَمِصْرَ ، وَتَفَقَّهَ عَلَى الْغَزَالِيِّ ، وَأَبِي بَكْرٍ الشَّاشِيِّ ، وَأَبِي الْوَلِيدِ الطَّرْطُوشِيِّ ، وَكَانَ مُتَفَنًّا فِي الْعُلُومِ : وَصَنَفَ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالْأُصُولِ عَاشَ بَيْنَ [٤٨٦ — ٥٤٣] يَنْظُرُ بَغْيَةَ الْمُلْتَمَسِ :

٨٢ ، وَالْعَبْرُ : ٤/ ١٢٥ .

كالواو والباء والتاء ، وأمانة الله ، وعهد الله ، وما أشبه ذلك مما قد نصوا عليه
فلو أن القائل يقول : والطلاق لأفعلن ، أو : وحق الطلاق ، لكان هذا مقسماً
لغة وعربية لا شرعاً ، كالذى يقول : والسكبة لأفعلن ، أو يقول : والبيت ،
ونحو ذلك ، فإذا كان كذلك فهو مقسم وحالف ، ولكن لا يلزمه في حكم
الشريعة شيء ، فإن قال : على الطلاق إن فعلت كذا وكذا ، لزمه لا من حيث
إنه حالف ولا مقسم ، كما قدّمنا ، ولكن يسمى مطلقاً ، وطلاقه بشرط ، فإن
وقع الشرط وقع الطلاق ، وإن لم يقع الشرط لم يقع الطلاق .

وإذا ثبت بهذه البراهين كلها أن الطلاق ليس بيمين فسكيف يندرج تحت
قوله : « الإيمان لازمة » كل يمين : الطلاق أو العتاق أو شيء من هذا ،
إنما يندرج تحت قوله : « الإيمان لازمة لى إن كان كذا وكذا » كل يمين
جعل الله فيها الكفارة المذكورة في القرآن ، مثل أن يقول : أحلف بالله ،
أو بالرحمن ، إلى سائر أسمائه سبحانه ، أو بعزة الله وقدرته ، إلى سائر صفاته ،
فإذا ألزم نفسه مثل هذه الأيمان كانت عليه الكفارة المشروعة في هذه الأيمان ،
ولم يكن عليه طلاق ولا عتاق ، لأن الطلاق والعتاق ونحوهما ليست من الأيمان ،
لأن الله تبارك وتعالى إنما قال : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وقد أجمعت
الأمة أنه ما عني سبحانه إلا الأيمان به وبصفاته ، وأن من قال : على الطلاق
إن كان كذا وكذا ، فإنما هو رابط لطلاقه بشرط إن وقع ، ولا معنى للتكرار
بعد هذا ، فقد وضع السبيل ، واستبان وجه الدليل ، والحمد لله رب العالمين .

كملت المسائل بحمد الله تعالى ، على يد كاتبها عبيد الله محمد بن عبد الملك ،
في الموفى ثلاثين من شهر المحرم عام سبعة وتسعين وستمائة ، والحمد لله .

الفهارس العلمية

- ١ — فهرس القرآن الكريم
- ٢ — » الحديث
- ٣ — » الأمثال
- ٤ — » الأشعار
- ٥ — » أنصاف الأبيات
- ٦ — » الرجز
- ٧ — » الأعلام
- ٨ — » الأماكن
- ٩ — » الغريب
- ١٠ — » النحو والأدوات
- ١١ — » الموضوعات

١ - فهرس القرآن الكريم

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
(نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل)	١٣٣	البقرة	٦١
(شهر رمضان)	١٨٥	B	٦٣
(أن عليهم لعنة الله والملائكة)	٨٧	آل عمران	٥١
(ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتم)	٨٩	المائدة	١٢٧، ١٣٥
(أأستبرئكم)	١٧٢	الأعراف	٤٦
(لله الأسماء الحسنى)	١٨٠	الأعراف	٦٧
(إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته)	٢٠٦	الأعراف	٦٨
(ويسبحونه وله يسجدون)			
(ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت : لا أجد ما أحملكم عليه تولوا)	٩٢	التوبة	١٠٣، ١٠٢، ١٥
(من خزي يومئذ)	٦٦	هود	٩٢
(اعبد ربك)	٩٩	الحجر	٦٩
(مداداً لكلمات ربي)	١٠٩	الكهف	٦٩
(فليمدد له الرحمن مداً)	٧٥	مريم	١١٩، ٩٤
(لا تنفروا على الله كذباً فيسحقكم)	٦١	طه	٨٥، ٧٤
(أيعدكم أنكم)	٣٥	المؤمنون	٩٨
(فمكث غير بعيد)	٢٢	النمل	٧٣
(إنا لنخرجون)	٦٧	النمل	١٢٤
(اتق الله)	١	الأحزاب	٦٨
(ثم سئلوا الفتنة لآئوها)	١٤	الأحزاب	٦٤
(وبشرناه بإسحق نبياً)	١١٢	الصافات	١١١
(أفعير الله تأمروني أعبد)	٦٤	الزمر	٨٤
(آتيا طوعاً أو كرهاً)	١١	فصلت	٦٤
(وأما ثمود فهديناهم)	١٧	فصلت	١٣٢

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
(ولئن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم)	٣٩	الزخرف	٢٥
(قال : إنكم ما كاثون)	٧٧	»	٧٤
(ومن لم يؤمن)	١٣	الفتح	٨٨
(الهدى معكوافا)	٢٥	الفتح	٧٣
(ومن لم يتب)	١١	الحجرات	٨٨
(ولئن خاف مقام ربه جنتان)	٤٦	الرحمن	١٥ ، ١٢٣
(يسبح له ما فى السموات والأرض)	٢٤	الحشر	٦٨
(صفعت قلوبكم)	٤	التحریم	٦١
(ما أنت بنعمة ربك بمجنون)	٢	القلم	٥٢
(اذكر اسم ربك)	٨	المزمل	٦٧
(إن علينا جمعه وقرآنه)	١٧	القيامة	٥٢ ، ٥٠
(أصحاب الأخدود ، والنار)	٥ ، ٤	البروج	١١٣ ، ١٢٧
(سبح اسم ربك الأعلى)	١	الأعلى	٦٧
(لا يصلها إلا الأشقى ، الذى كذب وتولى)	١٥ ، ١٦	الليل	١٠٢
(فصل لربك وانحر)	٢	الكوثر	٦٨

٢ - فهرس الحديث

الصفحة	الحديث
٤٣	(من خرج إلى المسجد ليصلي الضحى لا يخرج إلا إياه)
٤٦	(إن الأنصار قد أؤونا ، وفعلوا معنا وفعلوا ، فقال : أستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك)
٥٠	قول ابن مسعود : (جمعه له صدرك)
٥٢	(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة ، وكان مما يحرك شفتيه)
٥٣	(يا ليتني فيها جذعا)
٥٤	(هذا يملك هذه الأمة ، قد ظهر)
٥٥	(بأبا سمعته)
٥٧	(رأيت عمرو بن لحي بن قعدة بن خندف ، أخابني كعب ، يجر قصبه في النار)
٥٨	(أقرب الناس شهاباً به عروة بن مسعود)
٦٢	(أقبلت راكباً على حمار أتان)
٦٥	(إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً)
٦٧	(لي خمسة أسماء)
٦٩	(يا نساء المؤمنات)
٧٠	(رب كاسية)
٧٤	(لا يتعري أحدكم)
٧٤	(لا تلبسوا علينا فتتحملة عنكم)
٧٥	(مهما ينزل بعبد مؤمن من منزل شدة)
٧٦	(مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع)
٧٧	(وتر أهله وماله)
٧٧	(حسبكم سنة نبيكم)
٧٨	(إنك أن تخلف)

الصفحة	الحديث
٧٨	(بلغ في الجهد)
٨٢	(أفلا أربعة أشهر وعشرا)
٨٣	(لا تسألوه لا يحىء بأمر تكرر هونه)
٨٥	(خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله بالنار)
٨٥ - ٨٦	(يا رسول الله ، لا تطاول يصبك سهم من سهامهم)
٨٦	(قل عريبا مشى بها مثله)
٨٧	(شهادة القوم)
٨٧	(المؤمنون تنكافأ دماؤهم)
٨٧	(المؤمنون هينون لينون)
٨٧	(المؤمن غر كريم)
٨٨	(من لا يرحم لا يرحم)
٨٩	(من لم يهاجر هلك)
٨٩	(فحرت السنة)
٩٠	(هو لليلة رأيتموه)
٩٢	(أيهم يكتبها أول)
٩٣	(صلى وراءه قوم قياما)
٩٣	(جائزته يوم وليلة)
٩٤ - ١١٩	(قوموا فلا أصل لكم)
٩٧	(الشمس ولو خاتما)
٩٧	(لأتوها ولو حبوا)
٩٧	(من قال : لا إله إلا الله ، دخل الجنة ، وإن زنى وإن سرق)
٩٨	(إني أن كنت أن أرجع مع دابتي أحب إلى)
٩٩	(في أربعين شاة شاة ، وفي كل مائة شاة ،
١٠٠	(آخر ما عليهم)
١٠٠	(فتكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس)
١٠٠	(قول عمر) لا تغرنك هذه التي أعجبها حسنها ، حب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها

الصفحة	الحديث
١٠٦	(فاستيقظت وهو في يدي صليتنا)
١٠٧	(ألا تدعى استقرىء لك الحديث)
١٠٧	(حتى سقطت عن الراحلة المرأة)
١١٠	(فقد لغيت)
١١٠	(جلده)
١١٠	(هذه مكان عمرتك)
١١١	(صل في بيتي مكانا اتخذه)
١١٢	(وما بقي فلاؤلى رجل ذكر)
١١٢	(قول أبى بكر (ذو بطن بنت خارجة)
١١٤	(إذن يحلف)
١١٤	(آنت أبا جهل)
١١٥	(أعور عينه اليمنى كأن عنبه طافية)
١١٦	(أنصرفون ذلك لهم ؟ يعنى الأنصار ، قالوا : نعم ، قال : فإن ذاك)
١١٨-١١٧	(شأن الكافرين طويل أصابعه)
١١٨	(صفر رداؤها وملء كساءها)
١١٨	(لا تشرف يصيبك سهم)
١٢٠	(قول ابن الطفيل (أغدة كغدة البعير)
١٢٣	(لا تلذوني كراهية المريض للدواء)
١٢٧	(يسب ابن آدم الدهر ، وأنا الدهر ، أقلب الليل والنهار)
١٢٧	(كنا لانا كل من لحومنا فوق ثلاث منى)
١٢٨	(قول على (أنا أبو حسن القرم)
١٢٨	(لكن خوة الإسلام)
١٢٩	(هم الذين يغلبون على قرنك)
١٣٠	(مثل أو قريب من فتنة الدجال)
١٣٣-١٣٤	(إياكم والقيود على الصعدات)
١٣٣	(ما رأيته أكثر صيام)
١٣٩	(لسكل امرىء ما نوى)
(١٠ — الأمالى)	

٣ - الأمثال

الصفحة

٨٤	تسمع بالمعدي خير من أن تراه
٩١	شهر تری ، وشهر تری ، وشهر مرعی
١١٤	مكره أخال لا بطل
١٢٠	أغدة كغدة البعير

٤ - الأشعار

١٢٢	معاوية معوذ الحكماء	نابا
١٢٢	معاوية معوذ الحكماء	غضببا
٨٥	الأحوص الرياحي	غرابها
١٢٠	الأعشى	قاعبدا
٨٣	طرفة بن العبد	مخلدي
٧٩	ثابت قطنة	عار
١٣١	الأعشى	الجزاره
١١٩	طرفة (أو ممنوع عليه)	الفرس
١٢٢	—	الزعزع
٢٧	—	قلا
٩٥	عمرو بن أحمز الباهلي	التمل
١٠٢	—	الكريم
٨٩	زهير بن أبي سلمى	يظلم
٥٢	أبو حية النخري	القم
٦١	زياد بن واصل	الأبينا

هـ - أنصاف الأبيات

١٢٦	—	إذا إنه عبد القفا واللهازم
١٩	أحمد بن فارس	أضعف من حجة نحوى
٦٦	الفرزدق	إلا الخلائف من بعد النبيين
٤٦	جعندر بن مالك	أليس الليل يجمع أم عمرو
١١٥	الأعشى	إن محلا وإن مرتحلا
١١٣ - ١٢٧	الأعشى	رضيحي لبان ثدى أم تمالفا
٢٧	حسان بن ثابت	زيد بن دثنة وابن طارق منهم
٢٦	»	ثالث يدا وحشى من قاتل
٢١	ذو الحرق الطهوى	... صوت الحمار اليبجدع
٥٦	زيد الخيل	على شجر ثوبتموه وما رضا
٤٣	ليبيد	فإن أنت لم ينفعك عليك فانتسب
٩١	أمرؤ القيس	فتوب نسيت وثوب أجر
٦١	العباس بن مرداس	فقلنا أسلموا إنا أخوكم
٥٥	زهير بن أبى سلمى	فنى الدحلان منه والإضاء
١١٦	ابن صريم اليشكرى	كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
٩٢	أبو النجم العجلى	... كله لم أصنع
١١٧	الشمخ	كميتا الأعالي جوتنا مصطلاهما
٤٦	جعندر بن مالك	نعم وترى الهلال كما أراه
٦٥	ذو الإصبع العدوانى	وابن أبى من أيبين
٩٩	الأعشى	وحان انطلاق الشاة من حيث خبا
٦٥	سحيم بن وثيل	وقد جاوزت سن الأربعين
٨٧	—	وقل ذلك من زاد المنطلق
١٠٣	الشمخ	وقيل المنادى أصبح القوم أو لحي
١١٦	الأعشى	ولكن زنجيا طويلا مشافره
٨٤	عامر بن جوين	ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله
٢٧	أبو جهل عمرو بن هشام	ووزعنى مجدى عنهم ورهطه
٩٩	—	يطرقن حيث تصول الحية الذكر
٢٧	العباس بن مرداس	يفوقان مرداس في مجمع

٦ — الرجز

١١٤	أبو النجم العجلي	أباها
»	» »	غابتها
١٢٣-١٢١	لييد	الأربعة
٧٧	—	دونكا
٨٢	أمية بن أبي الصلت	أما
٥٤	حكيم بن ممية	تثيم
٥٤	» »	ميسم
٢٦	—	المذرفن

٧ - الأعلام^(١)

أبو داود ٩٣	ابن الأبار ٧
الذهبي ٨٠٧	إبراهيم بن يوسف (ابن قرقول) ١٢ ،
أبو رويحة الخثعمي ٧	١٧ ، ١٤
الزجاج ٩٤	الأخفش (سعيد بن مسعدة) ٩٥
الزجاجي ١١٧ ، ١٢٦	الأصمعي ١٢٩
الزركشي ١٥	الأصلي ١٠٨ ، ١١٥
الزهري ١٢٦	الأعشى ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٧
زهير بن أبي سلمى ٨٩ ، ٥٥	أكنم بن الجون ٥٨
زيد بن الدثنة ٢٧	ابن الأنباري ٥٧
ابن السراج (محمد بن السري) ٤٨ ،	البخاري ٦٤ ، ٩٠ ، ٩٨ ، ١٣٣
١٢٦ ، ٥٤	أبو بردة ٩٣
سعد بن أبي وقاص ٧٨	أبو برزة ٩٨
سلمة بن الأكوع ٨٦	بشير بن أبي مسعود ٢٥
السمرقندي ٦٠	أبو بكر ١٠٠ ، ١٢٨ ، ١٣٠
سهيل (راو) ٦١	ثعلب ٦٠
سيبويه ١٤ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٤٠ ،	جبريل ٩٦ ، ١٢٥
٥٣ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٨٣ ،	جعدر بن مالك ٤٦
٨٦ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ١٠٤ ،	ابن جني ٦١
١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٧ ،	حسان بن ثابت ٢٦ ، ٢٧
١١٨ ، ١٢٠	حفصة ١٠٠
السيوطي ١٠	الحميري ٨
الشاخ ١٠٣	الخطابي (حمد بن محمد بن سليمان)
صفية ١٠٧	١٠٩
طاووس ٥٧	خلف بن يوسف الأبرش (أبو القاسم)
	١٠١

(١) هذه فهرسة لمن ذكروا في المقدمة ونص السهيلي .

عمر بن هشام (أبو جهل) ٢٧
 عياض ٧
 غورث بن الحارث ١٠٤
 الفارسي (أبو علي) ١٠١ ، ١٢٦
 الفراء ١٥ ، ١٢٢
 الفرزدق ٦٦
 القابسي (علي بن محمد القروي) ١٠٦
 قاسم بن ثابت ١٠٦
 القالي (أبو علي) ١١٧
 القتيبي (ابن قتيبة محمد بن عبد الله) ١٢٣
 الكسائي ٧٢
 الكوفيون ٥٤
 لبيد بن ربيعة ٤٣ ، ١٢١ ، ١٢٢
 مالك ١٣٦
 المبرد (محمد بن يزيد) ٥٣ ، ٩٨
 محمد (صلى الله عليه وسلم) ٧ ، ٢٨
 ٦٨ ، ٨٨ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٧
 محمد بن عبد الملك (عبيد الله) ١٣
 محمد عبد الله عنان ٨
 محمد محمود الشنقيطي ١٢
 المروزي ١٢٩
 ابن مسعود ٨٤
 أبو مسعود الأنصاري ٩٦ ، ١٢٥
 معاوية (معوذ الحكيم) ١٢٢
 المعتزلة ٦٩
 معمر بن راشد ٥٩
 الموحدون ١٠
 النحاس (أبو جعفر) ١٠٢

ابن الطراوة (سليمان بن محمد) ٩ ،
 ٧٢ ، ١٢٧
 الطرطوشي (أبو بكر) ١٣٦
 أبو طلحة ٨٥ ، ١١٨
 عامر بن الطفيل ١٢٠
 العباس بن مرداس ٢٧ ، ٦١
 ابن عباس ٥٠
 عبد الرحمن بن الحكم ٨
 عبد الرحمن بن الرماك ٩ ، ١٠١
 عبد الرحمن بن عوف ١٣٠
 عبد الله بن طارق ٢٧
 عبد الملك بن بونة العبدري (أبو مروان)
 ١٠١
 أبو عبيد (القاسم بن سلام) ٤٦ ،
 ١٢٩
 عبيدة بن الوضاح ١٢٢
 عثمان بن عفان ٧٩
 العذري (أحمد بن عمر) ٩٥
 ابن العربي (أبو بكر) ٩ ، ١٠ ،
 ١٣٦
 العلاء (راو) ٦١
 عمر بن الحسن (ابن دحية) ٧ ، ٨ ،
 ٩ ، ١٠ ، ١١
 عمر بن الخطاب ١٠٠
 عمر بن ذر ٥٢
 عمر بن عبد العزيز ٩٦
 عمر بن عبد الحميد (أبو علي الوندي) ١١
 عمر بن محمد (أبو علي الشلويني) ١١
 عمرو بن لحي بن قعدة ٥٧

ورش (أبو سعيد عثمان بن سعيد) ٥٦
يعقوب بن السكيت ١٢٩
يونس ٩٥

النهان بن المنذر ١٢١
الهروى ٩٣ ، ١١٨
أبو هريرة ١١٠

٨ - الأماكن^(١)

٨ Selitana
سهيلى ٧
الشام ٩٠
غرناطة ١٠
٩ Fuengirola
قرطبة ٨

أحد ٨٥
إسبانيا ١٢
الإسكندرية ١٣٦
إشبيلية ٩ ، ١٠
الأندلس ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣
البحر المتوسط ٨

(١) التي ورد ذكرها في المقدمة ونص السهيلى .

۹ - الغریب

صعدة ۱۳۳	برسام ۴۴
غدة ۱۲۰	البندار ۲۰
فرزدق ۲۳، ۲۲	البهام ۶۰
فتواء ۲۳	حلاق ۳۳
قثم ۳۶، ۲۴	جشم ۳۶
قرزدل ۱۲۱	حلكوك ۲۲
قرطبة ۲۵	درداقس ۲۵
القرم ۱۲۸	دردیس ۲۳
قرن ۱۲۹	الرضف ۸۴
لك ۱۲۳	زنا ب ۲۳
لعا ۱۲۳	سباط ۳۳
هدب ۲۵	مسحكك ۲۲
الهیدی ۸۹	السفسیر ۲۰
یریہ (وری یری) ۱۰۸	سنیس ۲۸
	شردل ۲۲

١٠ - النحو والادوات

الجمع ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٦٠ ،
٦٥ ، ٦١
الحال ٥٣ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٤ ،
٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ،
١١١
الحذف ٥٤ ، ٥٥ ، ٧١ ، ٧٦ ، ٨٢ ،
٨٣ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،
١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٣ ،
الخبر ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٥ ،
١١١ ، ١١٣ ، ١١٥ ،
الصفة المشبهة ١١٥
الظرف ٢٢ ، ٢٥ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١١٠ ،
١١٣ ،
العامل ٢٤ ، ٢٦ ، ٩٣ ، ١٠٦ ،
١٢٤
عامية بلده ٣٢
العدل ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ،
العطف ١٠٠ ، ١٠٢ ،
العلة النحوية ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٨ ،
ما لا ينصرف ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤ ،
المصدر ٥٠ ، ٥١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١١٣ ،
المفعول المطلق ٨٩ ، ١٢١ ،
المفعول من أجله ١٢٣
الموصول ٩١
النعت ٥٤ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٧ ،
٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ،
النفي ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٨٨ ، ١٠٢ ،

الاستفهام ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٩٩ ،
١٠٢
اسم الإشارة ١٠٤
اسم الزمان ٧٥
الأسماء الستة ١١٤
الاشتغال ٩٥
الإضافة ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٩ ،
٣٣ ، ٥٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٠ ،
١١٢ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ،
أفعال التفضيل ١٣٢
البدل ٥٠ ، ٦٢ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١٠٠ ،
١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٠ ،
١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٧ ،
البناء ٢٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ،
التأنيث ١٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣١ ،
٣٢ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٩٩ ، ١٠٩ ،
التذكير ١٩ ، ٩٩ ،
التضمن ٢٠
التضمين ٧٢
التعريف ١٩ ، ٢٣ ،
التمييز ٦٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ،
التكثير ١٩ ، ٢١ ،
التووين ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ،
٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ،
٣٣ ، ٤٠ ، ٦٦ ، ١٣ ، ١٣٢ ،
التوكيد ٩٨ ، ١١١ ، ١١٨ ،
الجزم ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٩ ،

الأدوات

رب : ٧٣، ٧١، ٥٣	إذ : ٢٥
الفاء : ٤٨	إلا : ٤٧
كاف التشبيه : ٤٠	أن : ٨٤، ٨٣، ٣٥
اللام : ٩٤ ، ١٣١	إن : ١٢٤ ، ١٠٢ ، ٥٠
لا النافية : ٨٩ ، ٨٢ ، ٤٤	أن : ١٢٤ ، ٩٦
لم : ٨٨	إنما : ٤٨
من : ٥٣	بلى : ٤٧ ، ٤٤
منذ : ٤٣	بلى : ٤٩ ، ٢٤
نعم : ٤٩ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤	تاء القسم : ٤٣
الواو : ٩٧ ، ٤٤ ، ٤٣	حتى : ٤٢

١١ — الموضوعات

١٦ - ١	المقدمة
٣٩ - ١٩	١ — مسألة فيما لا ينصرف
٤٤ - ٤٠	٢ — في كاف التشبيه
٥٠ - ٤٤	٣ — مسألة في الجواب ببلى ونعم
١٣٣ - ٥٠	٤ — أجوبته على المحدث ابن قرقول
١٣٨ - ١٣٣	٥ — مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة

مراجع التحقيق

(أ) المخطوطات والمصورات :

- ١ - الارتشاف لأبي حيان ، مخطوط بدار الكتب برقم ١١٠٦ .
- ٢ - الإفصاح لابن الطراوة ، مصورة بمكتبتي عن مكتبة الأسكوريال بإسبانيا
- ٣ - إنباه الرواه للقفطى مخطوط بدار الكتب برقم ٨٠١
- ٤ - الإيضاح للفارسي ، مخطوط بدار الكتب برقم : ١٠٠٦
- ٥ - نتائج الفكر للسهيلى ، مصورة بمكتبتي عن مكتبة فيض الله بتركيا

(ب) المطبوعات :

- ١ - الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال للأستاذ محمد عبد الله عنان مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
- ٢ - أساس البلاغة للزمخشري
- ٣ - الاستيعاب لابن عبد البر ، ت الأستاذ على محمد البجاوى ، مطبعة نهضة مصر
- ٤ - أسد الغابة لابن الأثير ، المطبعة الوهبية
- ٥ - الإصابة لابن حجر ، مطبعة مصطفى محمد
- ٦ - إصلاح المنطق لابن السكيت ، ت الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر
- ٧ - أصول الدين للبغدادي
- ٨ - الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، ط دار الكتب
- ٩ - إنباه الرواه للقفطى ، ت الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب
- ١٠ - الإنصاف لأبي البركات الأنباري ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة .
- ١١ - البرهان للزركشى

- ١٢ - بغية الملتبس للضبي ، ط مدريد
١٣ - بغية الوعاء للسيوطي ، ت الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى

الباب الحلي

- ١٤ - تاج العروس للزبيدي
١٥ - تذكرة الحفاظ للذهبي
١٦ - التعريف والإعلام للسهيلى ، مطبعة الأنوار
١٧ - التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ، ط مدريد
١٨ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، ت ليفي بروفنسال دار المعارف بمصر
١٩ - خزنة الأدب للبغدادى ، المطبعة الأميرية ببولاق
٢٠ - الخصائص لابن جنى ، ت الأستاذ محمد على النجار ، مطبعة دار الكتب
٢١ - خلق الإنسان لثابت ، ت الأستاذ عبد الستار فراج ، مطبعة حكومة
السكوت

- ٢٢ - ديوان الأعشى
٢٣ - ديوان امرئ القيس
٢٤ - ديوان أمية بن أبى الصلت ، ط بيروت
٢٥ - ديوان حسان بن ثابت ، مطبعة السعادة
٢٦ - ديوان الشماخ مطبعة السعادة
٢٧ - روح المعاني للألوسى
٢٨ - الروض الأنف للسهيلى ، مطبعة الجمالية بمصر
٢٩ - سيرة ابن هشام ت الأستاذة مصطفى السقا وإبراهيم الأبيارى وعبد الحفيظ
شلي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي
٣٠ - شرح الشافية للرضي ، ت الأستاذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد
محي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازى بالقاهرة

- ٣١ - شرح الكافية للرضي
٣٢ - شرح الفصيح للهروى ، ت الأستاذ محمد عبد النعم خفاجى ، المطبعة
التموذجية

- ٣٣ - شرح المفصل لابن يعيش ، المطبعة المنيرية
- ٣٤ - شرح يس على الألفية ، المطبعة المولوية بفاس
- ٣٥ - الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ت الأستاذ أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر
- ٣٦ - شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة لجنة البيان
- ٣٧ - الصاحبي لأحمد بن فارس ، مطبعة المؤيد
- ٣٨ - صحيح البخاري ، مطبعة الشعب
- ٣٩ - الترمذي ، المطبعة المصرية بالأزهر
- ٤٠ - صحيح مسلم ، ط التحرير
- ٤١ - صفة جزيرة الأندلس للحميري
- ٤٢ - العبر للذهبي ، مطبعة حكومة الكويت
- ٤٣ - فهرسة ابن خير ، ط مدريد
- ٤٤ - الكامل للمبرد
- ٤٥ - الكتاب لسيويه ، مطبعة بولاق
- ٤٦ - الكشف للزحشرى مطبعة الاستقامة بالقاهرة
- ٤٧ - لسان العرب
- ٤٨ - مجمع الأمثال للميداني ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية
- ٤٩ - المحتسب لابن جنى ، ت الأستاذة على النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، دار التحرير
- ٥٠ - المشتبه للذهبي ، ت على محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية
- ٥١ - المصباح المنير
- ٥٢ - المطرب لابن دحية ، ت الأستاذ إبراهيم الأبياري ، المطبعة الاميرية بالقاهرة
- ٥٣ - مغنى اللبيب لابن هشام
- ٥٤ - المقتضب للمبرد ت الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة
- ٥٥ - المنهل العذب المورد في شرح سنن الإمام أبي داود

٥٦ - الموطأ للإمام مالك ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية

٥٧ - نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري

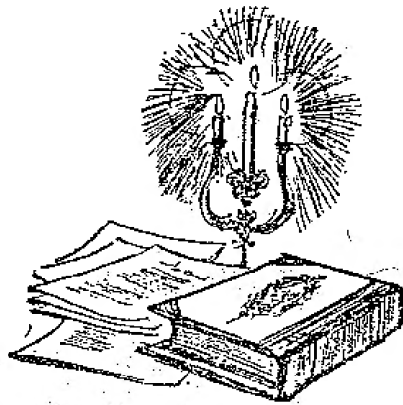
٥٨ - نسب قریش المصعب الزبيري ت ليفي بروفنسال دار المعارف بمصر

٥٩ - نفح الطيب لابن الخطيب

٦٠ - النهاية لابن الأثير ، ت الأستاذ محمود محمد الطناحي ؛ دار إحياء الكتب العربية

٦١ - النوادر لأبي زيد ، دار الكتاب العربي بيروت

٦٢ - وفیات الأعيان لابن خلسكان ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر



استذراك

نسب السهيلي إلى الفرزدق في ص ٦٦ أنه قال :

* إلا الخلائف من بعد النبيين *

وقد علقت عليه بأنى لم أجده في ديوانه ، وقد نهى أستاذى الدكتور
عبد العظيم الشناوى إلى أنه فى السكامل ٢ / ٣٠٣ من يتيقن نسبهما المبرد
إليه ، هما :

إني لبالي على ابني يوسف جزعاً ومثل فقدهما للدين يُنكىنى
ماسدٌ حتى ولا مَيّتٌ مسدّهما إلا الخلائف من بعد النبيين

تصويب

ص	س	الخطأ	صوابه
٨٩	٤	بسلام	بسلامه